جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقات السياسية السعودية الكويتية 1932-1982

إعداد الطالب

اشرف المسعود

بإشراف

الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

رسـالة مقدمـة إلـى عمـادة الدراسـات

العليـا اسـتكمالاً لمتطلبـات الحصول على

درجـة الماجستير في التاريخ/ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة التي فارقت دنياها...... رب ارحمه، وأحسن إليه، وأدخله فسيح جناتك.

إلى التي ربتني في صغري وتحملت المشاق في سبيل ذلك، وإلى التي غذتني بحنانها ومشاعرها الدافقة، والى التي دفعتني إلى إكمال دراستي وكانت تحثني على الاجتهاد، إلى والدتي العزيزة التي أفنت حياتها في رعايتي، وكان كل همها في هذه الدنيا أن أنجح في حياتي، إليك يا حبيبتي الغالية أهدي هذا العمل، والذي أسـأل الله تعالى أن يكون في ميزان حسناتي وحسناتك يوم القيامة يا أمي العزيزة، وأن يرفـع درجاتنا في الفردوس الأعلى في الجنة،.

وإلى كل من منحني الدعم والتشجيع من الأهل والأصدقاء والزملاء .

وأرجو من الله أن يكون فيه نفع لطلبة العلم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

اشرف المسعود

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أكرمني بفضله، ومن علي بعطفه، وأمدني بتوفيقه للقيام بهـذا العمل وإنجازه، فهو المستحق للشكر والثناء، وبعد...

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العظيم إلى أستاذي الفاضل الأستاذ محمـد سالم الطراونة؛ لتفضله علي بمساعدتي باختيار موضـوع الرسـالة، ثـم بقبولـه الإشراف عليها، ومتابعتي فيها، فكان لتوجيهاته السديدة ولآرائه الحكيمة الأثر الكبير في مواصلة هذا العمل وإتمامه، فجزاه الله خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعـضاء لجنـة المناقـشة: الأستاذ الدكتور عوض الذنيبات، والأستاذ الـدكتور صـداح الحباشـنة، والأسـتاذ الدكتور خليل الحجاج؛ لتفضلهم بقبول مناقـشة الرسـالة، وسـيكون لملاحظـاتهم واقتراحاتهم الأثر الطيب في إغنائها وإخراجها بالصورة التي ينبغي أن تكون عليها.

وأشكر جامعة مؤتة التي احتضنتني طوال مرحلة الماجستير، ممثلة بأسـاتذة قسم التاريخ فيها، الذين لم يألوا جهداً في تزويدي وزملائي بعلمهم وخبراتهم.

اشرف المسعود

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات السياسية السعودية الكويتية 1932-1982

اشرف المسعودي

جامعة مؤتة، 2014

للعلاقات بين السعودية والكويت امتداد تاريخي على مدى قرنين من الزمـان، فقد أكد المؤرخون على أن بداية حكم آل الصباح في الكويت تقترب من بداية قيـام الدولة السعودية الأولى، وقد تميزت تلك العلاقة منذ ذلك الوقت إلى مرحلة الدراسة بأنماط عديدة من التعاون، إلا أننا حينما نحصر دائرة البحث عـن نمـط العلاقـة السعودية الكويتية منذ استقلال الكويت عام 1961 ولبداية الألفية الثالثة، فـإن هـذا النمط يجد له مصداقية حقيقية. فقد تميزت العلاقات بين الدولتين منذ ذلـك الوقـت بالتعاون؛ الأمر الذي جعل تلك السمة هي الغالبة على هذه العلاقات طوال العقـود الأربعة الماضية.

وتقع الدراسة في أربعة فصول ومقدمة تناول الفصل الأول جغرافية البلـدين، وتناول الفصل الثاني العلاقات السياسية بين البلدين ما بين 1899 – 1932م، فـي حين تناول الفصل الثالث العلاقات السياسية بين البلدين ما بين 1932-1961م، أما الفصل الأخير فتناول العلاقات السياسية بين البلدين ما بين 1962-1982م،

Abstract

Political relations, the Saudi-Kuwaiti 1932-1982

Ashraf al-Masoudi
Mu'tah University , 2014

Relations between Saudi Arabia and Kuwait along the historic over two centuries, it was confirmed by historians to be the beginning of the ruling Al-Sabah in Kuwait approaching the beginning of the first Saudi state, has been characterized that relationship since that time to study phase patterns of many of cooperation, but when we confine Find circle pattern of the Saudi-Kuwaiti relationship since Kuwait's independence in 1961 and the beginning of the third millennium, this pattern finds his real credibility . It has characterized relations between the two countries since that time collaboration; which made that attribute is predominant on these relationships throughout the past four decades.

Located study in four chapters and an introduction first chapter discusses the geographic two countries, and the second chapter of political relations between the two countries between 1899 - 1932, while the third chapter of political relations between the two countries between 1932-1961, while the final chapter addressed the political relations between the two countries between 1962-1982.

مقدمة:

لقد شكلت الصفات والمكونات عاملاً مشتركاً بين الـشعبين الجـارين اللـذين تربطهما عقيدة واحدة ولغة واحدة ومصير مشترك وروابط تاريخية ممتدة لقـرون عديدة؛ لتشكل نموذجاً يحتذى به في بناء العلاقات الدولية؛ مما مكن القيادتين في كلا البلدين من ترجمة المفاهيم والقيم المستمدة من الدين الإسلامي إلى عمل موحد ساهم في إرساء علاقات ثنائية متينة ومتميزة بما يملكان من مقومات سياسية واقتـصادية وروابط اجتماعية كان لها أكبر الأثر في خدمة القضايا المصيرية للأمتين العربيـة والإسلامية إلى جانب الإسهام بكل فاعلية في الحفاظ على الأمن والـسلم الـدوليين، وقد برز ذلك جلياً من خلال وقوف المملكة قيادة وشعباً إلى جانب الحق والـشرعية الدولية أثناء الاجتياح العراقي للكويت.

لعل من أبرز ثمار التعاون قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة والـذي شكل على مدار أكثر من عقدين من الزمن نقلة نوعية في إطار التعـاون الخليجـي والذي انعكس على تطور العلاقات بين دول المجلس على صعيد العلاقات الثنائيـة. حيث شهدت مسيرة التعاون إنجازات عديدة وفتحت أفاق المـستقبل نحـو الوحـدة الشاملة التي تحقق آمال شعوب المنطقة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها ترصد تطور العلاقات بين بلـدين شـقيقين لهما موقع مميز في المنظومة العربية والمنظومة الخليجيـة. مـن حيـث الموقـع الاستراتيجي والثروة النفطية فكلاهما عضو في منظمة الـدول المـصدرة للـنفط "أوبك"، إضافة إلى دورها في المنظمات الدولية مثل الأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والمنظمة الإسلامية، إضافة إلى إسهامها البـارز في مشاريع التنمية في العالمين العربي والإسلامي أما الأهمية الأخرى فهي تكمـن حول ما تشهده المنطقة من صراعات وتحديات بين العديـد مـن القـوى الدوليـة والإقليمية نظراً لأهمية منطقة الخليج كأحد أهم مصادر الطاقة العالمية إضافة إلـى موقعها الاستراتيجي بين المشرق والمغرب وإطلالها على المنافذ والممرات المائية.

ومن هنا فإن متانة العلاقات بين دول المنطقة العربية مـن الأهميـة بمكـان للحفاظ على وحدتها وسيادتها ومصالحها الحيوية ودراسة تطور العلاقات في ضوء ما جرى من أحداث وما يمكن توقعه يبدو ضرورياً، وذلك لإبراز الجوانب الإيجابية والعمل على تطوير لمواجهة التحديات والمستجدات والأزمات الإقليمية والعالمية.

إن التكتلات الإقليمية التي تنشأ بين العديد من دول العالم برزت مـن خـلال الحاجة الماسة إلى التكامل والتعاون والتنسيق لحماية المصالح الحيويـة، حيـث لا تتمكن دولة بمفردها من الحفاظ على أمنها واستقرارها وازدهارها دون انتمائها إلى منظومة إقليمية أوسع ويصبح من الضروري أن ترتبط بشبكة من العلاقات وبخاصة إذا كانت محدودة المساحة والسكان والقدرات العسكرية والأمنية بـين دول إقليميـة تفوقها مساحة وسكاناً وإمكانات. فالكويت بحاجة إلى السعودية عندما تكون بجـوار دولتين طامعتين فيها مثل: إيران والعراق والسعودية بحاجة إلى تكـوين منظومـة خليجية من الدول العربية المطلة على الخليج؛ لحمايـة مـصالحها والحيلولـة دون التدخل في المنطقة وتهديد استقرارها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تتبع مسار العلاقات السعودية الكويتية وبخاصة في مرحلة الدراسة؛ أي منذ استقلال الكويت، وحتى بداية الألفية الثالثة. وذلـك مـن خـلال استعراض أنماط العلاقات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة مـن خـلال الاتفاقيات الثنائية أو في إطار مجلس التعاون لدول الخلـيج العربيـة. وأثـر هـذه الاتفاقيات ومدى انعكاسها مع أحوال المواطنين في كلا الدولتين، كمـا ان الدراسـة تسعى إلى استعراض مواقف كلا الدولتين من القضايا التي تهم المنطقة بشكل عـام ومن خلال الأحداث والتطورات وسواها من الأحداث التي تعصف بالمنطقة أو تتأثر فيها، كما تهم الدراسة بمستوى العلاقات وما اعتراها من الفتور والأسباب الكامنـة وراء ذلك. والظروف التي ساعدت في توثيق العلاقات وانطلاقها نحو آفاق جديـدة ومستقبل هذه العلاقات في ضوء التحديات الأمنية والاقتصادية والـصراعات بـين القوى الكبرى وما تمثله منطقة الخليج من أهمية قصوى في البعدين الاسـتراتيجي والاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

إن رصد العلاقات السعودية الكويتية وتطورها ينبع من الافتراض بأن الهدف النهائي للسياسة الخارجية يتمركز حول تحقيق المـصلحة الوطنيـة والقوميـة وأن المصالح الوطنية والقومية تتقاطع وبقوة عند كثير من المحطات.

وقد جاءت الأحداث في الخليج العربي بدءً بالثورة الإيرانية وانتهـاءً بـالغزو العراقي للكويت، لتخلق موقفاً متقارباً بين الدولتين، وتضيف بعداً جديداً مـن أبعـاد التنسيق الاستراتيجي بينهما. وتشير الدراسات العلمية المتخصصة في مجال التعاون بين الدول إلى وجود مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التعاون مثـل العوامـل التاريخية والعوامل الاقتصادية، وعوامل التهديد الداخلي والخارجي والعوامل النفسية والمصالح المشتركة والثقافة المشتركة وتشابه الأنظمة السياسية والعوامل المفترضة التي تربط بين الدولتين كثيرة ومتعددة المصادر وجيوسياسية تتعلق بنظـام الأمـن ومستقبلة، وعليه فإن هذه الدراسة ركزت على أبرز العوامل المؤثرة في العلاقـات السعودية – الكويتية والتي أوصلتها إلى الحالة الراهنة.

تحليل مصادر الدراسة ومراجعها:

تنوعت مصادر الدراسة ومراجعها ما بين الكتـب التـي تناولـت موضـوع الجغرافيا السياسية، ودور الحدود والتخوم في التأثير على العلاقـات بـين الـدول، والمفاهيم المتعلقة بالسيادة وأثر العوامل الديمغرافية والاقتصادية والـسياسية علـى مسائلة الحدود والنظريات المتعلقة بالجيوغراسيا. في حين تناولت بعـض الكتـب الأوضاع السياسية والحدود العربية بعامة، والنزاعات التي نشأت حولها وأثرها في تشكيل الكيانات السياسية، وتدخلات الدول الأجنبية لخدمة مصالحها ونفوذها، ومـن الكتب التي تخصصت في رصد القضايا السياسية والحدودية بين الدول المطلة على الخليج العربي أو تلك الدول التي تشترك مع السعودية في شبة جزيرة العرب.

واما بعض الكتب والدراسات فقد تخصص في بحث ودراسة قضايا الحدود في فترة زمنية محددة، ولعل من أهم هذه الفترات ما بين الحـرب العـالميتين الأولـى والثانية، وقد تضمنت بعض الدراسات مثل: دراسة ميمونة الـصباح، العديـد مـن الوثائق البريطانية المتعلقة بالحدود الكويتية سواء مع العراق أو السعودية.

وقد أشارت الكتب إلى العوامل المؤثرة في رسم الحدود وأهميتها وبخاصة بعد بعد اكتشاف النفط وبروز الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للعديد من المناطق الصحراوية التي كانت غير مأهولة لمدة طويلة من الزمن.

كما اعتمدت الدراسة على ما نشرته الصحف اليومية الصادرة في الكويت والتي كانت تتابع الأحداث والتطورات المتعلقة باتفاقيات الحدود مثل: صحيفة الوطن والرأي العام والاتحاد والخليج التي كانت تصدر في الكويت وبخاصة بعد إعلان الاستقلال وإقامة الحياة البرلمانية وما يواكب من حرية الصحافة.

أما المعلومات عن جغرافيا الدولتين موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على الموسوعة الحرة "ويكبيديا" في الحصول على المعلومات المفصلة عن المساحة وأطوال الحدود لكل من السعودية والكويت، وكذلك الحدود البحرية وطول السواحل. وقد تم الوقوف على البنود المتعلقة بالاتفاقيات من خلال ما نشرته الكتب والدراسة، وبخاصة الاتفاقيات الرئيسة مثل: اتفاقية الحماية البريطانية الكويتية 1899، والاتفاقية الانجلو عثمانية 1913 واتفاقية العقير 1922 والاتفاقية السعودية الكويتية 1965، واتفاقية الحدود البحرية السعودية الكويتية عام 2000، وبصفة عامة فإن هذه الاتفاقيات تضمنت العديد من المواد التي تتعلق بمسائل الحدود ولمناطق خارج موضوع الدراسة لذا اقتضى التنويه.

(الديب، 1977). الجغرافيا السياسية، منظور معاصر. تناول الكتاب في الفصل الخامس الحدود السياسية وتحديد مفهوم التخوم والحدود ونشأة الحدود السياسية ووظائف الحدود وتصنيفها وأنماطها من الحدود الطبيعية والهندسة الحضارية وحدود المنتصر علي المغلوب، وقضايا النزاع على الحدود وأثر الموارد الطبيعية على الحدود مثل: المياه والنفط والحدود البحرية والمياه الإقليمية، والكتاب يقدم إطار نظري من النظريات والتحليلات المتعلقة بمفهوم الدولة والسيادة وعناصر القوة. وتمت الاستفادة منه كمدخل لأهمية الحدود وأثرها على العلاقات بين الدول.

(رضوان، 1999). منازعات الحدود في العالم العربي.

يتناول الكتاب منازعات الحدود في العالم العربي في مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، وقد أفرد فصلاً عن الظروف التاريخية والسياسية

لنشأة الحدود العربية، وتناول دور بريطانيا في رسم الحدود بين الكويت والعـراق والسعودية من خلال اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت 1899 والاتفاقية الانجلو عثمانية 1913 منتهزة فرص الخلافات المحلية لفرض الحدود وإحـداث الكيانـات السياسية ولعل ما استفادت منه الدراسة في هذا الفصل المعلومات الوافية عن اتفاقية العقير 1922، وما أورده من تحليلات حول هذه الاتفاقية.

(ربيعي، 1990). قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت. تناول الكتاب في الفصل الأول قضايا الحدود السياسية للدولة السعودية وآثارها، وتناول في الفـصل الثاني قضايا الحدود السياسية لدولة الكويت وبخاصة الحدود الكويتية الجنوبية مـع الدولة السعودية، والمادة المقدمة في الكتاب له صلة وثيقة بموضوع الفصل، حيـث أوردت تفصيلات مهمة وبخاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين من 1919 – 1939. حيث شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة على صعيد موازين القوى العظمـى وزيادة الاهتمام بها نظراً لاكتشاف النفط.

(مرهون، 1997). أمن الخليج بعد الحرب الباردة. عرض الكتاب في الفصل الرابع أمن الخليج ونزاعات الحدود من خلال الإطار الاستراتيجي لنزاعات الحدود وفروع النزاعات الحدودية، ومنها: النزاع السعودي الكويتي والذي هـو موضـوع الفصل في معرض النزاعات الحدودية في منطقة الخليج، وأثر هذه النزاعات علـى أمن الخليج، وقد أورد الكتاب معلومات مفصلة عند تطور النزاعـات علـى أمـن الخليج، وقد أورد الكتاب معلومات مفصلة عند تطور النزاعات الحدودية والاتفاقيات التي أبرمت لحلها ويعد الكتاب من المصادر المهمة التي قرنت مسألة الحدود بـأمن الخليج. وإن كان تناولها بصورة تخدم موضوع الكتاب الرئيس.

(العيدروس، 2002). الحدود العربية في الجزيرة العربية. يعد هذا الكتاب من أشمل وأدق المصادر التي تناولت موضوع الحدود الكويتية الـسعودية فـي إطـار عرضه المتخصص حول قضايا الحدود العربية العربية في الجزيرة العربيـة، لقـد كان العرض المقدم يتصف بالإحاطة وغزارة المعلومات وتقديم بيانات شاملة عـن الاتفاقيات وبنودها من خلال العديد من المصادر التي اعتمد عليها، وهو بذلك مـن أكثر الكتب إلماماً بموضوع النقل المتعلق بالحدود السعودية الكويتية.

(الجباوي، 1989). الجغرافيا السياسية (الجيوغراسيا). يعد هذا الكتاب من أهم الكتب في موضوع الجغرافيا السياسية من حيث إبراز أهمية الدور الذي يلعبه العامل الجغرافي في الفكر السياسي من خلال التحليلات النظرية للمفاهيم والاستراتيجيات. إلا أن الدراسة استفادت مما قدمه في الفصل السادس حول الأهمية الإستراتيجية لمناطق التخوم وخطوط الحدود. والمعلومات المتعلقة بالتخوم البحرية والشواطئ الساحلية والظهير القاري من خلال طرح العديد من الأمثلة على المضايق البحرية، وبذلك يلقي إضاءة من الخبرة والإحاطة حول المنازعات البحرية بين الدول وهذا له صلة بموضوع الفصل وبخاصة في مجال ترسيم الحدود الإقليمية.

(سلطان، 1990). أضواء على الإستراتيجية السعودية. لعل الفائدة المتحققة من هذا الكتاب هو ما ورد في المبحث الثالث من الفصل الثاني المتعلق بالإستراتيجية الأمنية، حيث تناول دور المملكة العربية السعودية في تسوية المسائل الحدودية مع الدول المجاورة ومنها: الكويت، وقد جاء العرض موجزاً ومقتضباً ولم يعطي الموضوع التفصيل ؛ لأنه يركز على الإستراتيجية السعودية في العديد من المجالات، حيث يمكن الاستفادة من المعلومات في فصول أخرى تتعلق بموضوع الدراسة بشكل عام.

(الأشعل، 1978). قضية الحدود في الخليج العربي. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. يقدم هذا الكتاب معلومات شاملة عن قضية الحدود في الخليج العربي وشكل مرجعاً أساسياً لكل الدارسين والباحثين بفضل أسبقيته في تناول هذا الموضوع والاستفادة من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لصحيفة الأهرام، والذي يعد من المراكز العريقة على مستوى الوطن العربي، إضافة إلى خبرة المؤلف في العمل العربي المشترك وعمله في دول الخليج، مما جعله قادراً على الإحاطة، وقد أورد معلومات مفصلة حول العديد من الأحداث والاتفاقيات أفادت كثيراً هذا الفصل وساهمت في تسليط الأضواء الكاشفة على عدد من المسائل المتعلقة بالحدود السعودية الكويتية.

(الرشيد، 1971) وهو اول من الف في تاريخ الكويت، ويعـد كتابـه تـاريخ الكرويت المصدر الذي لا غنى عنه لمن اراد الاطلاع على شيء من تـاريخ ذلـك البلد. وتستمد رواياته قيمتها من معاصرته للاحداث واتصاله الوثيق بحكام الكويـت وخاصة سالم المبارك واحمد الجابر.

(سنت جون او "عبد الله" فلبي (د. ت), تاريخ نجد. تستمد مؤلفاته قيمتها مـن اطلاعه على المعلومات الرسمية البريطانية حين كان موظفا في الادارة البريطانيـة اثناء العقد الثاني من القرن العشرين. ثم من علاقاته الوثيقة بابن سعود ابتداء مـن عام 1917 فما بعدها، تلك العلاقة التي تحولت في نفسه إلى ميل واضح إلى وجهة النظر السعودية في مؤلفاته، وقد كان شاهد عيان لكثير من الأحداث التي وردت في كتاباته

(ديكسون، 1964) من اهم كتبه "الكويـت وجاراتهـا"، ويتـضمن الكتـاب معلومات هامة تجمعت لديه حين كان يعمل ضابطا في إدارة الاحتلال البريطاني في العراق، ووكيلا سياسي لبريطانيا في البحرين. ومما يؤخذ عليه وقوفه الواضح مـع وجهة نظر الكويت التي اتخذها دارا لاقامته بعد تقاعده من الخدمة.

(الخترش، 1974). تاريخ العلاقات السياسية البريطانيـة الكويتيـة 1890-1921. وهي في الأصل رسالة جامعية اعتمدت في إعدادها على كثير من الوثـائق البريطانية، كما اعتمدت على مصادر ومراجع باللغة الإنجليزية.

(السعدون، 1990). العلاقات بين نجد والكويت 1902-1922م. تناولت هذه الدراسة تطور العلاقات بين نجد والكويت خلال فترة مهمة من تاريخهما. إذ تشكل في تلك الفترة الكيان الدولي للقطرين. وقد اعتمدت الدراسة على عـددٍ كبيـر مـن الوثائق المنشورة وغير المنشورة ومؤلفات معاصـرة لفتـرة الدراسـة مطبوعـة ومخطوطة، كما راجعت عدد كبير من الدراسات الأجنبية باللغة الإنجليزية، وقدمت هذه الدراسة فكرة واضحة عن تطور العلاقات بين البلدين، وتابعت تـدرجها مـن علاقات شخصية وقبلية بسيطة إلى علاقات سياسية معقدة.

الفصل الأول

جغرافية المملكة العربية السعودية والكويت

إن المملكة العربية السعودية اكبر دولة في دول شبه الجزيرة العربية من حيث المساحة، حيث تمتلك أربعة أخماسها تقريباً، وتعد المساحة عاملاً جوهرياً لكل دولة، وعدد سكانها أكثر من نصف شبه الجزيرة العربية جميعاً، حيث يلعب السكان دوراً مزدوجاً في الحياة الاقتـصادية والعـسكرية فـي أي دولـة وهـم المـستخدمون والمستهلكون، في آن واحد وهم المدافعون عنها.

يتخلل المملكة العربية السعودية عدة أنواع من تضاريس الأرض مـن جبـال مثل جبال السراة غرباً والأرض السهلية في الشرق على الخلـيج العربي،وهنـاك الأودية النجدية وبحار الرمال الواسعة، حتى انها تمثل اكبر مساحات رمليـة فـي العالم، فهناك الربع الخالي والنفوذ الكبير والدحنى والهناء.

وللمملكة السعودية ساحلان طويلان : الخليج العربي والبحر الأحمر، الساحل الأول منفذ لها إلى الشرق، والساحل الثاني منفذ لها الى الغرب.

وتمتد حدود السعودية شمالاً حتى صحراء الشام، وتمتد جنوباً فتحتوي صحراء الربع الخالي بأكملها، ويحدها من الشرق والغرب المسطحات المائية البحر الأحمر والخليج العربي، وإنها تضيق في مواضع تقترب عنـدها شـواطئ افريقيـة مـن الشواطئ العربية، وقد سهلت هذه المضايق العبور من شاطئ الى آخـر، كمـا ان اقتراب خليج السويس من ساحل البحر المتوسط ساعد على إنـشاء قنـاة الـسويس شريان الحياة الاقتصادية بين الشر والغرب، اذ تصل البحرين الاحمر والمتوسـط، ولذلك فهي تصل المحيطين الهندي والاطلنطي.

تقع شبه جزيرة العرب في مكان وسط من حيث المناطق المناخية والمناطق النباتية في العالم القديم – يقع الى شرقها الإقليم الموسمي الغني بإنتاجه الزراعي، والى غربها وشمالها الغربي يقع إقليم البحر المتوسط ذات الإنتاج الزراعي المتنوع، لذلك لابد من القيام بالتبادل التجاري منذ أقدم العصور التاريخية بين الإقليم الموسمي وحوض البحر المتوسط، وان يكون العرب في شبه الجزيرة العربية الوسطاء في

التبادل التجاري بين الإقليمين وخاصة مع وجود النفط في كميات كبيرة في أراضي المملكة العربية السعودية.

موقع المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية دولة واسعة الرقعة، مترامية الإطراف، وهي اكبـر دولة في دول شبه الجزيرة العربية، وهي احد اهم الدول الإسلامية، قام بتوحيـدها الملك عبدالعزيز بن سعود، واعترفت بها المنظمـات الدوليـة عـام 1351هـ ـ/ 1932م[1].

المساحة

وردت عدة روايات مختلفة من المؤلفين حول مساحة المملكة العربية السعودية منها:

1. الشريف، يقول تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية 2,250,000 كم2، أي انها تشكل 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية [2].
2. ابو العلآ، محمود طه, تبلغ مساحتها 2,240,350 كم2 [3].
3. ابو العلآ، محمود طه, في كتاب اخر, تبلغ مساحتها 2,253,355 كم2 [4]
4. النشوان، عبدالرحمن بن عبدالعزيز، تبلغ مساحتها 1,960,582كـم2، اي مـا

(1) النشوان، عبدالرحمن بن عبدالعزيز، جغرافية المملكة العربية الـسعودية,الـدار المـصرية السعودية،القاهرة, 2004م، ص9, (وسيشار لاحقاً النـشوان، جغرافيـة المملكـة العربيـة السعودية).

(2) الشريف، عبد الرحمن صادق، جغرافية المملكة العربية السعودية, دار المريـة، ج 1، ط1، 1397هـ /1977م، الرياض,ص9, (وسيشار لاحقاً، الشريف، جغرافية المملكـة العربيـة السعودية).

(3) ابو العلآ، محمود طه,جغرافية شبه جزيرة العرب،مطبعة لجنة البيـان العربـي، ج1, ط1, 1965م، ص7, (وسيشار لاحقاً، ابو العلآ ج1,جغرافية شبه جزيرة العرب).

(4) ابو العلآ، محمود طه,جغرافية شبه جزيرة العرب،مطبعة لجنـة البيـان العربـي،ج2,ط2, 1972م، ص9, (وسيشار لاحقاً، ابو العلآ ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب).

يعادل 63% من مساحة شبه الجزيرة العربية[1].

5. اطلس الاردن والعالم،المركز الجغرافـي الملكـي الاردنـي، تبلـغ مـساحتها 1,960,582كم2 [2].
6. محسوب، محمد صبري وآخرون، تبلغ مساحتها 2,401,000كم2، أي مايعـادل 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية [3].
7. الحميضي، ناصر بن عبدالله، تبلغ مساحتها 2,240,000كـم2، أي مـا يعـادل 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية [4].
8. حسب الموقع الرسمي للسعودية تبلغ المساحة2,149,690كم2 [5]

يرى الباحث إن المساحة الحقيقية للمملكة العربية السعودية 2,149,690كم2، وكما أوردها الموقع الرسمي للسعودية بسبب حداثة المعلومات في الموقع.

كمقارنة مساحة المملكة السعودية تبلغ مساحتها قدر مساحة مصر نحو مرتين ونصف [6], (مساحة مصر 1,001,450كم2) [7], واقل من مساحة السودان بنحو 100,000كم2، والسودان هي اكبر دولة عربية في المساحة[8] –قبل انفصال السودان الجنوبي –(مساحة السودان 2,505,810كم2) [9], وتبلغ قدر مساحة ايران

---

(1) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص9.

(2) أطلس الأردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الاردني, 2006م، ص111.

(3) محسوب, محمد صبري، آرباب، محمد ابراهيم، الغامدي, عبدالرحمن محمد، دراسـة فـي جغرافية المملكة العربية السعودية الجوانب الطبيعية،دار الفكر العربي، القاهرة، 1419هـ / 1999م، ص19, (وسيشار لاحقاً، محسوب، دراسـة فـي جغرافيـة المملكـة العربيـة السعودية).

(4) الحميضي, ناصر بن عبدالله، مدينة القصب ارض الملح، ط1, مكتبـة الرشـد، الريـاض، 1408هـ / 1988م، ص9، (وسيشار لاحقاً، الحميضي, مدينة القصب ارض الملح).

(5) الموقع الرسمي للملكة العربية السعودية. htt.ar.wikipidia.org

(6) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص19.

(7) اطلس الاردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الاردني, 2006مص112.

(8) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص19.

(9) اطلس الاردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الاردني, 2006مص112.

مرة ونصف[1], (مساحة ايران 1,648,000كم2), واكبر قليلاً من مساحة الجزائر(مساحة الجزائر 2,381,745كم2) [2].

وتعد المملكة السعودية رابع الدول الاسيوية من حيث المساحة بعد كـل مـن الـصين (9,579,000كـم2)، والهنـد (3,570,000كـم2)، وكازاخـستان (2,717,000كم2) [3]، وتعد السعودية الحادية عشرة من حيث الساحة في العالم [4].

السكان

هناك اختلاف كبير في تقديرات عدد السكان في المملكة السعودية منذ بداية تأسيسها لعدة أسباب منها الهجرة الدائمة سواء الداخلية او الخارجية وصعوبة تعداد البدو الرحل باستمرار.

يتعرض النمو السكاني في المملكة السعودية الى تذبذب وعدم اسـتقرار فـي عددهم، وقد لوحظ على التقديرات التي تم حصرها لسكان المملكـة فـي الفتـرات السابقة منذ عام 1352ه/1934م اختلافها الواضح، فبعضها قدر سكان المملكة بنحو 2,000,000نسمة وبعضها وصل الى 7,000,000نـسمة عـام 1354ه /1936م، وهذا الاختلاف في تقدير عدد السكان في هذه الفترة افقدها مصداقيتها[5].

وبعد توحيد المملكة عام 1382ه/1962م أجري أول تعداد للسكان تبين ان عدد السكان نحو 3,200,000نسمة الا ان الجهات الرسمية ألغت هذا التعداد [6].

وفي عام 1394ه / 1974م أجرت المملكة تعداد سكاني وكانت نتائجه ايجابية

---

(1) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص19.

(2) اطلس الاردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الاردني, 2006مص112.

(3) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص19

(4) اطلس الاردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الاردني, 2006م ص116.

(5) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص103.

(6) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص106.

حيث زاد عدد السكان عن 7,000,000نسمة [1]، ثم أجري التعـداد الثـاني عـام 1413هـ/ 1993م والذي اظهر عدد السكان 16,930,625نسمة [2].

اما الفترة بعد هذا العام وحتى عـام 1424هـ/2004م فإنهـا اعتمـدت علـى التقديرات والتعدادات والبحث الديموجرافي، حيث ظهر عدد الـسكان عـام 1419هـ /2000م نحو 19,895,232نسمة وعام 1421هـ/2002م نحو 20,846,884 نـسمة وعام 1424هـ /2005م نحو 26,800,000نسمة [3], وفي عام 1429هـ/2010م نحو 27,136,977نسمة [4], وحسب اخر إحصائية تعداد سـكاني عـام 1431هـ/2012م كان عدد السكان 29,195,895نسمة [5].

يرى الباحث ان أسباب الزيادة في السكان يرجع الى عـاملين مهمـين همـا الزيادة الطبيعية للسكان وهي الناتجة عن الفارق بين اعـداد المواليـد والوفيـات, وتتراوح نسبة الولادات مابين 40-45%, ونسبة الوفيـات مـابين 20-25% [6], والعامل الثاني الهجرة بقسميها الداخلية مابين القرى والمـدن والباديـة، والهجـرة الخارجية وهي مقتصرة على غير السعوديين ممن يقدم للمملكة للعمل او للدراسة او للعلاج وغيره وبلغ عـددهم عـام 1413هـ /1993م 4,624,734نـسمة ويمثلـون 27,3%من إجمالي السكان [7].

---

(1) البندقجي، حسين حمزة، جغرافية المملكة العربية السعودية، مكتبة الانجلو المصرية،الطبعة الاولى، 1397هـ / 1977م،ص350, (وسيشار لحقاً, البندقجي، جغرافية المملكـة العربيـة السعودية), رجب، عمر الفاروق السيد، مكان النشر غير واضح المدن الحجازية, 1981م، ص35,(وسيشار لاحقاً،رجب المدن الحجازية).

(2) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص103-104.

(3) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,103.

(4) الموقع الرسمي للملكة العربية السعودية. htt.ar.wikipidia.org

(5) الموقع الرسمي للملكة العربية السعودية.. htt.ar.wikipidia.org

(6) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص108.

(7) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,104.

الموقع الجغرافي

تقع المملكة السعودية في نصف الكرة الأرضية الشمالي، وفي الجزء الشرقي من خط جرينتش[1], اما بالنسبة للقارات فتقع في جنوب غرب اسيا، مطلة على البحر الأحمر من الغرب، وعلى الخليج العربي من الشرق، وتشغل أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية [2], ونتيجة لهذا الاتساع فالمملكة تظم عدة أقاليم جغرافية متباينة[3].

الموقع الفلكي

تقع المملكة بين دائرتي عرض 16درجة و32درجة شـمالاً وخطـي طـول 35درجة و56درجة شرقاً [4], وتمتد أراضي السعودية على 16درجة عرضـية اي من الحدود اليمنية السعودية في الجنوب الى التقـاء الحـدود الـسعودية العراقيـة الأردنية شمالاً[5]. واما خطوط الطول فتمتد على 21 درجة اي مـن رأس الـشيخ حميد أقصى الشمال الغربي عل الخط 35درجة الى خط الطول 56درجة في الشرق يمتد في قطاع طويل من الحدود مابين السعودية واليمن، ولذلك يكون الفرق الزمني بين طرفيها الشرقي والغربي نحو ساعة ونصف [6]، ويمر فيها مـدار الـسرطان (23‘5درجة) [7] الذي تتعمد عليه الشمس في بعض أيام الـصيف، ويمـر مـدار السرطان على بعض المراكز العمرانية في المملكة مثـل: (مهـد الـذهب، الـسد, الخاطرة، حلبان، الربن، حوطة بني تميم، يرين) [8].

---

(1) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص9.

(2) ابو العلآ, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب, ص5.

(3) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص9.

(4) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص9.

(5) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص18.

(6) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص12.

(7) اطلس الاردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الاردني, 2006م ص28.

(8) انظر، اطلس الاردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الاردني, 2006م ص45.

1.1 أهمية موقع المملكة العربية السعودية

يعتبر موقع المملكة العربية السعودية موقع مميز للأسباب التالية:

1- تقع وسط العالم القديم بين قارات (اسيا وافريقيا واروبا) [1].

2- مهد معظم الحضارات القديمة التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية وانتشرت منها الى بقية القارات خاصة قارات العالم القديم [2].

3- موطن أصول القبائل العربية.

4- سهولة الاتصال بالعالم الخارجي من خلال البحار العالمية والتي تتصل بها خاصة المحيط الهندي ومنه الى المحيط الهادي والاطلسي.

5- وقوعها في اغني مناطق العالم بالنفط [3].

6- تقع بالقرب من ثلاثة مضايق مهمة في العالم ' مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، وقناة السويس [4].

7- تعلق قلوب المسلمين بها لوجود الحرمين الشريفين المشاعر المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة[5].

2.1 الحدود السياسية

تجاور المملكة السعودية بلاداً عربية من جميع الجهات فتشابه معها في اللغة والسلالة والدين، وتشاطرها المشاعر والأهداف، ولم يكن يفصلها في الماضي اي نوع من حدود حتى أوائل القرن العشرين حيث بدأ الاتفاق على وضع الحدود بين الدول المتجاورة عقب الحرب العالمية الأولى [6].

---

(1) رجب، المدن الحجازية، ص9.

(2) ابو العلا, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب, ص11.

(3) ابو العلا, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب, ص11.

(4) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص13.

(5) ابو العلا, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب, ص11.

(6) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص12.

وفي اغلب المناطق لا يستند خط الحدود بـين المملكـة واي مـن جاراتهـا العربيات الى ظاهرات جغرافية واضحة، بـل يـسير حـسب خطـوط هندسـية مستقيمة[1].

ليست هناك حدود طبيعية للمملكة السعودية يمكن ان تعتبر حدوداً أساسية فاصلة غير الخليج العربي شرقاً والبحر الاحمر غرباً [2]. وكان مـن الممكـن ان تكـون اطراف الربع الخالي الجنوبية والشرقية والغربية حدوداً سياسية طبيعية بينها وبـين الدول المجاورة لها والمتاخمة للربع الخالي [3].

للمملكة السعودية حدود شرعية لارتباط بعض النصوص الشرعية بهذه الحدود، والتي لا يمكن تطبيقها الا من خلال معرفة هذه الحدود [4]:

اولاً : الحدود الشرعية لشبه الجزيرة العربية.

ورد عن الرسول (ص) عدد من الأحاديث تنص على ان لا يجتمع دينان في جزيرة العرب، مثل حديث – عائشة رضي الله عنها (000لا يبقين دينان في ارض العرب) [5] متفق عليه وتنفيذاً لما أوصى به الرسول (ص) اهتم علماء المسلمين من فقهاء ومحدثين وغيرهم بحدود جزيرة العرب من وجهة النظر الشرعية، حتى يتسنى تطبيق ما ورد عن الرسول (ص) من أحاديث في هذا الشأن.

حمى الله جزيرة العرب بثلاث بحار من جهاتها الثلاث،البحر الاحمر من الغرب وبحر العرب من الجنوب والخليج العربي من الشرق[6]، اما الحد الشمالي فهو الخط الواصل مابين رأس خليج العقبة ورأس خليج البصرة وعلى ذلك فالأردن والعراق وسوريا ليست من حدود جزيرة العرب [7].

---

(1) ابو العلآ, ج1,جغرافية شبه جزيرة العرب, ص9.
(2) ابو العلآ, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب,ص12.
(3) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص12
(4) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص13-14.
(5) حديث نبوي شريف.
(6) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص14.
(7) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

ثانياً: الحدود السياسية

تقدر طول حدود السعودية من جميع الجهات ب 6760كم تقريباً، منها نحو 4430كم حدود برية مع الدول العربية التالية [1]:(الكويت والعراق والأردن من الشمال، وقطر والبحرين والإمارات العربية وسلطنة عمان من الشرق،واليمن من الجنوب)، اما الحدود البحرية فتبلغ 2320كم[2]، وهي حدود طويلة جداً ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

الحدود البرية: وهي الحدود التي تفصل المملكة والدول المجاورة لها عن طريق اليابسة وكما يلي:

1- حدود المملكة السعودية مع الكويت: طولها 210كم [3],وتبدأ الحدود من نقطة واقعة جنوب رأس القليعة وممتدة على جانب الخط الموازي لنصف دائرة قطرها 40ميلاً ومركزها مدينة الكويت حتى تقاطع نصف الدائرة بخط العرض 29درجة شمالاً [4], ثم تسير الحدود في خط مستقيم الى القرب من تقاطع وادي العوجا بوادي الباطن شمال الرقعي ثم تلتقي حدود ثلاثة دول الكويت والسعودية والعراق [5].

2- اما المنطقة المحايدة مابين السعودية والكويت تبلغ مساحتها 5770كم2 [6],كانت موجودة قبل عام 1970م ولكن بعد هذا العام تم تقسيمها ادارياً بينهما وانتقلت حدود السعودية شمالاً الى جنوب منطقة الخيرات الكويتية والى الجنوب من حقل وفرة، ولكن الاستغلال الاقتصادي للمنطقة مزال مناصفة بين الدولتين[7].

---

(1) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(2) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(3) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(4) البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص26.

(5) ابو العلآ, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب,ص13 البندقجي، جغرافيـة المملكـة العربيـة السعودية، ص26,

(6) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص14.

(7) ابو العلآ, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب,ص13-15, البندقجي، جغرافية المملكة العربيـة السعودية، ص26.

3- حدود المملكة السعودية مع العراق: طولها 900كم [1]، منها 700كم مع العراق و200كم مع المنطقة المحايدة بين الدولتين وتبلـغ مـساحة المنطقـة المحايـدة 7000كم2 [2]، وهذه المنطقة تأخذ شكلاً هندسياً اقرب ما يكون الى المعين [3].

4- حدود المملكة السعودية مع المملكة الأردنية: طولها 740كم[4], تم عقد عدة اتفاقيات ما بين الدولتين لترسيم الحدود وأهمها:

أ- اتفاقية "حدا" سنة 1345ه/1925م –حدا قرية صغيرة قريبة من الحدود بين الدولتين، وتم الاتفاق على تعين قسم من الحدود بينهما وليس الحدود كاملة [5].

ب- في عام 1933م وقعت اتفاقية حسن جوار بين الدولتين (بروتوكول)تحكيم بـين الطرفين، ثم تبعتها فترة هدوء على الحدود.

ج- وفي عام 1385هـ / 1965م تم عقد اتفاقية بين الدولتين لترسيم الحدود الجديدة بينهما في عمان واطلق عليها اسم اتفاقية عمان [6]، وتم الاتفاق في هذه المعاهدة على إعطاء السعودية 7000كم2 من الأراضي الأردنية الواقعة فـي الزاويـة الجنوبية الشرقية اي الجنوبي الغربي من وادي السرحان حتـى تـصبح ديـرة عشائر وادي السرحان جميعها في المملكة السعودية[7]، ومقابل ذلـك يـضاف نحو6000كم2 من أراضي السعودية في الزاوية الجنوبية الغربية بحيث يتـسع ساحل الأردن على خليج العقبة من 7كم الى 25كم فتصل الحدود الى الـشمال من ميناء حقل السعودي[8].

---

(1) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(2) البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص28..

(3) ابو العلآ, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب,ص15.

(4) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(5) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص18.

(6) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص18.

(7) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص18.

(8) . ابو العلآ, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب,ص17, البندقجي، جغرافية المملكـة العربيـة السعودية، ص30.

5- حدود المملكة السعودية مع قطر: طولها 80كم [1]، تم توقيع اتفاقية بين الدولتين عام 1385هـ / 1965م لتسوية جميع الخلافات الحدودية [2].وخاصة منطقة دوحة سلوى[3].

6- حدود المملكة السعودية مع الإمارات المتحدة : طولها 560كم [4]، لغاية عام 1394هـ /1974م كانت خلافات بين الدولتين على منطقة البريمي [5]، وتم اتفاق بين الدولتين في نفس العام لإنهاء الخلاف، اما الحدود بين الدولتين فتمتد موازية لساحل الخليج العربي [6].

7- حدود المملكة السعودية مع عمان :طولها700كم [7]، شرقاً وجنوباً، كانت خلافات بين الدولتين على منطقة البريمي [8], اما الحدود بين الدولتين فتسير مع السفوح الغربية لجبال عمان [9],

8- حدود المملكة السعودية مع اليمن : طولها 1240كم [10], وتم عقد عدة اتفاقيات بين الدولتين والتي بموجبها تم تعيين الحدود بينهما، واتفق ان تكون الحدود على حافة المناطق الرملية[11].

---

(1) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(2) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص25, البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص38.

(3) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص21, البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص38.

(4) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(5) البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص40.

(6) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص23.

(7) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(8) البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص40

(9) ابو العلا, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب,ص19.

(10) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(11) ابو العلا, ج2,جغرافية شبه جزيرة العرب,ص19, البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص46.

الحدود البحرية: اجمالي طول الحدود البحرية 2320كم[1] وهي كما يلي:

1- حدود المملكة السعودية على البحر الاحمر: وطولها 1760كم غرباً [2]، تمتد من مدينة حقل شمالاً الى قرية الموسم جنوباً، فهو الحد البحري الخالص وهو اكثـر الحدود استقامة والاكثر ثباتاً وتمششياً مع الحقائق الطبيعية، يبلغ طوله قدر ساحل الخليج في الشرق ثلاث مرات تقريباً [3]،

2- حدود المملكة السعودية على الخليج العربي: طولها 560كم بمـا فيهـا حـدود المملكة البحرية مع مملكة البحرين [4].

يبلغ عرض المملكة السعودية من جهة الشمال من خليج العقبة الى رأس الخفجي على الخليج العربي نحو 1360كم بشكل مستقيم، وفي الجنوب من جيزان الى الحدود في غرب جبال عمان نحو 1700كم، وكما يبلغ طول المملكة السعودية من شمال طريف الى خط الحدود جنوب جيزان نحو 1800كم[5]،

يرى الباحث ان السعودية تتمتع بسواحل طويلة على كل من البحـر الأحمـر والخليج العربي، ويتميز ساحل البحر الأحمر بكثرة خلجانه وموانئه الطبيعية، امـا ساحل السعودية على الخليج العربي ان مياه الساحل قليلة العمق والـساحل رملـي منخفض وكثير السبخات ويتميز بوجود الكثير من الجزر المواجهة للساحل [6].

3.1 التضاريس

للتضاريس أهمية كبيرة في الجغرافية لأنها تعتبر من أهم العوامـل المـؤثرة تاثيراً مباشر وغير مباشر على حياة الإنسان وعلى نشاطه وتطوره، ولها تاثير على

---

(1) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(2) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص15.

(3) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص21.

(4) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص10.

(5) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص10.

(6) البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص46+53.

العوامل الجغرافية الاخرى كالمناخ والموارد المائية والتربة والموارد الطبيعية، وتوثر التضاريس على الموارد الاقتصادية للدولة.

والتضاريس هي عبارة عن المرتفعات والمنخفضات من صخور القشرة الأرضية وتشمل السهول والوديان والجبال والتلال والهضاب والبحار والأنهار والبحيرات والمستنقعات [1].

اما بالنسبة الى تضاريس المملكة السعودية فيمكن ان نقسمها من الغرب الى الشرق كما يلي [2]:

1- سهول تهامة.

2- المرتفعات الغربية.

3- الهضبة الوسطى (هضبة نجد).

4- هضاب المنطقة الشمالية.

5- هضاب وسهول المنطقة الشرقية.

6- الربع الخالي.

4.1 المناخ

يتأثر مناخ المملكة السعودية بمجموعة من الظروف الطبيعية التي تساعد على تشكيل الخصائص المناخية العامة للمملكة كما يلي[3] :

1- الموقع بالنسبة الى دوائر العرض بين عرض 16درجة و32درجة شمال خط الاستواء، مما يعني وقوعها ضمن النطاق الصحراوي الجاف [4].

2- الموقع الجغرافي وسط كتلة قارية واسعة –قارة اسيا – وتجاورها من الغرب قارة افريقيا لذا فان مناخ المملكة يتأثر بهذه الكتلة القارية.

---

(1) . محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص38.

(2) .انظر، البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص61-78.

(3) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص67.

(4) رجب، المدن الحجازية، ص88-89.

3- اتساع مساحة المملكة ساعد على تنوع التضاريس,لما لها من تأثير على منـاخ هذه المناطق [1].

4- تعد مناطق الضغط المحيطة بالمملكة ذات تأثير واضح على مناخهـا وأهمهـا، منطقة الضغط الجوي المتفع على شمال المحيط الاطلسي، والتي يمتد تأثيرهـا خلال فصل الصيف ليشمل البحـر المتوسـط، ومنطقـة الـضغط (المرتفـع والمنخفض) في وسط اسيا يوثر على مناخ المملكة ممـا يـسبب الـى هبـوب أعاصير شتوية تصل في بعض الأحيان الى وسط المملكة وتكـون امطارهـا إعصارية شديدة[2].

يرى الباحث ان المملكة السعودية تتميـز بـاختلاف واضـح فـي طبيعتهـا التضاريسية وتبعها اختلاف في خصائص مناخها التي يهيمن عليها المناخ المـداري الجاف.

5.1 الاقتصاد السعودي

كانت المملكة السعودية تعتبر حتى فترة الحرب العالمية الثانية من أفقر بـلاد العالم، وكانت حصيلة الإنتاج المحلي فيها منخفضة جداً، وكانت تصنف ضمن اقـل مستويات الإنتاج في العالم، شأن جميع المناطق الصحراوية الآخـرة، فمنـذ عـام 1356ه/ 1938م إي العام الذي تم فيه اكتشاف البترول وصار البترول عوائد مادية سنوية، اخذت تتزايد باستمرار من سنة إلى أخرى خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذالك العام بدء دخل الدولة السعودية المتزايد ينعكس على دخل الأفراد بطرق مباشرة وغير مباشرة [3].

---

(1) الزهراني، محمد مسفر، هذه بلادنا,لمحات عـن منطقـة بـلاد الزهـران، العـدد5, ط1, 1403هـ، ص16-17, (وسيشار لاحقاً، الزهراني، هذه بلادنا).

(2) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص68.

(3) الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية,ج1, ط1, ص138.

إن الجيولوجية ساهمت في تشكيل سطح الأرض بالسعودية وان دورها لا يقتصر على ذلك فقط، بل دورها الأكبر ينعكس في وجود تنوع في الثروات والموارد الأرضية أهمها المياه والبترول.

ويقدر بان 85% من البترول السعودي يأتي من تكوينات الصخور الطبقية التي يتجمع البترول فيها ويكون الحقول البترولية[1].

ويوجد في المملكة السعودية ما يقارب من 52 حقل بترول معظمها في اليابس ويمثل حقل الغوار وأبقيق والسفانية نحو 90% من إنتاج المملكة [2].

ويعد النفط المصدر الأول للدخل في المملكة السعودية حيث يشكل 81،2% من الدخل العام للدولة [3].

وفي عام 1380ه / 1960م امتلكت السعودية حوالي 26% من احتياط البترول في العالم [4],وفي عام 1416ه /1996م وقفت المملكة السعودية العربية في المقدمة باحتياطي البترول إذ تمتلك نحو 250مليار برميل نفط كاحتياطي مؤكد [5], وعليه فأن النفط يشكل أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول وعليه تستند قوتها وآمنها[6].
ويستخرج الغاز الطبيعي في المملكة من حقول النفط مباشرة،ولم يبدأ ذلك إلا عـام 1381ه/1961م عندما أنشاء أول معمل لإسالة الغاز الطبيعي في منطقة رأس تنورة وبدأ الإنتاج ب2900برميل يومياً, وفي عـام 1415ه/1995م تـضاعف الإنتـاج 190مرة ليصل إلى 550,000 برميل يومياً[7].

---

(1) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص25.

(2) محسوب، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية, ص25.

(3) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص131.

(4) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص132.

(5) السماك، محمد ازهر سعيد, الجغرافية السياسية المعاصرة،دار الامـل للنـشر والتوزيـع، الاردن،اربد، ط1،1998م، ص76, (وسيـشار لاحقـاً، الـسماك، الجغرافيـة الـسياسية المعاصرة).

(6) السماك، الجغرافية السياسية المعاصرة,ص75.

(7) نشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص135.

اهتمت المملكة منذ تأسيها بالثروة المعدنية،ويعتبر منجم مهد الذهب في الدرع الغربي من أقدم المناجم التي أعيد اكتشافها عام1358ه/1940م. نظراً لاحتوائـه على كميات اقتصادية من الذهب، ثم تولت وزارة البترول والثروة المعدنية مهمـة التنقيب عن المعادن والسعي في تطوير استغلال هذه المعادن[1].

6.1 المناطق الإدارية

تتألف المملكة من 13 منطقة إدارية، وكل منطقة مقـسمة الـى عـدد مـن المحافظات وكل محافظة مقسمة الى عدد من المراكز كما يلي[2]:

1- منطقة الرياض: مركز إمارتها الرياض، مساحتها 412000كم2.

2- منطقة مكة المكرمة: مركز إمارتها مكة المكرمة، مساحتها 164000كم2،

3- منطقة المدينة المنورة: مركز إمارتها المدينة المنورة، ومساحتها 152000كم2.

4- منطقة القصيم: مركز إمارتها بريدة، مساحتها 65000كم2

5- منطقة الشرقية: ومركز إمارتها الدمام، ومساحتها 673000كم2.

6- منطقة العسير: مركز إمارتها أبها، مساحتها 81000كم2.

7- منطقة حائل: مركز إمارتها حائل، مساحتها 104000كم2.

8- منطقة تبوك: مركز إمارتها تبوك، مساحتها 108000كم2

9- منطقة الباحة: مركز إمارتها الباحة، مساحتها 9921كم2.

10- منطقة الحدود الشمالية: مركز إمارتها عرعر، مساحتها 112000كم2.

11- منطقة الجوف: مركز إمارتها سكاكا، ومساحتها 100000كم2.

12- منطقة جيزان: مركز إمارتها جيزان، مساحتها 11671كم2.

13- منطقة نجران: ومركز إمارتها نجران، مساحتها 119000كم2.

تتمتع المملكة العربية السعودية كأي دولـة سياسـية بمقومـات شخـصيتها الجغرافية الطبيعية داخل حدودها، منها الموقع التي تنفرد فيه، والذي بدوره يتحـدد

---

(1) نشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص128.

(2) انظر، نشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية,ص17-18-19, الموقع الرسمي للملكـة العربية السعودية. htt.ar.wikipidia.org

بامتداد مساحتها في الاتجاهات المختلفة ليحدد بدوره العديد من السمات والخصائص الجغرافية التي تتميز بها والتي تعطيها مقومات شخصيتها الطبيعية والبشرية كدولة لها شأن كبير بين الدول، خاصة تلك التي تقع ضمن شبه الجزيرة العربية.

ان المملكة السعودية تتميز باختلاف واضح في طبيعتها التضاريسية وتبعهـا اختلاف في خصائص مناخها التي يهيمن عليهـا المنـاخ المـداري الجـاف، وان السعودية تتمتع بسواحل طويلة على كل من البحر الأحمر والخليج العربـي, وتقـع بالقرب من ثلاثة مضايق مهمة في العالم، مضيق باب المندب، ومـضيق هرمـز، وقناة السويس، وتعلق قلوب المسلمين بها لوجـود الحـرمين الـشريفين المـشاعر المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

7.1 جغرافية دولة الكويت

تقع شبه جزيرة العرب في مكان وسط من حيث المناطق المناخية والمنـاطق النباتية في العالم القديم – يقع إلى شرقها الإقليم الموسمي الغني بإنتاجه الزراعـي، والى غربها وشمالها الغربي يقع إقليم البحر المتوسط ذات الإنتاج الزراعي المتنوع، لذلك لابد من القيام بالتبادل التجاري منذ أقدم العصور التاريخية بين الإقليم الموسمي وحوض البحر المتوسط، وان يكون العرب في شبه الجزيرة العربية الوسطاء فـي التبادل التجاري بين الإقليمين وخاصة مع وجود النفط فـي كميـات كبيـرة فـي أراضيها.

تتمتع منطقة الخليج العربي[1] بموقع إستراتيجي ممتاز بين القـارات القديمـة الثلاث، أسيا وأوروبا وإفريقيا, وكانت منطقة الخليج مركزا لحضارات بحرية قديمة جابت سفنها المحيط الهندي ووصلت فعالياتها التجارية حتى الهند والـصين شـرقا

---

(1) تبلغ مساحة الخليج العربي97000ميل مربع(155,200كم2)، وطوله 500ميل (800كـم) وعرضه يتراوح بين 29-180ميل (46كم-288كم)،وعمقه مابين 40-100متر، وهو بحر داخلي ويتصل مع خليج عمان بمضيق هرمز، ويضم الخليج العربي مجموعة من الجـزر معضمها قاحل، الفيل, محمد رشيد،الجغرافية التاريخية للكويت، منشورات ذات الـسلاسل، الطبعة الثانية، 1985م, ص27, (وسيشار لاحقا, الفيل، الجغرافية التاريخية للكويت,ج2).

وساحل إفريقيا الشرقي غربا, ويتمتع بأهمية كبيرة في الميـزان الـسياسي الـدولي وتأتي هذه الأهمية من إستراتيجية الموقع الجغرافي.

والكويت دولة عربية لها خصائـصها الاقتـصادية والجغرافيـة، وأهميتهـا الاقتصادية إذ يحتوي باطن أرضها واحدا من أعظم الاحتياطـات المعروفـة مـن النفط،وأهميتها الجغرافية بالسواحل البحرية الطويلة على الخليج العربي،تقـع فـي الطرف الشمالي للخليج العربي,ويعتبر موقع الكويت الجغرافـي المرفـأ الطبيعـي لأراضي منطقة نجد السعودية ومنفذ هام جدا للشمال الشرقي مـن شـبه الجزيـرة العربية.

8.1 الموقع السياسي للكويت

الكويت احد أقطار دول شبه الجزيرة العربية، وكان تدعى قديماً القـرين [(1)], وقطر عربي صغير في جنوب غربي آسيا في الطرف الشمالي للخليج العربـي[(2)], الكويت عضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي منظمة الـدول المصدرة للبترول – أوبك وعضو في منظمة التعاون الإسلامي وعـضو جامعـة الدول العربية في منذ عام1961م، وعضو في الأمم المتحدة منذ عام 1961م تعتبر الكويت حليف رئسي للولايات المتحدة [(3)].

---

(1) سلوت، ب,ج,نشأت الكويت،تقديم عبـدالله يوسـف الغنـيم،ط1،الكويـت،مركز البحـوث والدراسات الكويتيـة،2002م، ص158, (وسيـشار لاحقـا, سـلوت, نـشأت الكويـت), الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2,ص529.

(2) البزم، نضال، عبدالواحد مروان،موسوعة جغرافية العـالم،دار الأسـرة، عمـان، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ/2005م, ص224,(وسيشار لاحقاً, البـزم، موسـوعة جغرافيـة العالم).

(3) النشوان، عبدالرحمن بن عبدالعزيز، جغرافية المملكة العربية الـسعودية,الـدار المـصرية السعودية،القاهرة, 2004م، ص9, (وسيشار لاحقاً النـشوان، جغرافيـة المملكـة العربيـة السعودية).

9.1 المساحة

.تبلغ مساحة الكويت 17.818 كم2[1],وتعد الكويت الدولة 40من46 من حيث المساحة في دول أسيا [2], والدولة 152من 193عالمياً [3].

10.1 السكان

شهدت دول الخليج العربي منذ الأربعينات من القرن الماضي زيادة غير عادية في سكانها إذ فتحت أبواب الهجرة لمختلف الجنسيات [4], وفقـًا لـسياسة الانفتـاح الاقتصادي وجذب اليد العاملة والكفاءات بأقل تكلفة وأعلى مردود[5].

نما سكان الكويت سريعا منذ عام 1945م فكان عددهم 206,470نسمة عـام 1957م, ثم زاد فأصبح تعدادهم 995,000 نسمة عام 1975م[6], وبلغ عددهم عـام 1980م (1,464,000) نسمة[7], وعام 2004م(1,913,285)نسمة[8], وعام 2010م بلغ (3,000,000)نسمة [9], وفي إحصاء عام2013م بلغ (3,719,978)نسمة [10].

---

(1) الهيتى، صبري فارس،صالح، أنور مهدي، جغرافية الخليج العربي،مطبعة جامعـة بغـداد، 1986م, ص133, (وسيشار لاحقا، الهيتى، جغرافية الخليج العربي), أطلس الأردن والعالم، المركز الجغرافي الملكي الأردني, 2006م، ص111

(2) أطلس الأردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الأردني, 2006م، ص111.

(3) أطلس الأردن والعالم،المركز الجغرافي الملكي الأردني, 2006م، ص117.

(4) انظر،الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص166-170.

(5) متولي،محمد،ابو العلا, محمود،جغرافية الخليج /الخليج العربي وخليج عمـان ودول شـرق الجزيرة العربية،مكتبة الفلاح,الكويت,الطبعة الاولـى,1402ه/1982م،ص180,(وسيـشار لاحقا، متولي،جغرافية الخليج).

(6) متولي،جغرافية الخليج،ص180.

(7) الهيتى، جغرافية الخليج العربي, ص133.

(8) البزم، موسوعة جغرافية العالم، ص47.

(9) موقع الكويت الموسوعة ar,waikapedia.org

(10) موقع الكويت الموسوعة ar,waikapedia.org

11.1 الموقع الجغرافي

تقع دولة الكويت في شمال شرق شبه الجزيرة العربية في أقصى شمال الخليج العربي، فيحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق الخليج العربي، وهو على شكل مثلث ضلعه الشمالي في جنوب العراق، وضلعه الجنوبي على حدود المملكة العربية السعودية وضلعه الشرقي على شاطئ الخليج العربي[1]، ويحيط بالكويت أقطار عربية كل من العراق من الشمال والشرق والمملكة العربية السعودية من الغرب والجنوب الغربي والخليج العربي من الجنوب.

ويقدر امتداد أراضي الكويت من الشرق إلى الغرب بحوالي 310 كم (190 ميلا)، وتبلغ المسافة بين أقصى موقع على حدودها الشمالية وأقصى موقع على حدودها الجنوبية حوالي285 كم (160ميلا) [2].

12.1 الموقع الفلكي

تقع الكويت بين خطي عرض 28 و 30° شمال خط الاستواء وبين خطي الطول 46درجة و48درجة شرق خط جرينتش[3] .

تقع الكويت بين درجتين عرض ودرجتين طولي [4].

13.1 الحدود السياسية.

تجاور الكويت بلاداً عربية من جميع الجهات فتتشابه معها في اللغة والسلالة والدين، وتشاطرها المشاعر والأهداف، ولم يكن يفصلها في الماضي إي نوع من

(1) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص31.
(2) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص38.
(3) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص31.
(4) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية،ص9.

حدود حتى أوائل القرن العشرين حيث بدأ الاتفاق على وضع الحدود بـين الـدول المتجاورة عقب الحرب العالمية الأولى [1].

وفي اغلب المناطق لا يستند خط الحدود بين الكويت وأي من جاراتها العربيات إلى ظاهرات جغرافية واضحة، بل يسير حسب خطوط هندسية مستقيمة[2], ليست هناك حدود طبيعية للكويت يمكن إن تعتبر حدوداً أساسية فاصلة غير الخليج العربي شرقاً.

14.1 الحدود البرية

يبلغ طول حدود الكويت 685كم من جمع الجهات البرية والبحرية[3], منها 495كم مع الحدود البرية المشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية 210كم, [4] والجمهورية العراقية 240كم[5].

1.14.1 حدود الكويت مع السعودية:

طولها 210كم [6]،وتبدأ الحدود من نقطة واقعة جنوب رأس القليعة وممتدة على جانب الخط الموازي لنصف دائرة قطرها 40 ميلاً ومركزها مدينة الكويت

---

(1) الشريف، عبد الرحمن صادق، جغرافية المملكة العربية السعودية, دار المريـة، ج 1، ط1، 1397هـ /1977م، الرياض,ص12, (وسيشار لاحقاً,الشريف،جغرافية المملكـة العربيـة السعودية).

(2) ابو العلآ، محمود طه,جغرافية شبه جزيرة العرب،مطبعة لجنة البيـان العربـي، ج1, ط1, 1965م,ص9, (وسيشار لاحقاً، ابو العلآ,ج1, شبه جزيرة العرب).

(3) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document.

(4) ســيف, محمــود محمــد، جغرافيــة المملكــة العربيــة الــسعودية، دار المعرفــة الجامعية،الاسكندرية,1996م، ص17,(وسيشار لاحقا, سيف, جغرافيـة المملكـة العربيـة السعودية).

(5) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document.

(6) النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية ص15.

حتى تقاطع نصف الدائرة بخط العرض 29 درجة شمالا [1]، ثم تسير الحدود في خط مستقيم إلى القرب من تقاطع وادي العوجا بوادي الباطن شمال الرقعي ثم تلتقي حدود ثلاثة دول الكويت والسعودية والعراق .

إما المنطقة المحايدة مابين السعودية والكويت تبلغ مساحتها 5770كم2 [2],كانت موجودة قبل عام 1970م ولكن بعد هذا العام تم تقسيمها إداريا بينهما وانتقلت حدود السعودية شمالاً إلى جنوب منطقة الخيرات الكويتية والى الجنوب من حقل وفرة، ولكن الاستغلال الاقتصادي للمنطقة مازال مناصفة بين الدولتين [3].

2.14.1 حدود الكويت مع العراق

ويبلغ طول الحدود المشتركة مع جمهورية العراق حوالي240كم، وتسير الحدود بين البلدين بخطوط مستقيمة، الحدود بين الدولتين غير واضحة المعالم، وحصل عدة مفاوضات بينهما أدت أحيانا إلى الاشتباك المسلح [4], ويمتد على طول الحد, حاجز بطول 190كم،كجدار فاصل وتم تشيده من قبل مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة[5].

---

(1) البندقجي، حسين حمزة، جغرافية المملكة العربية السعودية، مكتبة الانجلو المصرية،الطبعة الأولى، 1397ه / 1977م ص26, (وسيشار لاحقاً، البندقجي، جغرافية المملكة العربية السعودية), الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص43.

(2) . الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية, ص14, سيف, جغرافية المملكة العربية السعودية,ص19.

(3) ابو العلآ، محمود طه,جغرافية شبه جزيرة العرب،مطبعة لجنة البيان العربي، ج2, ط2, 1972م, ص13-14 (0وسيشار لاحقاً, ابو العلا، ج2، شبه جزيرة العرب), الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص45.

(4) انظر،متولي،جغرافية الخليج,ص414.

(5) الجدار الفاصل مصنوع من سياج مكهرب وأسلاك شائكة، ويحرسه المئات من الجنود، بالإضافة الى عدة زوارق دورية، وطائرات هليكوبتر. بدأ بناء الجدار في عام 1991م.

15.1 الحدود البحرية

يبلغ طول الحدود البحرية 190 كم،على الخليج العربي شرقا.

ويبلغ طول لشريط الساحلي 325كم باستثناء طول الشريط الساحلي للجزر الكويتية .ويبلغ طول الشريط الساحلي شاملا سواحل الجزر 500 كم تقريباً. ويعد هذا الشريط جزءا من المنخفض الضحل والممتد من شط العرب.

ويمكن تقسيم المنطقة الساحلية إلى منطقتين رئيستين شمالية وجنوبية، تمتد المنطقة الشمالية من رأس الأرض إلى أم قصر وسواحل جزيرتي وربة وبوبيان ويعتبر جون الكويت أهم معالم هذه المنطقة, وتمتد المنطقة الجنوبية من رأس الأرض إلى النويصيب جنوبا وتعتبر منطقة الخيران ومسطحاتها الطينية والسبخية أهم معالم هذه المنطقة، ويتدرج عمق الساحل الكويتي من الشمال الى الجنوب[1].

16.1 التضاريس

للتضاريس أهمية كبيرة في الجغرافية لأنها تعتبر من اهم العوامل المؤثرة تأثيرا مباشر وغير مباشر على حياة الإنسان وعلى نشاطه وتطوره، ولها تأثير على العوامل الجغرافية الأخرى كالمناخ والموارد المائية والتربة والموارد الطبيعية، وتوثر التضاريس على الموارد الاقتصادية للدولة.

والتضاريس هي عبارة عن المرتفعات والمنخفضات مـن صـخور القـشرة الأرضية وتشمل السهول والوديان والجبال والتلال والهضاب والبحـار والأنهـار والبحيرات والمستنقعات[2].

(1) الفريري, عبدالعباس فضيخ, الصالحي، سعدية عاكول، ولد الداه، سيداتي، جغرافية الوطن العربي /دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان الأردن،الطبعـة الأولى،1420هـ ـ/1999م،ص75, (وسيشار لاحقا، الفريري, جغرافية الوطن العربي).

(2) محسوب, محمد صبري، آرباب، محمد إبراهيم، الغامدي, عبدالرحمن محمد، دراسة فـي جغرافية المملكة العربية السعودية الجوانب الطبيعية،دار الفكر العربي، القاهرة، 1419هـ / 1999م،ص38, (وسيشار لاحقاً, محسوب، دراسة في جغرافية المملكة السعودية).

إما بالنسبة إلى تضاريس الكويت ينحدر سطح دولة الكويت انحدارًا تـدريجيًا من الغرب إلى الشرق باتجاه سواحل البحر[1]،تمشيا مع تضاريس شـبه الجزيـرة العربية ذات سطح ينحدر من الغرب الى الشرق [2], ولا يزيد أعلى ارتفـاع فـي المناطق الغربية على 300 متر فوق سطح البحر. ويتكون السطح من سهول رملية مستوية تتخللها بعض التلال قليلة الارتفاع، يصل ارتفاع بعـضها مـا يقـارب 40 متراً[3]، يقطع الكويت عدة أودية صحراوية جافة من أشـهرها وادي البـاطن [4], والذي كان دائم الجريان في فترة العصور المطيرة [5], وهو الحـد الفاصـل بـين الحدود الكويتية العراقية بمسافة 150 كلم[6]، ويسير مع الحدود الغربيـة للكويـت، ويصل عرضه في بعض الأجزاء إلى نحو(4) أميال[7]، ويبلغ أقصى اتساع لقعـر الوادي (3) أميال، وفي الغرب يوجد سهل الدبدبة الذي يحتل مساحة كبيـرة فـي غرب وجنوب الكويت[8], وتعد السهول من أفـضل المنـاطق لممارسـة النـشاط الاقتصادي والتطور الحضاري إذا ما توفرت لها ظروف مناخية ملائمة[9]، لا يوجد

---

(1) البزم،موسوعة جغرافية العالم،ص224.

(2) دي لاسي أوليري،جزيـرة العـرب قبـل البعثة،ترجمـة وعلـق عليـه، موسـى علـي الغول،منشورات وزارة الثقافة (22)،المملكة الأردنية الهاشـمية /عمـان،1990م، ص19، (وسيشار لاحقا، دي لاسي أ،جزيرة العرب قبل البعثة).

(3) الفريري, جغرافية الوطن العربي,ص43.

(4) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص71.

(5) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص84.

(6) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص71.

(7) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص65-66.

(8) البندقجي، جغرافيـة المملكـة العربيـة الـسعودية, ص54, الفيل،الجغرافيـة التاريخيـة للكويت,ج2،ص79.

(9) السماك، محمد ازهر سعيد, الجغرافية السياسية المعاصرة، دار الامـل للنـشر والتوزيـع، الاردن، اربد، ط1، 1998م, ص57, (وسيشار لاحقـا، الـسماك، الجغرافيـة الـسياسية المعاصرة).

بالكويت أية انهار أو بحيرات[1], وينتشر في مياه الخليج العربي عـدد كبيـر مـن الجزر التي تختلف في مساحتها من منطقة إلى أخرى تبعا لتأثير العوامل التي أدت إلى تكوينها والى أعماق المياه المحيطة بها، ويبلغ عدد هذه الجزر 130 جزيرة [2].

وتكثر في الكويت الجزر والخلجان والرؤوس البحرية وتضم الكويت 9جزر في الخليج العربي, وجميعها جزر رسوبية [3]:

1- جزيرة بوبيان :هي جزيرة منخفضة كبيرة، تبلغ مساحتها 550كـم^2[4], طولهـا حوالي26 ميلا (40كم) وعرضها 12 ميلا(20كم)، وهي اكبر الجزر الارسابية النهرية[5], ومساحتها حوالي 5% من المساحة الإجمالية للكويت [6].

2- جزيرة فيلكا : هي الجزيرة الوحيدة التي أستوطنها الكويتيون, وتبلـغ مـساحتها 30كم^2 [7], طولها سبعة أميال وأقصى عرضها ثلاثة أميال،وهي تقع في الجانب الشمالي من مدخل خليج الكويت[8], ونشأت هذه الجزيرة نتيجة هبوط في سـطح الأرض فصلها عن جبال الزور [9].

3- جزيرة وربة : تقع في شمال الكويت قبالة السواحل العراقية, وهي عـدة جـزر والكبيرة منها طولها 7اميال وعرضها 4اميال[10], وتكونت هذه الجـزر نتيجـة للإرسابات النهرية [11].

---

(1) البزم، موسوعة جغرافية العالم،ص224.

(2) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص90.

(3) الفريري, جغرافية الوطن العربي,ص76.

(4) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص94.

(5) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص94.

(6) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص65.

(7) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص94.

(8) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص63.

(9) متولي،جغرافية الخليج,ص77.

(10) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص69.

(11) متولي، جغرافية الخليج,ص77.

4- جزيرة كبر: جزيرة رملية، صغيرة الحجم، سواحلها منخفضة، وهي غير مأهولة وخالية من السكان.

5- جزيرة عوهة: هي جزيرة صغيرة غير مسكونة.

6- جزيرة أم الرادم: جزيرة رملية صغيرة،قطرها اقل من نصف ميل[1],وتقع فـي الجهة الشمالية الغربية من الكويت داخل الجون وكانت مأهولة بالسكان قديما.

7- جزيرة مسكان(مشجان): جزيرة صغيرة تقع في الجهة الشمالية الغربيـة مـن جزيرة فيلكان، وتبعد عنها مقدار ميلين[2].

8- جزبرة قاروه: وهي أصغر الجزر الكويتية مساحةً وأكثرها توغلا داخل البحـر حيث تبعد عن ساحل الزور 37.5 كم[3].

9- جزيرة شويخ: جزيرة صغيرة، تعرف اليوم باسم المنطقة الحرة وميناء الشويخ.

ويكثر في السواحل الكويتية عدد من الخلجان الصغيرة واكبر هذه الخلجان خليج الكاظمة، وأشهر الأخوار[4]هي خور عبدالله وخور بوبيان وخور الصبية في الشمال وخور المفتح وخور الأعمى في الجنوب وتنتشر الرؤوس على طول الشريط الساحلي, فهناك رأس الصبية في الشمال ورأس الأرض في الجنوب، ورأس السالمية ورأس كاظمة ورأس الزور ورأس الجليعة كما تنتشر عدد من المنخفضات والتي تعرف بالخبرات[5] في شمال الكويت، وأشهرها خبرة الروضتين, ويمكن تقسيم الكويت طبيعيا الى الاقسام التالية [6]:

(1) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2، ص62.

(2) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2، ص63.

(3) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document.

(4) الاخوار هي ظاهرة تنتشر في سواحل الخليج العربي وهي عبارة عن امتداد مياه الخليج في الأرض اليابسة، الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص83.

(5) الخبرات هي منخفضات حوضية دائرية ضحلة،يغطي قاعها في العادة مادة طينية أو مـواد مختلطة بالرمال والأملاح،الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2، ص73.

(6) للمزيد انظر،الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2، ص80-84.

المنطقة الساحلية والنطاق الشمالي والنطاق الغربي والنطاق الجنـوبي **يـرى الباحث** إن الكويت تتمتع بسواحل طويلة على الخليج العربي، وتتميز هذه السواحل بكثرة الجزر والخلجان والرؤوس البحرية وموانئه الطبيعية، ولكن ما يعيب ساحل الكويت على الخليج العربي، إن مياه قليلة العمق والساحل رملي منخفض وكثيـر السبخات.

17.1 المناخ

يعد مناخ منطقة الخليج العربي مناخا صحراويا وذلك لتميـزه بقلـة سـقوط الأمطار وعدم انتظامها، ومع ارتفاع درجة الحرارة في الصيف وانخفاضها فـي الشتاء ونتيجة لموقع منطقة الخليج بالقرب مـن الميـاه فـإن أجواؤهـا مـشبعة بالرطوبة طوال فترات السنة[1], ما عدا شهري أيار وحزيران وذلك لقـوة الريـاح الشمالية الغربية.

تقع دولة الكويت بين خطي عرض 28 و 30° شمال خط الاستواء وبين خطي الطول 46 و 48° شرق خط جرينتش[2]، ونظرا لوقـوع الكويـت فـي الإقلـيم الجغرافي الصحراوي، فإن مناخها يمتاز بوجود فصلين رئيسيين الصيف والشتاء و فصلين ثانويين لا يكادان يلاحظان الربيع والخريف، يعتبر مناخ الكويت من النـوع الصحراوي و الذي يتميز بصيف طويل حار جاف، وشتاء قارص قـصير ممطـر أحيانا[3], الكويت اشتهرت بين بلدان الخليج العربي بأنهـا ألطفهـا مناخـا واقلهـا أوبئة[4].

يرى الباحث إن الكويت تتأثر بمناخ الجزيرة العربية الحار صيفاً،اغلب فصول السنة.

---

(1) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص104.

(2) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document.

(3) البزم،موسوعة جغرافية العالم،ص224.

(4) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص104.

18.1 الاقتصاد الكويتي

تعتبر منطقة الخليج العربي في مقدمة أقاليم العالم ليس فقط في كميات الاحتياطي البترولي المخزون في أراضيها والذي تبلغ نسبة 53%من مجموع الاحتياطي العالمي، وإنما في مجال الإنتاج أيضا إذ يصل في المعدل إلى حوالي ثلث الإنتاج العالمي، [1] يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصاديات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم. ويتمتع اقتصاد الكويت بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً[2].

يعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصادا صغيرا مفتوحا نسبياً,ومن الدول ذات المورد الوحيد إذ ما زال النفط يشكل النسبة الغالبة من مواردها، [3]. ويسيطر على معظمه القطاع الحكومي[4]، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و95% من الصادرات و80% من الإيرادات الحكومية لعام2012م[5].

يشكل احتياطي النفط الخام في الكويت حوالي 96 مليار برميل أي قرابة 10% من الاحتياطي العالمي[6], واهم حقولها الروضتين, وبحرة صابرية، ومناقيش, والبركان (برقان)- أهم الحقول وأقدمها في الكويت وهو اكبر الحقول في العالم -[7] والأحمدي، والمقوع, وحقلي الوفرة والخفجي هي مشتركة بين الكويت والسعودية[8].

---

(1) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص217.

(2) الموقع الرسمي لدولة الكويت. htt.ar.wikipidia.org

(3) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص242.

(4) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص216.

(5) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document

(6) الموقع الرسمي لدولة الكويت. htt.ar.wikipidia.org

(7) متولي،جغرافية الخليج,ص221.

(8) الفريري, جغرافية الوطن العربي,ص277, متولي،جغرافية الخليج,ص225.

تعتبر الموارد المائية شحيحة جدا في الكويت نظرا لطبيعة البلاد الصحراوية، فحوالي 75% من المياه الصالحة للشرب ينبغي ترشيحها قبل أن تصبح صالحة للاستخدام، وفي عام 1951م كان أول مشروع لتحلية المياه في الكويت في ميناء الأحمدي[1]، أو استيرادها من الخارج، والبلاد بالتالي لا تحوي أراضي صالحة للزراعة، مما يمنع إنجاز أي تنمية للقطاع الزراعي ا[2].

تعد الكويت أحد أغنى الدول في العالمين العربي والإسلامي، فقد بلغ نـصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى معدلاته في سبعينات القرن العشرين عنـدما سجل 439 % لكن هذه السرعة في النمو الاقتصادي ظهرت على أنها غير ملائمة، إذ أن النسبة عادت وانكمشت لتبلغ 58% في الثمانينات. [3] إلا أن الطلب المتزايـد على النفط ساعد على رفع المعدل مجـددا إلـى 91% خـلال التـسعينات, يعـد التنويع مسألة طويلة الأمد بالنسبة لهذا الاقتصاد المكشوف المعرض.

ورد في إحصائية من عام 2005 أن نسبة إنتاج النفط في اليـوم تـصل إلـى 2.418 مليون برميل، ونسبة احتياطاته من الغاز تصل إلى 1.572 ترليـون متـر مكعب[4]، وفي إحصائية أخرى من عام2006 ، ظهر أن نسبة الاسـتهلاك المحلـي للنفط تصل إلى 400,000 برميل باليوم، وفي سنة 2008 تبين أن نـسبة تـصديره تصل إلى 2.57 مليون برميل باليوم [5].

19.1 المناطق الإدارية

يعود إنشاء محافظات الكويت إلى المرسوم الأميري رقـم 6 الـصادر فـي عام1962م حيث قسم الكويت إلى ثلاث محافظات وهـي[6]: العاصـمة وحـولي

---

(1) الهيتى، جغرافية الخليج العربي,ص124.

(2) البزم،موسوعة جغرافية العالم،ص224.

(3) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document

(4) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document

(5) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document

(6) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص641.

والأحمدي. وقد وضح المرسوم عمل المحافظ وتبعيته المحافظ إلى وزارة الداخليـة ومسؤوليته تجاه الأمن على أن تقوم وزارة الداخلية بإصدار القرارات اللازمة لبيان حدود اختصاص المحافظ.

وفي 14تشرين ثاني 1979م تم تعديل بعض أحكام مرسوم التقـسيم الإداري بحيث يتم إضافة محافظة رابعة وهي محافظة الجهراء [1], إلا أن في12تشرين أول 1988م، تم تعديل المادة الأولى من المادة بحيث تقسم الكويت إلى خمس محافظـات بإضافة محافظة الفروانية، وفي27تشرين الثاني 1999م صدر المرسوم الأميـري رقم 290 والذي يقضي بإضافة محافظة سادسة وهي محافظة مبارك الكبير[2].

20.1 محافظات الكويت:

1- محافظة العاصمة (الكويت) [3].:مساحتها175كم2،عدد سكانها 502,099نسمة[4].

2- محافظة الاحمدي [5]:مساحتها5,120كم2، عدد سكانها648,313نسمة[6].

3- محافظة الفروانية : مساحتها 204كم2، وعدد سكانها 908,360نسمة[7].

4- محافظة الجهراء: مساحتها 12,750كم2, وعدد سكانها 420,674نسمة[8].

5- محافظة حولي[9]: مساحتها 85كم2, وعدد سكانها 738,881نسمة [10].

---

(1) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document.

(2) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document.

(3) كانت مدينة الكويت تقع ضمن إمارة الحسا وقد انشأت كحصن عسكري للمحافظـة علـى الحدود الشمالية لإمارة بني خالد في نهاية القرن السابع عـشر المـيلادي (حـوالي سـنة 1688م), للمزيد انظر، الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص521-528.

(4) حسب احصائية عام 2008م عدد السكان لجميع المحافظات.

(5) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص642.

(6) حسب احصائية عام 2008م عدد السكان لجميع المحافظات.

(7) حسب احصائية عام 2008م عدد السكان لجميع المحافظات.

(8) حسب احصائية عام 2008م عدد السكان لجميع المحافظات.

(9) الفيل،الجغرافية التاريخية للكويت,ج2،ص642.

(10) حسب احصائية عام 2008م عدد السكان لجميع المحافظات.

6- محافظة مبارك الكبير :مساحتها 104كم2[1], وعدد سكانها 210,475نسمة[2].

تتمتع دولة الكويت كأي دولة سياسية بمقومات شخصيتها الجغرافية الطبيعية داخل حدودها، منها الموقع التي تنفرد فيه، حيث تتمتع بسواحل طويلة على الخليج العربي، وتتميز هذه السواحل بكثرة الجزر والخلجان والرؤؤس البحرية وموانئه الطبيعية, التي تتميز بها والتي تعطيها مقومات شخصيتها الطبيعية والبشرية كدولة لها شأن بين الدول، خاصة تلك التي تقع ضمن شبه الجزيرة العربية، والكويت تتأثر بمناخ الجزيرة العربية الحار صيفاً، اغلب فصول السنة.

يعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصادا مفتوحا نسبياً, يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصاديات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم.

---

(1) دولة الكويت البوابة الالكترونية:www.e.gov.kw.document.

(2) حسب احصائية عام 2008م عدد السكان لجميع المحافظات.

الفصل الثاني

العلاقات السعودية الكويتية ما بين عامي 1899-1932م

1.2 اتفاقية عام 1899م:

لا بد من الإشارة أن الحدود السعودية الكويتية، كانت خاضعة لنفوذ الدول المهيمنة على المنطقة، مثل الدولة العثمانية وبريطانيا العظمى، وبعض الدول التي كانت تبحث عن نفوذ لها في المنطقة مثل ألمانيا وروسيا وفرنسا[1]، وبالتالي فإن ترسيم الحدود يأتي وفقاً لأطماع هذه الدول في اقتسام السيطرة دون إغفال دور الزعامات القبلية في مد سيطرتها ونفوذها بين الحين والآخر[2].

وتشير وثائق وزارة الخارجية البريطانية، أن بريطانيا بدأت تفكر منذ عام 1897م بوضع الكويت تحت الحماية البريطانية، مثلها في ذلك مثل الشيوخ الآخرين في منطقة الخليج العربي[3]، وقد وضحت التقارير المتبادلة بين الساسة البريطانيين

([1]) لمزيد من المعلومات عن أطماع هذه الدول في الخليج، انظر: سمور، زهدي عبد المجيد (1985م)، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ج2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ج2، ص148-151. (سيشار له لاحقاً: سمور، تاريخ ساحل)؛ الخترش، فتوح عبد المحسن (1974م)، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية، 1890-1921م، الكويت، ص35-37. (سيشار له لاحقاً: الخترش، تاريخ العلاقات)؛ ولوتسكي، ف.ب (بلا تاريخ)، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ص421. (سيشار له لاحقاً: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية).

([2]) انظر: الأرشيف العثماني، استنابول، وثائق قصر يلدز الهمايوني، دائرة رئيس الكتاب، وثيقة رقم 4166، تاريخ 31 أغستوس 1315 مالية/ 6 جمادى الأول 1317هجري؛ الصباح، ميمون خليفة (1993م)، مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية (1899-1913م)، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت، حولية 13، ص13. (سيشار له لاحقاً: الصباح، مشكلة الحدود)؛ وانظر: وثائق وزارة الخارجية البريطانية Public Record Office، رقم F.O. 406114, Foreign Office to India Office Nomber 245, 25. Nov. 1897.

([3]) ولسون، أرنولد (دون تاريخ)، الخليج العربي، ترجمة عبد القادر يوسف، الكويت، ص؟؟. (سيشار له لاحقاً: ولسن، الخليج العربي).

حول المنافع التي ستعود على الإنجليز عند وضع الكويت تحت الحماية البريطانية، بأنها ستغدو من أعظم مناطق الخليج أهمية؛ لِما تتمتع به من ميناء ممتاز، كما ستتوقف الأخطار التي تهدد مصالح الإنجليز التجارية في شط العرب وشبه الجزيرة العربية[1].

وتشير تقارير بريطانية أخرى، أنه اتفقت رغبة كبار الساسة البريطانيين على ضرورة فرض الحماية على الكويت مبررين عملهم هذا بالرغبة في القضاء على ما أسموه بأعمال القرصنة وتجارة الرقيق، وللحيلولة دون وصول النفوذ الروسي الذي كان يسعى لإيجاد منفذ له في الخليج العربي[2]، وقد تردد إلى مسامع بريطانيا أن الروس يزمعون تأسيس ميناء أو محطة فحم في الكويت، وأنهم يبذلون المحاولات

([1]) السعدون، خالد محمود (1990م)، العلاقات بين نجد والكويت، 1319-1341هـ/ 1902-1922م، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص43. (سيشار له لاحقاً: السعدون، العلاقات بين نجد والكويت).

([2]) تزايد الاهتمام البريطاني في المشيخات العربية التي كانت قائمة في منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فسعت إلى إضعافها وتفتيتها وتكريس التجزئة بينها، من أجل فرض الحماية عليها. فقد فرضت على سلطة مسقط سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات والامتيازات، كان آخرها فرض الحماية البريطانية عليها في عام 1891م، وفرضت الحماية على البحرين، وأبو ظبي، والشارقة، ودبي، ورأس الخيمة في عام 1892م، فتعهدوا لها بعدم الموافقة على إقامة وكيل لأي دولة أخرى في مشيخاتهم دون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية، كما ألزموهم بعدم التنازل أو بيع أو رهن أو السماح باحتلال أي جزء من أراضيهم إلا للحكومة البريطانية. انظر: قاسم، زكريا جمال (1966م)، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840-1914م، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ص356. (سيشار له لاحقاً: قاسم، الخليج العربي)؛ نوفل، سيد (1969م)، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، ص416-419. (سيشار له لاحقاً: نوفل، الخليج العربي)؛ الزياني، أمل إبراهيم (1977م)، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، ط2، القاهرة، ص76-82. (سيشار له لاحقاً: الزياني، البحرين)؛

Halliday, F., (1975), Arabia Without Sultans, Penguin Book, p. 272; Bertram, Thomas, (1938), "Arab Rule Under Al-Busaid Dynast of Oman 1741-1937", Proceeding of the ritish Academy (27-53), pp. 37-43.

لدى الدولة العثمانية للحصول على امتياز لصالح أحد رعاياهم لمد سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي[1]، كما أن ألمانيا كانت تسعى في الوقت نفسه لدى السلطات العثمانية للحصول على امتياز سكة حديد برلين- بغداد[2].

وتذكر بعض الوثائق البريطانية، أن الذي شجع على التـسريع فـي وضـع الكويت تحت الحماية، أن الشيخ مبارك تقدم بطلب الحماية البريطانيـة بعـد تلقيـه رسالة من الشيخ عيسى حاكم البحرين طمأنه فيها أنه متمتع بالسلم والهدوء في ظل الحماية البريطانية، وقد شجعه حاكم البحرين في رسالته على وجوب قبول فـرض الحماية على الكويت[3].

وبناءً على ما تقدم، طلبت الحكومة البريطانية من المقيم السياسي في الخلـيج العربي الذي يقيم في مدينة بوشهر مـالكوم جـون ميـد (Malcom John Meade) (1897-199م) في 23 كانون الثاني 1899م، التوجه إلى الكويت وحـثّ الـشيخ مبارك على توقيع اتفاقية سرية معها على غرار اتفاقيات الحمايـة الموقعـة مـع مشيخات منطقة الخليج، على أن تكون شروطها أكثر وضوحاً، وبعد سلـسلة مـن المفاوضات تم الاتفاق على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية بموجب اتفاقيـة وقعت في 23 يناير 1899م[4]، وقد جاء نص الاتفاقية باللغة العربية كما يلي:

---

(1) انظر: وثائق وزارة الخارجية البريطانية:
F.O. 406/14, Consul General Loch to Government of India, Baghdad No. 27, 22. Dec. 1897.
F.O. 406/14, Lieutenant-Commander Maubray to Lieutenant-Colonel Meade, No. 226, 7 Nov. 1897.

(2) انظـر: F. O. 406/14, Sir O'Conor to the Marquess of Salishbury, Secret, Constantintinople. No. 67, 22 Dec. 1897.

(3) F. O. 406/14, Lieutenant-Commander Maubray to Lieutenant-Colonel Meade, No. 26, 7 Nov. 1897؛ وانظر: حمزة، فؤاد (1968م)، قلب جزيرة العرب، الرياض. (سيشار له لاحقاً: حمزة، قلب جزيرة العرب).

(4) انظر: F. O. 406/14, Government India to Lord G. Hamilton, Telegraphic, No. 42, 18 Jan. 1899؛ وانظر: نوفل، سـيد (1969م)، الخلـيج العربـي أو الحـدود الشرقية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص214-215. (سيشار له لاحقاً: نوفـل، الخليج العربي)؛ الخصوص، بدر الدين عباس (1988م)، دراسات في تاريخ الخليج العربي

"المقصود من تحرير هذا الصك الحقانية المعتبران قد تحقق العهد والقبول بين كرملكم جان ميد اندين ستاف كارباليوز [ممثل] جلالة الملكة البريطانية العظمى من جانب الدولة القيصرية الإنكليز في طرف، وجناب الشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت من الطرف الثاني، بأن جناب الشيخ مبارك المذكور برضاه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد بأن لا يقبل وكيلاً أو قائمقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الإنكليز ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يعطي للسكون قطعةً من أراضه إلى دولة أو رعية أحد من الدول الأخرى بغير أن يحصل الإجازة أولاً من دولة جلالة الملكة البريطانية العظمى لأجل هذه الإرادة وهذه المقاولة أيضاً تشتمل على كل قطعة من أراضي الشيخ المذكور التي تكون حالاً في تصرف رعايا كل واحد من الدول الغير ولأجل الشهادة لتكميل هذه المقاولة الحقانية المعتبرة المحترمة كرملكم جان ميد اندين ستاف كار باليوز [ممثل] جلالة الملكة البريطانية العظمى في خليج فارس وجناب الشيخ مبارك بن صباح الأول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية الإنكليز، والثاني منهما من جانب نفسه وورثته وأخلافه كل واحد منهما بمحضر الشهود وضعوا صحيحهم في هذا اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة 1316هـ، مطابق 23 يناير 1899م"[1].

الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ج2، ص66. (سيشار لـه لاحقـاً: الخصوص، دراسات في تاريخ الخليج العربي)؛ الخترش، فتوح عبد المحـسن (1974م)، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية، 1890-1921م، الكويت، ص35. (سيشار له لاحقاً: الخترش، تاريخ العلاقات)؛ لوريمر، م.ج.ج. (1967م)، دليل الخليج، ترجمة ديوان حاكم قطر، القسم التاريخي، الدوحة، ج1، ص554. (سيشار له لاحقـاً: لـوريمر، دليـل الخلج).

(1) عن نص الاتفاقية المكتوب باللغة العربية محفوظ في سجل دائرة حكومة الهند في ملف رقم IOR, R/15/15/59؛ وانظر: الفرحان، راشد عبدالله (1960م)، مختصر تاريخ الكويـت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، راجعه: عبدالله زكريا الأنصاري، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ص124-125؛ الأعظمي، وليد حمدي (1991م)، الكويت في الوثـائق

وقد شهد على توقيع هذه الاتفاقية من الجانب البريطاني كل من: المقيم السياسي البريطاني في الخليج مالكوم جون مير، ونائب الملك والحاكم العام في الهند كيرزون أوف كدلستون، والكابتن ويكهام هور، وكالكون جاسكن.

وقد شهد على توقيع الشيخ مبارك، محمد رحيم بن عبد النبي صفر، وكيل بريطانية في البحرين، وهو صديق للشيخ مبارك بن صباح حاكم الكويت، وقد اصطحبه معه ميد (Meade)؛ لتسهيل المباحثات وتذليل العقبات مع الشيخ مبارك.

وقد بدأت أزمة حدود الكويت تظهر بعد توقيع اتفاقية عـام 1899م، والتـي تنص على إعطاء بريطانيا حق الحماية، وأن هذه الاتفاقية تلغي تبعية الكويت للدولة العثمانية، كما تضمنت الاتفاقية عدم تنازل شيخ الكويت ولا أحد من ورثته عن جزء من أراضي الكويت دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية.

وبعد توقيع الاتفاقية مع الكويت، طلب اللورد جورج هاملتون (G. Hamilton) من حكومة الهند إعلامه في برقية عاجلة بالبنود التي تضمنتها الاتفاقية، وقد بعثـت إليه ببرقية تضمنت بنود الاتفاقية جاء فيها: "إن الشيخ مبارك يتعهد بكامل حريتـه ورغبته ويلزم نفسه وورثته وخلفائه بعدم استقبال وكيل أو ممثل أي دولة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر داخل حدود أراضيه دون الحصول علـى موافقـة مسبقة من الحكومة البريطانية. كما يلزم نفسه وورثته وخلفائه بالشروط الواردة في برقية السادس من فبراير التي تنص على عدم التنازل أو بيع أو تأجير أو رهـن أو السماح بالتملك أو لأي غرض آخر أي جزء من أرضه إلى حكومة أو رعايـا أي دولة أخرى بدون الحصول على موافقة مسبقة مع الحكومة البريطانية. وقـد وردت

البريطانية 1752-1960م، رياض الريس للكتب والنشر، لنـدن- قبـرص، ص64-65؛ وانظر الموقع الإلكتروني: www.kuwait-history.net.

وعن نص الاتفاقية باللغة الإنجليزية، انظر:

F. O. 406/14, Government of India to Lord G. Hamilton, Telegraphic No. 52, 12 Feb. 1899.

وانظـر: Slot, Ben, J., (2003), Kuwait the Growth of Historic Identity, Cambridge, p. 61.؛ وانظر: الخترش، تاريخ العلاقات السياسية، ص35

في هذه الاتفاقية جملة تستدعي الانتباه غير مفهومه، غير أنها تشير إلى الأراضـي الخاضعة للدولة العثمانية"[1].

وقد تحققت لبريطانيا نتيجة توقيع اتفاقية الحماية مع الكويت، إبعاد خطر ألمانيا عن الخليج العربي عن طريق سكة حديد برلين- بغداد[2]، وكذلك فوتـوا الفرصـة على روسيا بعد أن ساد الاعتقاد بأنها ترغب في الحصول على امتياز بإقامة سـكة حديد تربط ما بين البحر المتوسط والخليج العربي، وهو الأمر الذي خوف الإنجليز من قيام روسيا باستغلاله لإيجاد مطالب إقليمية لها في الخلـيج العربـي عمومـاً، والكويت على وجه الخصوص[3]. كما تحقق لبريطانيا ثمار الـنفط الكـويتي التـي تدفقت عليها فيما بعد، ومكنت هذه الاتفاقية بريطانيا من التدخل فـي شـؤون نجـد والعراق[4].

إن توقيع هذه الاتفاقية، قد حسم الصراع على الكويت بين الدول الطامعة فـي السيطرة عليها لصالح بريطانيا، ولكن توقيع الاتفاقية لم يضع حداً نهائياً للجدل بـين الأطراف المختلفة، ورغم حرص الجانبين البريطاني والكويتي على سرية الاتفاقية، إلا أن أخبارها تسربت إلى الدول الراغبة في مد نفوذها إلى الكويت، فاحتجت ألمانيا وغضبت على توقيع هذه الاتفاقية[5]، وما أن علم الروس بتوقيع اتفاقية عام 1899م، حتى احتجوا لدى بريطانيا على اعتبار أن ذلك يعد عملاً معادياً موجهاً ضد روسـيا

---

(1) F. O. 406/14, Government of India to Lord G. Hamilton, telegraphic No. 52, 12 Feb. 1899؛ وانظر: الخصوص، دراسات في تاريخ الخليج العربـي، ج2، ص69.

(2) الحترش، تاريخ العلاقات، ص44.

(3) Albaharna, H. M. (1975). The Arabian Gulf States Their Legal and Political Status and their International Problems, Librairie du Liban, Beirut, p. 42

(4) الحترش، تاريخ العلاقات، ص35.

(5) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص421-422.

القيصرية لمنعها من تنفيذ مشروع سكة حديدها إلى الكويت[1]، وهاجمت الصحافة الروسية الاتفاقية وبريطانيا، واتهم المسؤولون الروس بريطانيا بخرقها لسياسة المحافظة على الوضع الراهن في منطقة الخليج وتحديها للدولة العثمانية[2]. ولم يكتفِ الروس بذلك، بل سعوا إلى كسب صداقة الكويت، فأوفدوا مبعوثيهم إليها لكسب مودتها، متظاهرين تارة بالرغبة في إقامة علاقات تجارية، وتارة أخرى بمكافحة الأمراض والأوبئة، وقد باءت كل محاولات الروس بالفشل في إيجاد موطئ قدم لهم في الكويت[3].

وعندما تسربت أخبار الاتفاقية البريطانية الكويتية إلى الدولة العثمانية، اتخذت إجراءات لتثبيت السيادة العثمانية من خلال تعيين مدير عثماني لميناء الكويت، وإرسال قوة عسكرية لفرض الأمر الواقع، والسعي لإقصاء الشيخ مبارك عن الحكم[4]، وقد جاء هذا الصراع في سياق النزاع بين الدول الكبرى ومساندة ألمانيا

([1]) قاسم، جمال زكريا (1966م)، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، 1840-1914م، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ص399. (سيشار له لاحقاً: قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840-1914م).

([2]) F. O. 406/15, Sir C. Scott to the Marquess of Lansdowne, No. 261, 25 Dec. 1901.

([3]) انظر: F. O. 406/14, Consul Wratislaw to Acting Cnsul-General Melvill, No. 78, 25 Feb. 1899; F. O. 406/16, Government of India to Lord G. Hamilton, telegraphic No. 21, 8 Jan, 1902. ؛ ولمزيد من المعلومات عن الأطماع الروسية ومحاولات مد نفوذها في الخليج العربي، انظر: الخصوصي، بدر الدين عباس (1979م)، "النشاط الروسي في الخليج العربي 1887-1907م"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 18، ص113-139.

([4]) عن ردة فعل الدولة العثمانية على الاتفاقية، انظر: العيدروس، محمد حسن، (2002م)، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات العربية، ص115-11؛ وهبة، حافظ (1946م)، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، ص86 (سيشار له لاحقاً: وهبة، جزيرة العرب)؛ المختار، صلاح الدين (1957م)، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج2، ص26 (سيشار له لاحقاً: المختار، تاريخ المملكة السعودية)؛ Busch, Briton Cooper, (1967), Britain and the Persian

وروسيا لتركيا، وبروز المسألة الشرقية كشكل جديد لصراع القوى العظمى، كما استغلت تركيا نفوذها في البصرة؛ لتعزيز سيادتها على الكويت من خلال إرسال نقيب أشراف البصرة في محاولة لإضفاء الطابع الديني الإسلامي في مواجهة الدولة البريطانية المسيحية، وقد أظهرت الدولة العثمانية تمسكها بالكويت وعدم التنازل عنها، ويتضح تمسك الدولة العثمانية بالكويت من الرسالة التي بعثها السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908م) إلى السفير البريطاني في إستانبول، والتي اعترف بموجبها بأهمية المصالح البريطانية في الخليج العربي، ولكن السلطان، أكد للسفير أن بلاده لن تتنازل لأحد عن البصرة أو الكويت أو البحرين أو القطيف[1]، كما ادعت بريطانيا بأنها ترتبط بعلاقة مع حاكم الكويت وليست بصدد إلغاء تبعية الكويت للدولة العثمانية.

2.2 أوضاع الحدود السعودية الكويتية قبل توقيع اتفاقية الأنجلو- عثمانية عام 1913م:

تعرضت الحدود الكويتية للاقتطاع عدة مرات من قِبل الدولة العثمانية بعد إعلان الحماية البريطانية على الكويت في 23 يناير 1899م؛ نتيجة لتصارع الدولتين العثمانية والبريطانية على النفوذ في المنطقة، ومحاولات الدولة العثمانية المستمرة للضغط على الشيخ مبارك من أجل الاعتراف بالنفوذ العثماني، ونبذ التحالف مع بريطانية.

لقد واجهت الدولة العثمانية عقد اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت برفض شديد، وأخذت تعمل بكل الوسائل لإفشال هذه الاتفاقية، ومن تلك الوسائل، محاولة

Gulf Califor, pp. 196-199؛ لوريمر، دليل الخليج، ج3، ص1546-1547؛ ديكسون، زهرة (دون تاريخ)، الكويت منزلي، بيروت، ص133؛ Bidwell, Dr. Roben (1971), The Affairs of Kuwait 1896-1905. Vol. 1 and Vol 2, Foreign Office Confidential print, London, Vol. 1, part II, p50-70, part III, p. 4-14. (سيشار له لاحقاً: Bidwell, The Affairs of Kuwait).

(1) انظر: الصباح، ميمونة خليفة (؟؟؟؟م)، العلاقات الكويتية النجدية في الفترة ما بين 1896-1939م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت، ص10.

استمالة الشيخ مبارك إلى جانبها، وإبعاده عن النفوذ البريطاني، سواء باستخدام اللين، وإثارة الحمية الدينية لديه، أم بمحاولة إنشاء إدارات حكومية، أم بوضع حامية عسكرية في الأراضي الكويتية.

وفي عام 1902م، أرسلت الدولة العثمانية حاميات عسكرية عثمانية للإقامة في كل من أم قصر، وبوبيان، وصفوان، وإمعاناً من الدولة العثمانية في مضايقة الشيخ مبارك وخدمة لحليفتها ألمانيا قدمت منطقة خور عبدالله الكويتي كنهاية لخط حديد برلين- بغداد، ولم تتراجع السلطات العثمانية عن مخططاتها في مواصلة الضغط على الشيخ مبارك، فقد قامت في شهر مارس من عام 1902م بتكثيف وجودها العسكري في البصرة في محاولة لاحتلال منطقة الصبيحية ورأس الصبية بحجة أنهما تتبعان لولاية البصرة العثمانية[1].

وقد أعقبت الدولة العثمانية محاولتها في إبقاء تبعية الكويت لها من خلال مساندة الشيخ يوسف الإبراهيم في إرسال حملة بحرية لغزو الكويت سنة 1902م؛ مما دفع بريطانيا الإعلان عن اتفاقية 1899م، من خلال تكليف المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الكولونيل كمبيل (Kembal) بإعداد دراسة عن وضعية الكويت وتبعيتها للدولة العثمانية، حيث صدر التقرير بإعلان الحماية البريطانية الصريحة على الكويت[2].

أما بالنسبة لحدود الكويت مع السعودية، فقد كان ابن الرشيد أمير نجد وحائل وحليف الدولة العثمانية، يهدد بالهجوم على الكويت منذ نهاية عام 1901م؛ مما جعل كبير الضباط البريطانيين في الخليج يعمل مع حاكم الكويت الشيخ مبارك (1896-1915م) حول مسألة الدفاع عن الكويت في حالة تعرضها لأي هجوم من قبل أمير نجد، فأصر الشيخ مبارك على أن يبقى في الجهراء، ورفض التراجع عن هذا القرار لمواجهة الهجوم المحتمل في محاولة منه للضغط على السلطات البريطانية،

([1]) الصباح، ميمونة خليفة (1993م)، "مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية 1899-1913م)، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 13، الرسالة 82، ص15 (سيشار له لاحقاً: الصباح، مشكلة الحدود).

([2]) الحترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية، ص46-47.

مخاطباً الضابط البريطاني بأنه سوف يضطر إلى الاتفاق مع السلطات العثمانية إذا لم ترسل الحكومة البريطانية قواتها إلى الكويت. وقد طمأن الضابط الشيخ مبارك بأن مدافع السفن البريطانية قادرة على الدفاع عن الكويت، ولكنها عديمة الفائدة إذا أصر على البقاء في الجهراء[1].

وإزاء إصرار الشيخ على البقاء في الجهراء، اضطرت الحكومة البريطانية بوضع أربعة مدافع في منطقة الجهراء حتى يغادر أمير نجد مكان تمركزه بالقرب من الحدود الكويتية، ولدى احتجاج الباب العالي، أوضحت وزارة الخارجية للسفير العثماني في لندن، أن هذه الإجراءات لها ما يبررها نتيجة لتهديدات ابن الرشيد المستمرة للكويت، وأن ما قامت به البحرية البريطانية قصد منه الحفاظ على الوضع الراهن[2].

وفي عام 1902م، وبناءً على طلب من وزارة الخارجية، أمرت الإدارة الحربية البريطانية بالتوقف عن اتخاذ الاستعدادات الدفاعية؛ لأن الكويت لم تعد مهددة من ابن الرشيد.

3.2 الاتفاقية الأنجلو عثمانية لعام 1913م، والحدود الإدارية لقضاء الكويت العثماني:

جاء توقيع هذه الاتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية بعد نجاح الاتحاديين في الاستيلاء على السلطة، وبعد أن بذل ولاتهم في بغداد والبصرة محاولات عديدة لإخضاع الكويت للحكم العثماني، ومع تزايد المشكلات على الحكومة العثمانية الجديدة بعد عزل السلطان عبد الحميد عام 1909م، وخسارة الدولة العثمانية في العديد من الحروب التي أدت إلى فقدانها السيطرة على العديد من الولايات، ومنها: ولاية طرابلس وبعض الولايات في منطقة البلقان؛ مما أثار روحاً من التعاطف

---

(1) الصباح، مشكلة الحدود، ص18-19؛ الحترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية-الكويتية، ص46-47.

(2) العيدروس، الحدود العربية- العربية، ص165.

معها، وبخاصة أثناء حروبها مع الدول المسيحية[1]، ومن ثم قـام شـيخ الكويـت بمبادرات طيبة تجاه الدولة العثمانية، ومنها: التبرع لإتمام سـكة حديـد الحجـاز، وإعانة الدولة لموجهة آثار الحريق الكبير الذي شب في إسطنبول عام 1911م، كما أظهرت الكويت المعاملة الحسنة مع القوات العثمانية التي تمر بالكويت في طريقهـا إلى الإحساء[2]، وقد تحسنت العلاقات مع الكويت إلى درجة مـنح الـشيخ مبـارك الوسام العثماني المجيدي من الدرجة الأولى، كما انطلقت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية منذ عام 1911م، واستمرت عامين؛ لتمهد للتوقيع على الاتفاقية الإنجليزية- العثمانية الخاصة بشرق وجنوب الجزيرة العربية في 29 يوليـو عـام 1913م[3].

وقد اتجهت الدولة العثمانية للتوقيع على الاتفاقية وفق الاعتبارات الآتية[4]:

1- إن حكام الكويت أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانيـة وحملـوا لقـب القائمقاميـة واستخدموا الراية العثمانية.

2- إن عدم وجود حاميات عثمانية في الكويت لا يعني عدم تبعية الكويت للدولـة العثمانية، وأن هناك العديد من المناطق تتبع للدولـة العثمانيـة دون وجـود حاميات عسكرية مثل عسير واليمن.

3- التمسك بجزيرة بوبيان والجزر المجاورة لها.

4- إغراء البريطانيين في حالة اعترافهم بتبعية الكويـت بالاسـتعداد للاعتـراف بجميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت، والتمتـع بالمزايا كافة التي تكفلها تلك المعاهدات.

وقد أوضحت الدولة العثمانية أسانيدها وأدلتها على تبعية الكويت لها من خلال ما جاء في رد توفيق باشا على مذكرة وزارة الخارجية البريطانية والتي تثبت ذلك مثل اعتراف أسرة آل الصباح بالتبعية العثمانية، وحملهم لقب قائمقام في مراسلاتهم،

---

(1) العيدروس، الحدود العربية- العربية، ص118.

(2) العيدروس، الحدود العربية- العربية، ص118.

(3) العيدروس، الحدود العربية- العربية، ص119.

(4) العيدروس، الحدود العربية- العربية، ص118.

واشتراك عبدالله الصباح في حملة مدحت باشا على الإحساء عام 1871م، كما أن الشيخ عبدالله كان المبعوث الرسمي للدولة العثمانية إلى قطر التي تم إدخالها تحت السيادة العثمانية.

وبالرغم من هذا التوجه للاتفاق بين الدولتين، فقد حدث داخل دوائر الحكومة البريطانية اختلاف حول ماهية السياسة التي ينبغي اتباعها تجاه المطالب العثمانية، وكان جوهر الخلاف حول النقطة التي يجب أن ينتهي عندها النفوذ العثماني في شرق الجزيرة العربية[1]، فقد كان هناك رأيان في هذا الصدد، يتمثل الأول في رأي كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية بأنه بالإمكان تقديم بعض التنازلات للعثمانيين في شرق الجزيرة العربية مقابل الحصول على تنازلات في مناطق أخرى وبخاصة في مصر، وأما الرأي الثاني للمسؤولين في حكومة الهند، وعلى رأسهم اللورد هاردنج (Hardinge) والذين قدروا أن الوجود العثماني في شرق الجزيرة أكثر خطورة من الوجود الروسي أو الفرنسي بحكم التأثير الديني على الحكام العرب، ولهذا السبب طالب بإسقاط أي سيادة عثمانية على الكويت؛ لأن من شأن الاعتراف بمثل هذه السيادة يشجع حكومة إسطنبول على التقدم نحو المشيخات الأخرى كالبحرين وقطر[2].

وطالب اللورد هاردنج على وجوب توفير الحماية الدائمة لشيخ الكويت حتى لا يفقد الثقة بالحكومة البريطانية.

وإزاء هذا التباين بين الموقفين، اقترح اللورد غراي (Grey) موقفـاً وسـطاً، فاقترح على حكومة الهند ربط الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويـت بإشـراك بريطانيا في خط سكة حديد بغداد، مقابل التنازلات من الجانب البريطـاني بالنـسبة للمسألة الكويتية، وأن تتنازل الدولة العثمانية عن جميع مطالبها على كل من قطـر

([1]) المنسي، عبدالله سراج عمر، (1994م)، المواجهة العثمانية- البريطانية في الخليج العربي، ص265.

([2]) العيدروس، الحدود العربية- العربية، ص121؛ المنسي، المواجهة العثمانيـة- البريطانيـة، ص265.

والبحرين ومسقط ومشيخات الساحل العماني، وأن تتنازل الدولة العثمانية عن حـق مراقبتها للقروض المصرية[1].

وقد انتهت المباحثات الطويلة بين الجانبين البريطاني والعثماني بالتوقيع في يوم 29 يوليو عام 1913م بالأحرف الأولى، وقد وقعها عن الجانب العثماني إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية، وعن الجانب البريطاني السير إدوارد غراي (Edward Gray) وزير الخارجية، وجاءت الاتفاقية في خمسة أقسام[2]، انصب القسم الأول منها على الكويت، فتناول وضع الإمارة وحدودها، وكانت الكويت تعد محطة نهائية محتملة لسكة حديد بغداد، فنصت الاتفاقية على اعتبارها قضاءً مستقلاً عن الدولة العثمانية، وأن يمارس شيخ الكويت في إمارته إدارة مستقلة تحت السيادة العثمانية، وقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثماني، ولكن تضاف كلمة الكويت على إحدى جانبيه إذا أراد الشيخ ذلك، كما تعهدت الدولة العثمانية أن لا تتدخل في شؤون الكويت الداخلية، وأن لا تأخذ من صياديها رسوماً، كما يجوز لشيخ الكويت أن يعين مبعوثين في مقاطعات الدولة العثمانية لرعاية مصالح رعاياه، ولا يجوز للدولة العثمانية احتلال أي جزء من الكويت.

في حين نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على اعتراف الدولة العثمانيـة فـي جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا. ومن المعـروف أن هذه الاتفاقيات كانت سرية، وأعلن وزير الخارجيـة العثمـاني حقـي باشـا أن حكومته لن تعقد مع شيوخ الكويت أي معاهدات تتناقض مع الاتفاقيات الموقعة مـع بريطانيا.

---

(1) المنسي، المواجهة العثمانية- البريطانية، ص265.

(2) نص الاتفاقية ورد في المصادر الآتية: قاسم، الخليج العربي، ص488-490؛ العيـدروس، الحدود العربية- العربية، ص124-125؛ "مؤتمر جزيرة العـرب"، جريـدة الإصـلاح، بيروت، عدد 198، 19 تـشرين الثـاني 1913م؛ Gooch & Temperely. (1938). British Documents on the origins of the war, 1898-1914. Vol. X, part II, pp. 190-194؛ Huerwitz. Diplomacy on the Near and Middle East two vols, London, pp. 269-271.

وقد تعهدت الدولة العثمانية بأنها لن تتنازل لأي دولة عـن أي منطقـة، وأن تعترف بالمصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي، وأن كل مـا يهـم الدولـة العثمانية أن لا تصبح الكويت مستودعاً لتوزيع الأسلحة والـذخائر علـى القبائـل البدوي.

وقد تعهدت بريطانيا في المادة الرابعة من الاتفاقية أن لا يحدث أي نقض من جانبها في الوضع الراهن في الكويت كما هو محدد في تلك الاتفاقية؛ فلن تعلن عليها الحماية، أو ترسل قواتها لاحتلالها، وجاء في المادة الخامـسة، أن شـيخ الكويـت يمارس استقلاله في المقاطعات المحددة والتي هي عبارة عن شبه دائرة تتوسـطها مدينة الكويت وخور الزبير وجزر الواربة والبوبيان وفليكة والمقتة وأم ماردين مع الجزر الأخرى والمياه التي تحتويها هذه المنطقة في الحد الشمالي، والقرين في الحد الجنوبي، وقد تم الإشارة إليها باللون الأحمر في الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية.

أما فيما يختص بتسليم المجرمين اللاجئين في الكويت إلى السلطات العثمانية؛ وهو أمر كانت تلح عليه الدولة العثمانية بضرورة النص عليه، وقد رفضت الحكومة البريطانية وجهة نظر الدولة العثمانية المتعلقة بتسليم المجرمين اللاجئين في الكويت إلى السلطات العثمانية، وادعت أن تسليم المجرمين أمر رفضه شيخ الكويت في الماضي، وأنها ستتمسك به.

أما المادة السابعة من الاتفاقية، فقد نصت على أن حدود المقاطعة تبدأ من خط الحدود على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي، ويعبر جنوب أم قصر وصفوان وجبل السنام، وبمثل هذه الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها، وعند الوصول إلى الباطن تتبعها حتى الجنوب الغربي تاركة آبار الصفا والحيرة والهبة ووربة وأنطة حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة، وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية.

ولعل أبرز ما ورد في هذه الاتفاقية، هو تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة، وإعادة جزيرتي وربة وبوبيان للكويت، مع احتفاظ الدولة العثمانية بأجزاء من أم القصر وصفوان وضمها إلى ولاية البصرة.

أما القسم الثاني من الاتفاقية، فقد اختص بقطر، ويتألف من مادتين نصتا على تخلي الدولة العثمانية عن مطالبها في قطر، ونصت الاتفاقية على أن يحكم هذه الإمارة شيخ مستقل من آل ثاني ويتوارث خلفاؤه الحكم، كما تعرض هذا القسم من هذه الاتفاقية أيضاً إلى لواء نجد العثماني؛ فنصت الاتفاقية على أن حدود ذلك اللواء ينتهي جنوباً إلى مواجهة جزيرة الزخنوية التي تدخل ضمن حدوده، وقد اعترفت الدولة العثمانية بخط يمتد إلى الجنوب رأساً من الطرف الأقصى للخليج المواجه لجزيرة الزخنوية باعتبارها حدود فاصلة بين نجد وقطر، وبموجب هذه الاتفاقية تسمح الدولتان الموقعتان على نص الاتفاقية لسكان البحرين بزيارة جزيرة الزخنوية والإقامة فيها بحرية تامة وذلك خلال فصل الشتاء لأغراض الصيد دون دفع أي ضرائب جديدة.

أما القسم الثالث من الاتفاقية، فقد اختص بالبحرين، ويتألف من ثلاث مواد، فقد أعلنت الدولة العثمانية عن تنازلها عن كافة حقوقها في البحرين، ومن بينها جزيرتي لبنان العليا ولبنان السفلى، كما أقرت بأن رعايا الدولة العثمانية يعدون بمثابة أجانب في المناطق التابعة للدولة العثمانية، ولا يحق للدولة العثمانية تجنيدهم أو إجبارهم على دفع الضرائب، وأن يشرف على مصالحهم القناصل البريطانيين في المناطق التي يتواجدون فيها. وأبدت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية عدم رغبتها في ضم البحرين لممتلكاتها.

وقد تناول القسم الرابع من الاتفاقية وضع بريطانيـا فـي الخليـج العربـي، وموضوع الملاحة، وقد وافقت الدولة العثمانية لبريطانيا باتخاذ الإجـراءات التـي تراها مناسبة لتنفيذ المعاهدات البحرية، وأن لا تعارضها في القيام بحراسة الخليـج، والإبقاء على سريان المهادنات البحرية.

أما القسم الخامس والأخير من الاتفاقية، فقد نص على ترسيم الحدود المختلفة التي أشارت إليها الاتفاقية في المادتين الخامسة والسابعة، وهي المتعلقة بإمارة الكويت ولواء نجد.

كما رسمت الحدود بين نجد والكويت، وتخلى العثمانيون عن مطالبهم في البحرين وقطر، كما نصت الاتفاقية على أن الخط الأزرق الموضح على الخريطة

الملحقة بالاتفاقية، هو حد إقليم نجد العثماني، ويبدأ هذه الخط من نقطة ما على ساحل الإحساء جنوب العقير.

لقد رأى الجانب العراقي فيما بعد أن هذه الاتفاقية تؤكد على بقاء الكويت قضاءً تابعاً لولاية البصرة؛ وذلك للاحتجاج بأن الكويت جزءاً من العراق، وأن بريطانيا هدفت من هذه الاتفاقية تثبيت أقدامها وحماية مصالحها وأطماعها في منطقة الخليج العربي. في حين عد توفيق باشا أن الكويت ليست سوى مدينة عثمانية عهد بإدارتها إلى الشيخ مبارك كقائمقام بمقتضى فرمان سلطاني، وأنه على هذا الأساس أمكن إبرام الاتفاقية الأنجلو عثمانية لعام 1913م، في حين اعترفت بريطانيا بالسيادة العثمانية على الكويت وعلى اعتبارها قضاء من أقضية البصرة، ولما أبدى الشيخ مبارك عدم ارتياحه إلى الاتفاق، طمأنه الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بتأييده طالما أنه محافظ على تعهداته السابقة[1].

4.2 الحدود السعودية الكويتية بعد الاتفاقية الأنجلو عثمانية 1913م:

لا بد من القول إن تبلور الشكل السياسي والحدود الجغرافية لكثير من الكيانات العربية في المشرق، كان لبريطانيا دور حاسم في هذا التشكيل من خلال التوسط في عدة مؤتمرات لتخطيط الحدود بين الكويت وجيرانه العراق والسعودية، ولبريطانيا تأثير عليهما، وترجع صعوبة الخلافات الحدودية مع السعودية إلى عهد سابق منذ استولى ابن سعود على الإحساء عام 1913م، واتسعت ممتلكاته لتبلغ أضعاف مساحة الكويت[2].

وجاء تعيين ابن سعود قائمقام لنجد من قبل العثمانيين؛ ليزيد الأوضاع تعقيداً، حيث لام الشيخ مبارك العثمانيين على هذا التعيين، وبدأ يشكك في ولاء ابن سعود للعثمانيين، وبدأت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، وكل منهما يحاول كسب ثقة

---

(1) قاسم، الخليج العربي، ص345-350.

(2) Gooch & Temperely. (1938). British Documents on the origins of the war, 1898-1914. Vol. X, part II, pp. 190-194; Huerwitz. Diplomacy on the Near and Middle East two vols, London, pp. 269-271.

البريطانيين، وأصبح الشيخ سالم بن مبارك يخشى أن يهاجم ابن سعود الكويت، أو العمل على إلغاء الاتفاقية الأنجلو عثمانية والتي تعترف بحدود الكويت الكبيرة التي تمتد من حفر الباطن إلى جبل منيفة إلى الشمال من الجبيل.

لقد بدا الموقف البريطاني متقلباً وفق حسابات المصالح والتي بدأت تميل لصالح ابن سعود ومما يمثله من نفوذ، وقد حرص الشيخ سالم بن مبارك على تأكيد حدود الكويت كما نصت عليه الاتفاقية الإنجليزية العثمانية، وبسبب النزاع مع ابن سعود، فقد أرسل الشيخ سالم رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (مالكوم) (Malkolim) ذكر فيها أن حدود بلاده كما نصت عليه الاتفاقية، فأرسل إليه الوكيل رسالة أكد فيها باسم الحكومة البريطانية اعترافها بحدود الكويت بموجب تلك الاتفاقية، ولكن سرعان ما ظهر تناقض الموقف البريطاني حين أبلغته السلطات البريطانية أن الاتفاقية تُعد لاغية، وقد حلت محلها المادة السادسة من الاتفاق المعقود بين بريطانيا وابن سعود في ديسمبر 1915م، والتي أشارت إلى أن تلك الحدود ستعين فيما بعد، وقد كان لهذا الموقف انعكاساته على تطور الأحداث. عندما أرسل المندوب السامي البريطاني في 14 ديسمبر 1920 رسالة إلى وزير حكومة الهند استفسر فيها عن وضع الكويت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقال: "إن الكويت ليست جزءاً من العراق، فهل يمكن أن نعاملها على الأساس نفسه الذي تقوم عليه البحرين، وإصدار إرادة من المجلس موضحين فيه أن تركيا قد فقدت سيطرتها عليها وأننا نعتبرها إمارة مستقلة تماماً"[(1)].

عندما طرح هذا السؤال كانت الكويت قد دخلت معركتين مع قوات ابن سعود، الأولى كانت في أبريل عام 1920، والثانية في أكتوبر عام 1929 نتيجة لمشاكل حدودية مما اضطر الحكومة البريطانية لعقد مؤتمر العقير في أواخر نوفمبر عام 1922؛ لتحديد الحدود بين الكويت والسعودية والعراق.

ومن هنا يظهر أن بريطانيا قد أعادت النظر في سياستها في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى وانحسار الدولة العثمانية وتقلّص نفوذها في المنطقة العربية

([1]) حاتم، نجاة عبد القادر، (آب 1966)، "مشكلة الحدود الكويتية العراقية"، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 19، ص115.

بعامة، ومنطقة الخليج بخاصة، وأن على بريطانيا أن تأخذ زمام المبادرة بترتيب أوضاع المنطقة للحيلولة دون تدخل الدول الأخرى وبخاصة حليفتها فرنسا التي أصبحت منافسة لها في اقتسام النفوذ على الممتلكات العثمانية.

5.2 الحدود السعودية الكويتية في فترة الحرب العالمية الأولى:

يرجع السند التاريخي إلى حدود الدولة السعودية إلى منتصف القرن الثامن عشر، حينما تعاقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع حاكم الدرعية الأمير محمد بن سعود في عام 1157هـ/1742م، وكان يقضي العقد بينهما أن يكون الطرف الثاني حارساً للدين وناصراً للطرف الأول في دعوته الإصلاحية السلفية، وبذلك قامت الدولة السعودية الأولى، ثم تلتها الثانية، ثم الثالثة التي أسسها الملك عبد العزيز آل سعود والتي كانت تضم نجد وملحقاتها.

وكان الوضع في شبه الجزيرة مكون من خمس إمارات تمتع إلى حد كبير بالاستقلال الذاتي تحت السيادة العثمانية.

فبالإضافة إلى سلطنة نجد، كانت هناك مملكة الحجاز تحت حكم الشريف حسين بن علي، وإمارة شمر يحكمها ابن رشيد في حايل، واليمن تخضع لحكم الإمام يحيى في صنعاء، وإمارة الإدريسي في عسير[(1)].

وقد تمكن الملك عبد العزيز من توحيد الجزيرة وإنهاء نفوذ هذه الإمارات المتصارعة، وبخاصة بعد أن فقدت الدعم العثماني، وحرص بريطانيا على مساعدة ابن سعود للتخلص من منافسيه لشعور بريطانيا بما يمتلك من سطوة ونفوذ وسياسة حكيمة، ورغبة من بريطانيا في توطيد علاقاتها مع الدولة السعودية الحديثة؛ الأمر الذي يمكنها من حماية مصالحها في المشيخات على امتداد الساحل الغربي للخليج

([1]) النجار، حسين فوزي (1953م)، السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط، القاهرة، ص428.

العربي[1]. ومن هنا بدأت بريطانيا في تجديد مساعيها لحل النزاعات الحدودية والتي قد تؤثر على حياديتها، وكسف ثقة حلفائها المتصارعين أحياناً.

6.2 اتفاقية العقير عام 1922م:

يعود منشأ الحدود السعودية الكويتية إلى المعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع العثمانيين عام 1913م، والتي نصت على أن الخط الأزرق الموضح على خريطة الاتفاقية، هو حد إقليم نجد العثماني، وقد طالب الشيخ سالم الصباح أمير الكويت بتمديد نطاق بعض الحدود التي وردت في الاتفاقية العثمانية البريطانية، والتي لم يتم التصديق عليها بسبب الحرب العالمية الأولى[2]، وبقيت مشيخة الكويت دون حدود معينة تفصلها عن نجد، ولاسيما أن المعاهدة المعقودة بين بريطانيا وابن سعود في 26 كانون أول 1915م، قد ورد فيها أن تلك الحدود ستعين فيما بعد؛ مما يعني أن بريطانيا كانت تعترف بعدم تلك الحدود، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى أن يستنتجوا أن عدم التعيين قد دفع بابن سعود إلى التوسع على حساب جيرانه لضم أكبر قدر ممكن من الأراضي قبل أن تتم عملية ترسيم الحدود بين البلدين[3].

ونتيجة لهذا الخلاف حول الحدود، نشبت عام 1919م معركة ضارية بين نجد والكويت، وأسفرت عن خسائر كبيرة، مما دفع البريطانيين- كعادتهم- إلى التدخل تحت ذريعة التوسط وفك الاشتباك؛ لذا، أشرفت بريطانيا وعلى غرار الاتفاقية العثمانية البريطانية على تنظيم مؤتمر لترسيم الحدود بين كل من نجد والكويت والعراق خلال وساطتها لحل مشاكل الحدود الكويتية النجدية، وقد أسفر المؤتمر عن توقيع اتفاقية معروفة باتفاقية العقير عام 1922م.

---

(1) انظر: Phiby (1928). Arabia of the Wahabis, London, Constable Cltd, pp. 102-106; Jacob. H. (1923). King of Arabia and Boon, London, pp. 229-230.

(2) السعدون، العلاقات بين نجد والكويت، ص196؛ رضوان، محمد، (1999م)، منازعات الحدود في العالم العربي، أفريقيا الشرق، ص35.

(3) قاسم، جمال زكريا، (1973م)، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية من 1914-1945م، القاهرة، ص66.

وتميزت هذه الاتفاقية بتراجع بريطانيا عن موقعها من قضية الحدود الكويتية مقابل مساندتها للأطراف القوية في هذه المفاوضات، وخاصة لفائدة الجانب السعودي، بحيث إن هذه الاتفاقية عادت بحدود الكويت الجنوبية إلى الوراء بنحو مائة وستين ميلاً، حيث أسفرت هذه الاتفاقية عن حدود جديدة بين الكويت وبين المملكة العربية السعودية، تبدأ من نقطة في الغرب تقع عند التقاء وادي العوجة ووادي الباجن، بحيث يترك الرقعي للسعودية، ثم يمتد الخط شرقاً من هذه النقطة في خط مستقيم إلى أن يلتقي مع خط عرض 29° شمالاً، ثم يسير مع نص الدائرة التي مركزها مدينة الكويت إلى أن ينتهي عند نقطة على ساحل الخليج إلى الجنوب من رأس القلعة[1].

وبذلك تراجعت الحدود الكويتية الجنوبية إلى الوراء، وحصلت السعودية على نحو ثلثي مساحة الصحراء، وقد أدى ذلك إلى تقلص مساحة الكويت إلى (6000) ميل مربع، مع وجود منطقة محايدة على شكل شبه منحرف تفصل بينها وبين الدولة السعودية[2].

وبدا واضحاً أن تحفظ الكويتيين واستياءهم من شكل الحدود المرسومة والمنصوص عليها في اتفاقية العقير ليس نابعاً من تخوفهم من هيمنة آل سعود؛ الذين حصلوا على نصيب الأسد من المجال الإقليمي نتيجة قوة موقفهم وانتصاراتهم المتوالية في المعارك التي شنوها على جيرانهم، وإنما ينبع التخوف من كون الحدود الكويتية تراجعت للمرة الثانية على التوالي[3].

([1]) رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، ص35؛ ربيعي، عبدالله فؤاد، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة 1919-1939م وآثارها، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص74

([2]) ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت، ص74؛ أيزارد، مولى، الخليج محاولات الغرب للتقرب إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ص81-82؛ متولي، محمد (1977م)، حوض الخليج العربي- الأوضاع السياسية والاقتصادية، ط2، القاهرة، ج2، ص563، ص672.

([3]) ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت، ص74-75.

وحول الأطراف التي اجتمعت في العقير، يلاحظ غياب شيخ الكويت، أو مـن يمثله من العائلة، بل كان الميجور مور (Major Morr)، هو الذي مثل الكويت، في حين مثل ابن سعود نجد، ومعه سعود الكبير، وعبداللطيف المنديل، وأمين الريحاني، وعبدالله الدملوجي، وكان صبيح نشأت وزير الأشغال والمواصلات ممثلاً لحكومـة العراق، ونلحظ تفاوت مستويات تمثيل الدول المشاركة في هذا المؤتمر، فدول يمثلها رئيسها، وأخرى يمثلها وزير في حكومتها، وثالثة يمثلها ضـابط بريطـاني. أمـا اللاعب الأساسي في هذا المؤتمر فكان بيرسي كوكس (P. Cox)[(1)].

وقد تولى بيرسي كوكس (P. Cox) الحاكم العسكري البريطاني فـي العـراق إدارة المفاوضات، وكان له دور بارز في رسم الحدود وحـسم الأمـر، وبخاصـة مطالبة ابن سعود بتطبيق الحدود القبيلة، ولحل الخلافات عين منطقة محايـدة بـين الطرفين رمزاً للحل الوسط بين الآراء الأوروبية من الحدود والآراء القبلية[(2)].

ويذكر ديكسون (Dickson) أن حاكم الكويت الشيخ أحمد جابر أحس بطعنـة بجلاء سددت إليه في ظهره واهتزت ثقته ببريطانيا، ورأى بأن السيف والقوة كـان أقوى من القلم، وأنه لو لم يتنازل عن هذه الأراضي لقام ابن سعود باحتلالها[(3)].

أما عن الوضع القانوني للمنطقة المحايدة بين الدولتين، فكانت هـذه المنطقـة جدباء خالية من السكان، فلم ينشأ عن هذا الوضع مشاكل أو نزاعات لمدة طويلـة، وكانت الاتفاقية قد نصت على إقامة منطقة محايدة مساحتها (2000) ميـل مربـع، وأن يتم استغلالها بالتساوي بين الكويت والسعودية إلى حين التوصل لاتفاق نهـائي

([1]) ديكسون، هـ. ر، (1964م)، الكويت وجاراتها، ترجمة عبدالله الحاتم، بيـروت، ص279؛ الريحاني، أمين (1964م)، نجد وملحقاته، ط3، بيروت، ص309؛ فرغل، حـسين خلـف الشيخ (1970م)، تاريخ الكويت السياسي، بيروت، ج5، ص134-136.

([2]) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص281.

([3]) العيدروس، الحدود العربية، ص187؛ ديسكون، الكويت وجاراتها، ص288؛ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج5، ص146.

لترسيم الحدود الجنوبية للكويت مع الإحساء، ولم تحدد الاتفاقية كيفية إدارة المنطقة المحايدة وممارسة السيادة عليها(1).

لقد برزت المشاكل حول المنطقة المحايدة عندما قامت الكويت عام 1938 بمنح امتياز للتنقيب عن النفط في الجزء التابع لها لفائدة إحدى الشركات الأمريكية، كما منحت السعودية امتيازاً مماثلاً في نصيبها إلى شركة أمريكية أخرى، وقد كانت الامتيازات البترولية التي تمنحها كل من الكويت والسعودية سابقاً للشركات الأجنبية لا تسري على المنطقة المحايدة. إلا أن المادة الثالثة من اتفاقية السعودية مع شركة أرامكو نصت على شمول المنطقة المحايدة في امتياز التنقيب عن النفط، ولكن هذا الوضع انتهى عام 1948، حين قدم شيخ الكويت شروطاً أفضل مع شركة أمريكية مستقلة، وبعد ذلك قامت الدولتان بمنح امتيازات بترولية في النصف المخصص لكل منهما، فوقعت الكويت في يونيو 1948م اتفاقاً مع شركة النفط الأمريكية المستقلة، وفي فبراير عام 1949 وقعت السعودية اتفاقاً مع شركة (Pacific Western Corporation)، وأطلق الاتفاقان يد الشركتين في استغلال نفط المنطقة بأكملها، فاتفقت الشركتان على عملية استغلال مشترك.

إلا أن تطوراً جديداً حول استغلال موارد المنطقة المحايدة، برز في عامي 1957-1958، عندما منحت حكومتا الدولتين لشركة النفط الغربية اليابانية امتيازات مفضلة في المناطق الساحلية التي تطل على المنطقة المحايدة، وصار كل طرف يتصرف في ذلك الجزء من الساحل الخاص به دون أن يتم الاتفاق حول ذلك، وإنما جاء ذلك تطبيقاً للمبدأ العام والخاص بالمناصفة التي تضمنتها الاتفاقية، وبدأت مظاهر السيادة تمارس من كل دولة من خلال تعيين الحرس ورفع علم الدولة في الجزء الذي تعمل فيه، كما نصت اتفاقيات الامتياز بأن الممتلكات والمنشآت المقامة تعود إلى ملكية الدولة بعد انتهاء فترة الامتياز، وفيما يتعلق بإبرام الاتفاقيات في المنطقة المحايدة، فلا يجوز لإحدى الدولتين، أن تبرم اتفاقاً يلزم به الدولة الأخرى في المنطقة المحايدة، وفي هذا الصدد يلاحظ أن اتفاقية الحماية البريطانية الكويتية

---

(1) أبو طالب، حسن، (1993م)، "منازعات الحدود العربية العربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 111، يناير، ص؟؟.

لعام 1899م تنطبق بالقدر الذي يضمن حماية مصالح الكويت ورعاياها؛ لأن اتفاقية العقير تمت في عام 1922م؛ أي أنها لاحقة لاتفاقية الحماية المذكورة.

ويرى بعض الباحثين أن اتفاقية العقير هي الوثيقة الوحيدة التي تحدد الوضع القانوني للسعودية في المنطقة المحايدة والتي تنص على أن لكل دولة حقوق متساوية في المنطقة إلى حين إبرام اتفاقية جديدة، ومع ذلك فإن اتفاقية العقير لم تضع نظاماً معيناً، أو إدارة معينة للمنطقة المحايدة[1]، ويعود السبب إلى أن المنطقة كانت خالية من السكان حين توقيع اتفاقية العقير، ولم تبرز أهميتها إلا حين اكتشف النفط، ومن هنا فقد شكلت المنطقة المحايدة نقطة الخلاف وحاجة كل من الدولتين إلى الموارد النفطية والتي يؤثر استخراجها في المنطقة المخصصة للدولة على الاحتياجات النفطية في الجانب الآخر بحكم الأحواض النفطية في باطن الأرض التي تتجاوز الحدود المرسومة على وجه الأرض.

([1]) العيدروس، الحدود العربية- العربية، ص190.

الفصل الثالث

العلاقات السعودية الكويتية 1932-1961م

ارتبطت المملكة العربية السعودية بدولة الكويت منذ ما قبل تأسيس الدولتين في العصر الحديث، وحتى نهاية فترة دراستنا بمجموعة من الروابط والعلاقات التاريخية التي امتدت زمانياً ومكانياً لتشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تميزت تلك العلاقات بأطوارها التاريخية المختلفة بأنماط من التعاون والتفاعل على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية، ومع ذلك فإننا لا نتحدث عن نمط واحد ساد هذه العلاقة، بل عن أنماط متعددة تتفاوت بحسب تغير الظروف والأحوال ومصالح الدولتين، إلا أننا حينما نحصر دائرة البحث عن نمط العلاقة السعودية الكويتية منذ عام 1932م وحتى عام 1982م فإننا نجد أن العلاقة كانت تسير في بداية هذه الحقبة نحو الهدوء النسبي والتقارب التدريجي، حتى إذا ما حصلت الكويت على إستقلالها عام 1961م، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات كانت السمة الغالبة عليها هي التعاون المستمر والتفاعل البناء.

وقبل أن نتعرف على تطور العلاقات بين البلدين، يجدر بنا أولاً الإشارة إلى مجموعة العوامل التي ساهمت في تفعيل علاقة الدولتين ببعضهما البعض، حيث بحسب ما تشير اليه الدراسات العلمية المتخصصة في مجال العلاقات بين الدول، أن هناك مجموعة من العوامل تساعد وتؤثر في طبيعة العلاقات من حيث التقارب والتعاون، أو التباعد والاختلاف، وفي هذه الدراسة سنركز على أهم العوامل التي ساعدت على التقارب والتعاون في العلاقات السعودية – الكويتية. ولكي يسهل عرض مادة الدراسة سيتم تقسيمها إلى محورين رئيسين وتمهيد، حيث سيعالج التمهيد: **العوامل التي أثرت في طبيعة العلاقات السعودية – الكويتية**، في حين يتناول **المحور الأول: العلاقات السعودية – الكويتية للفترة (1932 – 1961م)**، ويعالج **المحور الثالث: العلاقات السعودية – الكويتية للفترة (1961 – 1982م).**

تمهيد:

1.3 العوامل التي أثرت في طبيعة العلاقات السعودية الكويتية:

أ- العامل التاريخي والسياسي:

تعود العلاقات السعودية الكويتية إلى امتداد تاريخي وسياسي لـه أكثـر مـن قرنين من الزمان، فقد كتب للدولتين بعد الجوار الجغرافي أن يكون لهمـا تـاريخ سياسي متداخل من جهة، ومتزامن من حيث الأسر الحاكمة من جهة أخـرى، فقـد أكدت الدراسات التاريخية أن بداية حكم آل الصباح في الكويت، تقترب مـن بدايـة حكم وقيام الدولة الدولة السعودية الأولى، فالبداية الحقيقية لأسرة آل الـسعود تبـدأ بتولي محمد بن سعود إمارة الدرعية وذلـك سـنة 1139ه / 1726م، وآل سـعود يعودون في نسبهم إلى قبيلة عنزة، وهي من أكبر القبائل العربية وأشهرها إلى يومنا هذا، وهم من فخذ المصاليخ من هذه القبيلة، وعندما بدأ حكمهم لإمارة الدرعية، لـم تكن هذه الإمارة سوى واحدة من مشيخات قبلية متناثرة هنا وهناك في شبه الجزيرة العربية وكانت العلاقة بين هذه المشيخات القبلية علاقات غزو متبـادل، وصـراع مستمر على الكلا والماء[1]، ولكن بمجرد أن آل حكم الدرعية لآل سعود سرعان ما امتدت هذه الإمارة وتوسعت لتشمل أجزاء كبيرة من شبه الجزيـرة العربيـة بعـد معارك عديدة مع حكام المناطق المجاورة وبعض الأمراء الآخرين. أما آل الصباح فيعودون في نسبهم إلى قبيلة العتوب، وهي أيضاً فرع من قبيلة عنزة، وقد تـزامن بداية حكمهم للكويت مع بداية تاريخ وتأسيس دولة الكويت الحديثة، ويرى مـؤرخ الكويت الأول الشيخ عبد العزيز الرشيد أن تأسيس الكويـت كـان عـام 1125ه / 1713م، على يد أسرة آل الصباح التي هاجرت من الجزيرة العربية (نجـد) إلـى الكويت، وأن أول حكام هذه الأسرة للكويت كان صباح الأول الذي توفي حوالي سنة 1190ه/ 1776م[2].

---

(1)الغادري، نهاد: السياسة الخارجية السعودية (الأهداف والأساليب)، باريس (د. ت)، ص18-19. سيشار إليه لاحقاً بـ: الغادري، السياسة الخارجية السعودية.

(2)الرشيد، عبد العزيز: تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1978م، ص31-32. سيشار إليه لاحقاً بـ: الرشيد، تاريخ الكويت.

بذلك نرى أن هناك تداخل تاريخي من حيث فترة التأسيس والنشوء لكلا الدولتين السعودية والكويت، ثم أن العوائل الحاكمة في كلا البلدين ترجع إلى أصل واحد وهي قبيلة عنزة، لذلك فإن التقارب الاجتماعي عزز العلاقات السياسية بين الأسر الحاكمة في السعودية والكويت حتى تميزت تلك العلاقات مروراً بأطوارها التاريخية المختلفة منذ تأسيس الدولتين بالتعاون، وما احتضان الكويت في عهد الشيخ محمد آل الصباح للأمير السعودي عبد الرحمن بن فيصل وابنه عبد العزيز عام 1893م على اثر سقوط الدولة السعودية الثانية على يد ابن الرشيد – محمد بن عبدالله – حاكم حائل[1]، إلا دلالة على متانة الروابط وقوة الصلات بين آل سعود وآل الصباح، وخلال فترة الضيافة هذه والتي استمرت قرابة عشرة سنوات (1893-1902م) استفاد عبد العزيز آل سعود مؤسس الدولة السعودية الثالثة كثيراً من اقامته في الكويت، إذ توطدت خلال هذه الفترة العلاقة بين آل سعود وآل الصباح، واستفاد عبد العزيز آل سعود من اقامته فيها بالإطلاع على أساليب السياسة العالمية وأهدافها، وذلك لأن الكويت كانت محط السياسة والدبلوماسية العالمية، والتنافس الدولي بين القوى الكبرى روسيا وبريطانيا وفرنسا، كان على أشده في تلك الحقبة في منطقة الخليج، أضف إلى ذلك أنه من الكويت وبمساعدة آل الصباح بدأت تحركات عبد العزيز آل سعود لاستعادة أمجاد حكم أجداده المفقود، والذي نجح بالفعل في استعادته بسيطرته على مدينة الرياض عام 1902م، معلناً بذلك بداية عهد الدولة السعودية الثالثة، ولم يأت عام 1932م حتى كان ذلك الأمير الشاب قد استطاع بحنكته وجلده وصبره إقامة دولة إسلامية توحد معظم مناطق الجزيرة العربية، وخلال هذه الفترة تم ترسيم الحدود بين الدولتين من خلال اتفاقية العقير في 28 تشرين ثاني / نوفمبر 1922م[2]، والتي حفظت للكويت استقلالها كمشيخة قائمة

---

(1)مكاو غلان، زلي: بن سعود مؤسس مملكة، ط1، ترجمة: محمد شيا، 1995م، ص 54.
سيشار إليه لاحقاً بـ: مكاو غلان، بن سعود مؤسس مملكة.

(2)أحمد، ابراهيم خليل: تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، الموصل 1987م، ص245. سيشار إليه لاحقاً بـ: أحمد، تاريخ الوطن العربي.

بذاتها بعيداً الذوبان في كنف الدولة السعودية التي أخذت بالتوسع سريعا حتى ضمت معظم أجزاء الجزيرة العربية.

وقد أفضى هذا التاريخ المشترك لكل من السعودية والكويت، إلى جانب قيام نظام الحكم في البلدين على عقيدة التوحيد وتطبيق الشريعة الإسلامية، واعتماد مبدأ الوراثة في الحكم، إلى وجود تشابه إلى حد كبير في النظام السياسي، إذ أن كلاهما يستند في إضفاء الشرعية على سلطاتهما بالاعتماد على المنهج المحافظ في الحكم، والالتزام بأحكام الدين الإسلامي، وإن المتتبع لتاريخ الأسر الحاكمة في السعودية والكويت يجد أنها ليست وليدة القرن العشرين، وإنما لها تاريخاً طويلاً في السلطة، وإرثاً من المجد تمتد جذوره إلى سنوات طويلة، وهذا ما قاد العلاقات السعودية – الكويتية إلى أنماط متعددة من التعاون والتفاعل منذ الإعلان عن قيام المملكة العربية السعودية عام 1932م، لتصبح السمة الغالبة على هذه العلاقات هو التعاون الثنائي الصادق لما فيه مصلحة الشعبين السعودي والكويتي، وساهم إعلان استقلال الكويت عام 1961م وما اقترن به من إدعاء عراقي بتبعية الكويت للعراق، في تقوية هذه العلاقات والارتقاء بها إلى آفاق أوسع.

ب- العامل الاقتصادي:

شكلت التجارة بالنسبة للكويت منذ نشأتها في منتصف القرن الثامن عشر ميلادي وحتى تاريخ اكتشاف النفط في ثلاثينات القرن العشرين من أهم أسباب الرزق لها دولةً وشعباً، وذلك لأن أرض الكويت ومناخها لا يساعد على أن يجود بها زرع، كذلك لا يوجد بها صنائع تقوم بما يحتاج إليه سكانها، وكانت صناعة وصيد اللؤلؤ من أهم ما اشتهرت به قديماً وحتى منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني مع مطلع القرن العشرين، ومن هنا فقد اعتمدت على الاستيراد لسد حاجاتها من المواد الغذائية والمصنوعات المختلفة(1)، ونظراً لامتهان التجارة من قبل أهل الكويت، واحترافهم في انشاء السفن الكبيرة التي تصل إلى البلاد النائية، كانت الكويت بالنسبة للسعودية وحتى عام 1920م السوق الذي تجد فيه كل احتياجاتها، إذ أن كثير من

---

(1)رفله، فيليب؛ مصطفى، أحمد سامي: جغرافية الوطن العربي، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1970، ص294. سيشار إليه لاحقاً بـ: رفله، جغرافية الوطن العربي.

واردات الكويت التي تتمثل في الأرز والسكر والشاي والتوابل والخامات بأجناسها والملبوسات بسائر أنواعها والأواني بأشكالها المختلفة، التي تستوردها من الهند وبلاد فارس وغيرها من البلدان، لا يستقر منها في الكويت إلا القليل، إذ أن معظمها يذهب إلى الإحساء والجبيل والحجاز ونجد والشام[1]، وبذلك فإن السعودية قد لعبت دوراً حيوياً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للكويت خلال هذه الحقبة، من حيث امتلاكها سوقاً للصادرات الكويتية، وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقة الاقتصادية والسياسية بين البلدين، ومما يشير إلى أهمية الكويت الاقتصادية بالنسبة للسعودية، قول المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد " كانت الكويت هي البلدة الوحيدة التي يستدر اخواننا النجديون من ضرعها الحافل الخيرات والفوائد، هي التي من أجلها ظهر في نجد تجار مثرون ضربوا من الغنى بسهم وافر، هي البلدة التي يفد اليها الفقير المجهول منهم وهو خالي الوفاض، صفر الكفين، ثم لا ترجع القافلة التي اصطحبها إلا وهو واحد من تجارها المعدودين ببضائعه المتنوعة وسلعه الثمينة.. والمصالح متبادلة بين القطرين والكل مغتبط بصاحبه "[2].

كان هذا قبل مرحلة اكتشاف النفط، إلا أنه مع اكتشاف النفط في كل من السعودية والكويت، وبداية تصديره للعالم الخارجي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت أهمية كلا البلدين تتضاعف لدى العالم الغربي، وأصبحت الشركات الاستثمارية الأمريكية والأوروبية تتنافس في الحصول على امتيازات التنقيب واستكشاف النفط في البلدين، وأصبحت الدولتين ذات أهمية كبيرة لازدهار اقتصاد العالم الغربي، وان كانت الكويت أكثر وذلك لأنها كانت حتى عام 1966م تحتل المركز الأول بين الدول العربية المنتجة للنفط في العالم العربي، كما كان احتياطي نفط الكويت حتى هذا التاريخ يعد من أكبر احتياطيات النفط في منطقة الشرق الأوسط، والذي قدر بحوالي (7000) مليون طن، في حين كان يقدر احتياطي السعودية بحوالي (6000) مليون طن[3]. وقد أدى التنافس بين القوى الغربية في

---

(1)الرشيد، تاريخ الكويت، ص82

(2)الرشيد، تاريخ الكويت، ص65

(3)رفله، جغرافية الوطن العربي، ص295

فرض الهيمنة والحصول على الامتيازات في منطقة الخليج ذات الاحتياط النفطـي الأكبر عالمياً، إلى التقارب والتعاون بين المملكة والكويت، ومن أوجه ذلك التعاون لمواجهة تحديات اكتشاف البترول، توقيع السعودية والكويت على اتفاقيـة الـدفاع المشترك بين البلادين في تموز / يوليو 1947م[1]، وقد أتت هـذه المعاهـدة أكلهـا سريعاً حيث عندما أعلن استقلال الكويت عام 1961م، وادعى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم (1958 – 1963م)، تبعية الكويت للعراق، فإن جميع الدول العربية في البداية ترددت عن مساندة الكويت ما عدا السعودية، وذلك لخشيتهم مـن مخاصـمة العراق ومن خلق انقسامات وتصدعات داخل الوطن العربي[2].

ومما يشير إلى أهمية العامل الاقتصادي في تفعيل علاقات البلادين، توقيعهما في تشرين أول / اكتوبر 1972م، إلى جانب قطر وأبو ظبي والعـراق، علـى اتفـاق يقضي بالمطالبة بتحويل ملكية 25% من أسهم الـشركات الأجنبيـة العاملـة فـي استخراج النفط في أراضيها للشركات الوطنية، على أن تزيد هذه المشاركة بالتدريج حتى تصل إلى 51% بحلول عام 1983م، ووكلت الكويت ومعها بقية الدول الموقعة على الاتفاق وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني مهمة التباحـث باسـمها مـع الشركات الأجنبية[3]. كذلك ساهم انضمام الدولتين إلى منظمتـي الـدول المنتجـة والمصدرة للبترول (أوبك) التي تأسست عام 1960م، والـدول العربيـة المنتجـة والمصدرة للبترول (أوابك) التي تأسست عام 1968م، في زيـادة أطـر التعـاون والتشارك، وذلك من خلال التنسيق والتشاور في رسم سياسة تسعير الـنفط وكميـة انتاجه[4].

---

(1)أسيري، عبد الرضا علي: الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (انجـازات.. إخفاقـات.. وتحديات)، ط2، الكويت 1992م، ص37. سيشار إليه لاحقاً بـ: أسـيري، الكويـت فـي السياسة الدولية.

(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص80

(3)العقاد، صلاح: البترول: أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهـد البحـوث والدراسـات العربية، القاهرة 1973م، ص59. سيشار إليه لاحقاً بـ: العقاد، البترول.

(4)العقاد، البترول، ص52- 53

يتضح مما سبق أن العامل الاقتصادي قد ساهم في دفع العلاقات السعودية – الكويتية للتقارب والتعاون في مواجهة التحديات الخارجية التي بدأت تشهدها المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنه دفع بهما إلى الاتجاه نحو العمل الخليجي المشترك، مما جعل للدولتين ثقل اقتصادي وسياسي له مكانته المميزة بين الدول العربية.

ج- عوامل القوة المعنوية:

تمتلك كل من السعودية والكويت عوامل قوة مميزة ارتكزت عليها في ممارسة علاقاتها ونفوذهما داخل منطقة الخليج العربي ومن ثم داخل اطار مجلس التعـاون الخليجي بعد تأسيسه عام 1981م، وتتمثل عناصر القوة المعنوية للمملكـة العربيـة السعودية في عدة عناصر منها أولاً العامل الديني، ويتمثل فـي وجـود الحـرمين الشريفين؛ المسجد الحرام والمسجد النبوي، وارتكاز النظام السياسي على الاسـلام والشريعة الاسلامية، حيث أن هذا النظام لا يحكمه دستور مكتوب كما في الأنظمـة السياسية الأخرى بل يحكمه القرآن الكريم، وهناك ثانياً العامل الاقتـصادي حيـث استطاعت السعودية توظيف قدراتها النفطية والمالية الضخمة لاكتساب مزيـد مـن مصادر القوة والمكانة على المستويين الاقليمي والدولي، فقـد اسـتخدمت سياسـة المساعدات منذ عام 1973م لاكتساب مزيد من المكانة والمنزلة العالمية ومـن ثـم توظيف هذه المكانة لامتلاك مزيد من عناصر القوة المعنوية داخل الاطار الاقليمي الخليجي، ثالثاً العامل التاريخي، فالعلاقات التاريخية بين السعودية واغلب مشيخات الخليج ومنها الكويت في مرحلة ما قبل تكوين الدولة السعودية الحديثة، والارتبـاط المذهبي بين السعودية ودول الخليج، والتداخل القبلـي، إلـى جانـب الانـسحاب البريطاني من الخليج على 1971م والذي لطالما انتظرته السعودية على اعتبـار ان بريطانيا قوة استعمارية غايتها تفتيت ونهب خيرات المنطقة، كلها عوامـل أكـسبت

المملكة مكانة خاصة ومنحتها قوة معنوية كبيرة في علاقاتها الخليجية وخاصة مـع الكويت التي كانت اكثر مشيخات الخليج تداخلاً وارتباطاً بها[1].

أما بالنسبة للكويت فترتكز عوامل القوة المعنوية لها في أربعة عناصـر، أولاً: المردود المعنوي لثروتها النفطية حيث بقيت الكويت وحتـى عـام 1966م تحتـل المركز الأول عربياً في احتياط النفط[2]، وهذا المردود ساعدها في توفير الرفاهيـه الاجتماعية لشعبها من جهه، والتوسع في برامج المساعدات الخارجية لكسب مزيـد من المكانة من جهة اخرى، ثانياً أنها صاحبة الحكم الديمقراطي النيابي الوحيد بـين دول الخليج، فالكويتيون منذ عام 1938م يتفاخرون بتجربتهم الديمقراطية، أما عامل القوة الثالث فيتمثل بقيامها بدور القوة المحايدة والوسيطة في النزاعـات الخليجيـة سواء بين القوى الكبرى أو الدول الصغرى، فقد قامت في عام 1966م بالتوسط لحل مشكلة اليمن مع السعودية ومصر[3]، كما قامت بدور مميز في نشأة دولة الامارات العربية المتحدة، لاقتناعها بأن اتحاداً للإمارات الصغيرة يمكن أن يساهم في الأمـن والاستقرار الاقليمي، ورابعاً قيامها بدور القوة المساعدة للدول الاخرى قبل اكتشاف النفط باعتبارها بوابة التجارة مع الشرق، وكذلك قي فترة ما بعد اكتشاف النفط فيها وقبل تفجره في الدول الخليجية الاخرى[4]. وبالتالي ساعدت عوامل القوة هـذه، ان تجعل من كل من السعودية والكويت أقطاب رئيسة لمنطقة الخليج العربي لـسنوات طويلة، مما جعل من تفاعل العلاقات بينهما ضرورة لا بد منا.

2.3 العلاقات السعودية – الكويتية للفترة (1932 – 1961م):

في 22 ايلول / سبتمبر 1932م أصدر الملك عبد العزيز بن عبد الـرحمن آل سعود مرسوماً وحد فيه أجزاء المملكة الحجازية والـسلطنة النجديـة والإمـارات

---

(1)إدريس، محمد السعيد: النظام الإقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروت 2000م، ص180-181. سيشار إليه لاحقاً بـ: إدريس، النظام الإقليمـي للخلـيج العربي.

(2)رفله، جغرافية الوطن العربي، ص295

(3)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص186-187

(4)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص127

الاخرى في شبه الجزيرة العربية بالتسمية المعروفة حالياً وهي المملكـة العربيـة السعودية، وبذلك استقر الحال للسعوديين في المملكة لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخها، اتسمت بالتطور المستمر والنهوض بالدولة في مختلف المستويات، كمـا اسـتقرت علاقاتها مع جيرانها، وتميزت سياستها الخارجية منـذ انطلاقتهـا الجديـدة هـذه بالحرص على توسيع علاقاتها العربية وتحالفاتهـا المتحـررة، ودعمهـا للقوميـة والقضايا العربية، ومناهضة توسع النفوذ البريطاني على حدودها المجاورة، إذ لـم يحدث طوال تاريخها خلال فترة دراستنا توترات مع جيرانها إلا مع اليمن، حيـث حصلت بعض المناوشات البسيطة مع جيرانهم اليمنيين عام 1934م، وكـان هـذا النزاع قصير الأجل وانتهى على يد وسطاء من الزعماء العـرب بتوقيـع اتفاقيـة الطائف في 20 ايار / مايو 1934م(1)، عدا ذلك نهضت السعودية في دعم الأخـوة العرب ووضعت يدها بأيديهم من خلال انشاء جامعة الدول العربية عـام 1945م، ونصرة الاشقاء الفلسطينيين ضد اعتداءات الكيان الصهيوني المتكـررة منـذ عـام 1948م، كما وقفت إل جانب الأخوة العرب في حروبهم مع اسرائيل فـي الأعـوام 1948م، 1956م، هذا إلى جانب تأييدها إلى عدالة القضية الكويتيـة وحقهـا فـي الاستقلال إبان أزمتها مع العراق في الأعوام 1961م.

أما من الناحية الاقتصادية فقد ساهم اكتشاف النفط فيها عـام 1935م(2)، إلـى اثراء السعودية وجعلها مع نهاية فترة الدراسة من أغنى دول العالم، وأحدثت هـذه الثروة تطوراً سريعاً في حياة الجزيرة العربية في مختلـف المجـالات الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والصحية.

وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية مع بداية فترة دراسـتنا آخـذة بـالتطور والتحرر والتأثير على السياسة الاقليمية والدولية، كانت الكويت لا تزال واقعة تحت الحماية البريطانية، وذلك بموجب معاهدة الحماية التي وقعهـا الـشيخ مبـارك آل

---

(1)قدوره، زاهية: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيـروت 1985م، 24. سيـشار إليه لاحقاً بـ: قدوره، تاريخ العرب الحديث.

(2)سعودي، محمد عبد الغني: الوطن العربي (دراسة لملامحه الجغرافية)، دار النهضة العربية، بيروت 1967م، ص244. سيشار إليه لاحقاً بـ: سعودي، الوطن العربي.

الصباح عام 1899م مع الحكومة البريطانية والتي استمرت نافذة حتـى اعتـراف بريطانيا باستقلال الكويت عام 1961م، وكان مما جاء في اتفاقية الحماية: " لا يقبل وكيل أو قائم مقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخـرى مـن حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الانكليزية، ولا يفـوض ولا يبيـع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يعطى للسكون، قطعة من اراضيه إلى دولة أو رعية احد من الدول الأخرى بغير أن يحصل على اجازة أولاً من دولـة جلالـة الملكة البريطانية "[1]. ونص هذه المعاهدة يعطينا صورة واضحة عن حقيقة وضـع البلاد خلال هذه الفترة، ومع ذلك يتضح من خـلال سياسـة الكويـت وعلاقاتهـا الخارجية أنها كانت تتمتع بشيء من الاستقلال ويظهر ذلك من خلال توقيعها اتفاقية الدفاع المشترك مع السعودية عام 1947م، ومحاولاتها لترسيم الحدود مع السعودية وعلاقاتها المتبادلة مع العراق خلال عقد الخمسينات.

وعلى الجانب الاقتصادي عانت الكويت من بداية تاريخ دراستنا وحتـى عـام 1946م من حالة الركود الاقتصادي نتيجة النكسات الخطيرة التي لحقـت بـصناعة صيد اللؤلؤ وهي الصناعة الأساسية في الكويت بسبب انتـشار اللؤلـؤ الـصناعي الياباني، هذا فضلاً عن انعكاس الحصار الاقتـصادي الـسعودي، وآثـار الأزمـة الاقتصادية العالمية آنذاك على الكويت، إلا انه بتعبئة أول شحنة من الـنفط الخـام الكويتي للتصدير في 30 حزيران / يونيـو 1946م[2]، بـدأ الاقتـصاد الكـويتي بالانتعاش تدريجياً مع تطور انتاج النفط، حيث بلغ انتاجها في 1950م مـن الـنفط حوالي 17 مليون طن، وبعائد مادي قدره 22 مليون دولار، في حين بلغ انتاجها من النفط في عام 1966م، قرابة 114م مليون طن، وبعائد مادي 680 مليون دولار[3]. وبذلك نجد أن التحول والتطور الاقتصادي في حياة الكويت قد بدأ منذ عام 1946م وأخذت حالة الثراء والرخاء والحياة الهانئة تسير بها قدماً مع مر السنين.

---

(1)العيدروس، محمد حسن: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحـديث، الكويـت 2002م، ص143. سيشار إليه لاحقاً بـ: العيدروس، تاريخ الكويت الحديث.

(2)أحمد، تاريخ الوطن العربي، ص246

(3)رفله، جغرافية الوطن العربي، ص296

هذا وقد اتسمت العلاقات السعودية – الكويتية خلال العشر سنوات الأولى من فترة دراستنا بحالة من عدم الاستقرار، حيث جاءت استمراراً لحالة الخلاف الحدودي الذي ظهر بين البلدين أواخر عام 1919م، بالإضافة إلى مشكلة الحصار الاقتصادي الذي فرضته بريطانيا بالتعاون مع السعودية على تجارة الكويت منذ عام 1918م، واستمر حتى توقيع اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين الكويت والمملكة العربية السعودية عام 1942م، عدا ذلك ظهر التعاون واضحاً بين البلدين في مواجهة التحديات والقضايا التي تخص البلدين، كما وقفت الدولتين في صف واحد تجاه القضايا العربية وبالأخص القضية الفلسطينية، وسنحاول في هذه الدراسة أن نتتبع تطور العلاقات السعودية – الكويتية في مراحلها وتطوراتها المختلفة، بحسب الموضوع اولاً، والتسلسل التاريخي للأحداث ثانياً.

أ- الحصار الاقتصادي السعودي للكويت للفترة 1932- 1942م:

على الرغم من العلاقات الطيبة والتعاون البناء الذي جمع بين كل من آل سعود وآل الصباح على مدى حقب طويلة من الزمان، وعلى الرغم من حسن الجوار الذي لازم علاقة البلدين، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الخلافات، وذلك شيء طبيعي إذ لا يمكن تصور علاقة دولتين جارتين، تسير بشكل أبدي على التفاهم والتعاون المطلق، والعلاقات السعودية – الكويتية ليست استثناء من ذلك.

ففي عام 1918م ونتيجة لاعتقاد بريطانيا بأن البضائع والإمدادات التي تصل إلى الأتراك في دمشق عن طريق الكويت تحمل أسلحة وذخائر تستخدم ضد القوات البريطانية، بادرت بريطانيا إلى ضرب حصار بحري حول الكويت، ولاعتقاد الشيخ سالم آل الصباح (1917 - 1921م) بأن الحصار البريطاني كان بوحي من ابن سعود، بدأت شقة الخلاف تظهر بين آل سعود وآل الصباح، ومن ثم أخذت تتسع أكثر فأكثر، وما أتى عام 1920م، حتى وصل الخلاف إلى درجة القطيعة في العلاقات بين البلدين، وذلك عندما فرض الملك عبد العزيز آل سعود الحصار على التجارة بين بلاده ومشيخة الكويت، وجاء هذا الحصار للأسباب التالية :

1- رفض الشيخ سالم آل الصباح طلب ابـن سـعود لجمـع الـضرائب ورسـوم الترانزيت على البضائع المصدرة من الكويت إلى نجد والشام[1].

2- رفض الشيخ سالم آل الصباح السماح لعمال ابن سعود بجمع الزكاة من قبائـل العوازم المعدودين من قبائل ابن سعود والموجودين داخل أراضي الكويت[2].

3- السابلة أي عربان نجد الذين كانوا يقصدون الكويت في مواسم خاصة للتزود بما يحتاجون إليه من مؤن وملابس، وكانوا لا يدفعون أموالاً بـديلاً لـذلك، بـل يعودون بعد عام أو أكثر لسداد دينهم بتسليم تجار الكويت أغناماً وجمالاً وفاء لذلك الدين، وكانت هذه الطريقة تحرم نجد من دخل جمركـي كبيـر لـو أن البادية اشترت من موانئ نجدية في الإحساء كالقطيف والعقير[3].

وشكل ذلك الحصار في عهد الشيخ سالم ضربة قاضية لاقتصاد الكويـت، لان التجارة مع المناطق الداخلية في الجزيرة العربية كانـت أحـد العوامـل الرئيـسة لازدهار الكويت حتى ذلك الوقت، وعندما تولى الشيخ أحمد الجابر الصباح (1921 – 1950م) حكم الكويت، تجددت مشكلة الضرائب ورسـوم الترانزيـت والتبـادل التجاري، حيث كتب ابن سعود للشيخ أحمد يخبره بعزمه على منع رعاياه من أهـل نجد والبادية عن الكويت، وصرفهم إلى موانئ بلاده كالقطيف والإحساء والجبيـل، وانه لن يتنازل عما عزم عليه إلا بالتزام سمو الأمير أحمد الجابر بأحد ثلاثة أمور: إما السماح له بتعيين موظف من قبله في الكويت ليستوفي الرسوم المقـررة علـى البضائع قبل أن تغادر القوافل المدينة وتتفرق في الـصحراء، أو أن يقـوم الأميـر بتسليمه من خزائنه الخاصة ما يقابل رسوم تلك الأموال، أو أن يعين الأمير موظفـاً

(1)فريث، زهرة ديكسون: الكويت كانت منزلي، دار الكتاب العربي، بيروت (د. ت)، ص33. سيشار إليه لاحقاً بـ: فريث، الكويت كانت منزلي.

(2)السعدون، خالد محمود: العلاقات بين نجد والكويت 1902-1922م، مطبوعات دار الملـك عبد العزيز، الرياض 1983م، ص198. سيشار إليه لاحقاً بـ: السعدون، العلاقات بين نجد والكويت.

(3)أبو حاكمة، أحمد مصطفى: تاريخ الكويت الحديث 1750-1965م، ط1، دار ذات السلاسل، 1984م، ص361. سيشار إليه لاحقاً بـ: أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث.

من قبله يتقاضى تلك الرسوم ثم ترسل إلى حكومة نجد. إلا أن الشيخ أحمد الجـابر والكثير من وجهاء البلد رفضوا تلك الاقتراحات لأنهم رأوا فيهـا مـساساً بـسيادة الكويت[1].

إزاء ذلك نفذ ابن سعود قراره بتحويل تجارة الصادر والوارد لبلاده إلى موانئه الخاصة، وظلت الكويت لمدة عشرين سنة تالية تواجه الحصار الذي فرضته عليهـا السعودية، مما شكل تهديداً كبيراً لدخلها واقتصادها، وعلى الرغم مـن أن بعـض التجار السعوديين قد حاولوا كسر ذلك الحصار من خلال شراء البضائع من الكويت وتهريبها إلى السعودية، لكن هذه المحاولات كانت دائماً تبوء بالفشل بسبب العقوبات الصارمة التي كان الملك عبد العزيز ينزلها بحق من يقبض عليهم بجـرم يخـالف فرض الحصار، ويبدو أن أزمة الحصار وصلت أشـدها خـلال الفتـرة 1928 – 1937م، إذ عانت الكويت خلال هذه الفترة من الحضر التجاري كثيراً[2].

هذا وقد شمل الحصار المفروض على الكويت على نواح مختلفة، فقد كان يمنع أهالي السعودية بنواحيها المختلفة من التعامل مع تجار الكويت، أو القدوم للكويـت للمتاجرة سواء كان بيعاً أو شرائاً، ونتج عن هذا الحصار افلاس الكثير من تجـار البلدين، إذ أن الاثار السلبية للحصار لم تقتصر على التجار الكويتيين فحسب، وإنما امتد ضررها لتجار السعودية الذين كانوا يرون في الكويت " امهم الرحيمة، وحياتهم المنعشة، وثروتهم الواسعة، حتى انهم توسلوا للملك عبد العزيز آل سعود غير مرة في أن يخفف عليهم الحصار لكنه لم يجبهم "[3]، وجـاء تمـسك تجـار الـسعودية بضرورة فتح باب التجارة مع الكويت، لأن تجار الكويت كانوا يمولونهم بالبـضائع وينتظرون عليهم في سداد ثمنها، ثم لأنهم كانوا يحملون للكويت بضائع الـسعودية من الابل والأغنام والماشية ومنتجاتها، وفي طريق عودتهم يحملون مـن الكويـت الأرز والقمح والبن ولأقمشة وغيرهما من المستلزمات، ولم يقتصر أثـر الحـصار على النقل البري بين البلدين، بل أثر على حركة السفن التجارية الكويتية مع العـالم

---

(1)الرشيد، تاريخ الكويت، ص282

(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص35 ؛ فريث، الكويت كانت منزلي، ص33

(3)الرشيد، تاريخ الكويت، ص66

الخارجي وعلى عدد العاملين فيها، ونتج عن ذلك الحصار في النهاية انقطاع الصلات والقوافل التجارية نهائياً بين البلدين[1]، بعد أن كانت الكويت هي البوابة التي تعبر منها سلع الشرق إلى نجد والحجاز والإحساء والجبيل.

ولم يفك ذلك الحصار إلا في عام 1940م، على إثر مفاوضات طويلة بين الشيخ أحمد الجابر، والمقيم السامي البريطاني في الكويت من جهة، والملك عبد العزيز من جهة اخرى[2]، إلا أن العلاقات التجارية لم تعود إلى سابق عهدها بين المملكة والكويت، إلا بعد توقيع البلدين على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار في مدينة جدة في 20 نيسان 1942م، والتي وقعها عن الجانب السعودي الشيخ يوسف ياسين رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص بالملك عبد العزيز آل سعود، وعن الجانب الكويتي المستر فرنسيس هيو وليام استونهيور بيروس، الوزير المفوض والمندوب فوق العادة للحكومة البريطانية في جدة، وتضمنت المعاهدة تنظيم مجمل العلاقات وأمور الحدود بين البلدين، حيث نصت على ما يلي[3]:

1- عودة العلاقات بين العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومشيخة الكويت إلى سابق عهدها، وأن يسود بينهما سلم دائم وصداقة ثابتة.
2- تعهد حكومة الدولتين بأن يبذلا جهدهما للمحافظة على حسن العلاقات بينهما، وأن يسعيا للحفاظ على الأمن والسلم وحل الخلافات بينهم بروح المودة والصداقة.

---

(1)العازمي، علي بن صبيح: العلاقات السعودية الكويتية للفترة (1982-2007م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2009م، ص20. سيشار إليه لاحقاً بـ: العازمي، العلاقات السعودية الكويتية.

(2)فريث، الكويت كانت منزلي، ص33

(3)لمزيد من المعلومات عن اتفاقية الصداقة وحسن الجوار انظر موقع مقاتل من الصحراء على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc8/AGeneralDocs29_2-1.htm_cvt.htm

3- تعين حكومة الدولتين موظفين في المناطق المجاورة للحدود لتنظـيم التعـاون المشترك، وضمان سلامة الأمن في بلاد الفريق الآخر، وتسهيل عملية التبادل التجاري وحسن المواصلات بينهما.

4- أن يتبادل موظفو الحدود المذكورين في المادة الثالثة، المعلومات عن أي حادث في أحد الجانبين من الحدود، يكون له تأثير على سلامة الأمـن فـي الجهـة الأخرى بوقته.

5- لموظفي الحدود أو من ينوب عنهم حق المراسلة فيما بينهم لأجل التعاون علـى الحدود وتنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقية، ولحل المسائل التي تحدث مـن وقـت لآخر على الحدود أو بين القبائل.

6- إذا ابلغت السلطات المختصة لإحدى الحكومتين أنه وقع ضـمن اراضـيها أي عمل من الأعمال غير الشرعية كالتهريب أو النهب، فعليها ابـلاغ الـسلطة المختصة التابعة للفريق الاخر عن ذلك، لأجل القبض على الجناة، على أن يتم محاكمة الجناة في بلادهم، وان كانوا من دولة عربية ثالثة فيـسلموا لحكومـة البلاد التي حدثت الجناية في اراضيها لمحاكمتهم.

7- على موظفي الحدود في كلا البلدين، الاجتماع من حين لاخر في أحد الأمـاكن لحل المشاكل التي تقع بين العربان على الحدود.

8- حل جميع المشاكل التي تنشأ على الحدود، أو فيما بين القبائل بالاتفاق سواء بين موظفي الحدود أو بين الحكومتين.

9- لرعايا أي الحكومتين الذين يقطعون جهتي الحدود للرعـي، حريـة المـسابلة والانتقال من مكان لآخر في البلدين، وإذا اقتضت مصلحة احـدى الـدولتين الاتصال برعاياها المقيمين في البلاد الأخرى لاستحصال الزكاة أو أي أمـر اخر فيمكن لها مراجعة الأخـرى من ذلك، لاتخاذ التدابير المناسـبة لتحقيـق ذلك الغرض.

10- لا يسمح لأي موظف في احدى الحكـومتين، ولا لأي شـخص مـن رعايـا احداهما عبور الحدود بين البلدين بدون اجازة مسبقة من الحكومة الأخرى، إلا

في حالة التنقل بهدف الرعي، أو لغرض المسابلة، أو أن يكون مـن موظفي الحدود.

11- تمنع الحكومتين الأشخاص الأجانب القادمين أو المقيمين في بلادهما من عبور الحدود إلى بلاد الحكومة الأخرى لأي غرض كـان، بـدون استحـصال اذن مسبق من السلطات المختصة في البلد الأخر.

12- مدة الاتفاقية خمس سنوات.

نلاحظ على بنود هذه الاتفاقية أنها ساوت بين المملكة ومشيخة الكويت من حيث الحقوق والمصالح، بحيث أن بنودها لم تفرض فرضاً من جانب على آخر بل تمت بالاتفاق، ثم انها نظمت عملية عبور الحدود بين البلدين، وما يقترن بذلك من مسائل تتعلق بالقبائل التي تتنقل بين جهتي الحدود للرعي، وأعادت حرية المسابلة للقبائل كما كانت قبل الحضر التجاري، كما انها أكدت على ضرورة الحفاظ على العلاقات بين البلدين وحل الخلافات التي قد تنشأ بينهما بروح المودة والصداقة، وهذا يعني عودة العلاقات بينهما لسابق عهدها إن لم يكن أفضل خاصة بعد أن لمس كل منهما مساوئ الخصام والقطيعة على مصالح وشعبي الدولتين.

هذا ولم تكن اتفاقية الصداقة وحسن الجوار هي الوحيـدة التـي وقعـت عـام 1942م بين المملكة والكويت، وإنما وقع بهذا العام اتفاقيتين اخريتين، وهما: اتفاقية تسليم المجرمين، والاتفاقية التجارية لتنظيم عملية التبادل التجاري بـين البلـدين(1)، وبذلك نستطيع القول أن عام 1942م قد شهد عودة قوية للعلاقـات الثنائيـة بـين السعودية والكويت، وفي مختلف المجالات لتبدأ منذ هذا التاريخ تسير العلاقات نحو الترابط القوي والتعاون لما فيه مصلحة ومنفعـة الـشعبين الـسعودي والكـويتي، ومصلحة الأمتين العربية والإسلامية.

ب- قضية الحدود وأثرها على العلاقات السعودية الكويتية:

تعود بدايات ظهور مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت إلى عهد الشيخ سالم بن مبارك الصباح (1917-1921م)، إذ أن الشيخ سالم أخذ منحى آخر في سياسته حيال ابن سعود تختلف عن سياسة والده مبارك، وكان الشيخ

(1)العازمي، العلاقات السعودية الكويتية، ص20

سالم قد قام في حياة والده مبارك وبإيعاز منه بقيادة قوة كويتية لمساندة ابن سعود الذي حاصرته قوات قبيلة العجمان في الإحساء عام 1915م، إلا أن الشيخ سالم بعد أن نجح في مساعدة ابن سعود وفك حصار العجمان عنه، حال دون ملاحقة ابن سعود للعجمان، ومنحهم مأوى في أراضي الكويت[1]، فكانت هذه الحادثة بداية النزاع بين الشيخ سالم وعبد العزيز بن سعود، وكان من نتائج ذلك النزاع موقعة الجهراء في 10 تشرين أول / اكتوبر 1920م بين دولة الكويت من جهة، وقوات الأخوان (البدو) بقيادة فيصل بن سلطان الدويش، وقوات عبد العزيز بن سعود من جهة اخرى.

أدت هذه الخلافات إلى إتساع شقة الخلاف بين آل الصباح وآل سعود، إلا أن وفاة الشيخ سالم عام 1921م ومجيء الشيخ احمد الجابر للحكم، أدى إلى تراجع حدة الخلاف نوعاً ما، وأدى بالطرفين ألى عقد مؤتمر العقير في 2 كانون أول / ديسمبر 1922م، لتسوية الخلاف على الحدود بين الكويت ونجد والعراق، ومثل الكويت في هذا المؤتمر الوكيل السياسي البريطاني فيها الميجور جيمس مور، ومثل السعودية السلطان عبد العزيز آل سعود نفسه، في حين ترأس المؤتمر السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق. وجاءت نتائج هذا المؤتمر مخيبة لآمال الكويت ومصالحه، إذ طبقاً لهذا المؤتمر دفعت الحدود الجنوبية للكويت مائة وخمسين ميلاً للوراء لصالح السعودية[2]، كما تم ايجاد منطقة محايدة بين السعودية والكويت وجعل للدولتين فيها حقوق متساوية، وعندما أبدى الشيخ أحمد الجابر امتعاضه لما تم في المؤتمر، برر كوكس له ما حدث بقوله " ان السيف أقوى من القلم وانه لو لم يسلم تلك الأراضي لابن سعود لكان أخذها بالتأكيد وربما أخذ أكثر منها بقوة السلاح "[3].

انهت اتفاقية العقير مشكلة الحدود بين البلدين، لكنها اثارت في السنوات التالية مشاكل ذات صلة مثل مشكلة المسابلة، وغزوات الأخوان داخل الأراضي الكويتية،

---

(1)العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص150

(2)أحمد، تاريخ الوطن العربي، ص245

(3)السعدون، العلاقات بين نجد والكويت

كما ساهم اكتشاف النفط في الثلاثينات إلى ظهور الاختلاف حول امتيازات النفط في المنطقة المحايدة، لكن هذه المشاكل جميعها كانت أقل حدة من مشكلة رسم الحدود، ولم تصنع أزمات ذات خطر على أمن البلدين، وإنما هي مشاكل ثانوية تندرج تحت بند ما يقع بين أي بلدين جارين، ففي سنة 1929م، أصيبت تجارة الكويت مع المناطق الداخلية في السعودية بنكسة نتيجة تشدد السعودية في منع عبور تجار البلدين للحدود[1].

وكنتيجة للاختلاف بين سياسة الحكومتين السعودية، والكويتية الواقعة تحت الحماية البريطانية، ولأن المملكة كانت تنظر للإنجليز على أنهم سوو مشكلات الحدود بين السعودية وجيرانها ضد مصالح السعودية وخاصة مع العراق، اتجهت المملكة العربية السعودية في عقد الثلاثينات إلى ابعاد الشركات الانجليزية عن التنقيب عن النفط في المملكة، حيث فضلت توقيع عقود استكشاف النفط مع شركات أمريكية، في حين فضلت الكويت شركات النفط الانجليزية[2].

وفي عام 1942م، وهو العام الذي وقعت في السعودية والكويت على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، طلب وكيل النقابة العمومية الشرقية بلندن الميجر هومس من الملك عبد العزيز منحه امتياز الأرض المحايدة لاستخراج ما فيها من نفط، لكن الملك عبد العزيز ونظراً لحسن العلاقة مع الكويت، لم يستطع البت في الأمر إلا بعد أن أخذ موافقة الأمير الكويتي أحمد الجابر، ومن ثم تم التصديق على الاتفاق في رمضان 1942م[3].

وعادت مسألة الحدود بين السعودية والكويت على قائمة اهتمامات البلدين مرة اخرى مع بداية أعمال البحث عن النفط في المنطقة المحايدة بين البلدين، حيث في عام 1949م حصلت شركة الباسفيك الغربي، وشركة البترول الأمريكية المستقلة (أمينويل) على امتياز البحث في المنطقة، ومع اكتشاف شركة البترول الأمريكية على حقل الوفرة النفطي في هذه المنطقة عام 1953م، ومن ثم اكتشاف شركة

(1)فريث، الكويت كانت منزلي، ص57

(2)العقاد، البترول، ص20-22.

(3)الرشيد، تاريخ الكويت، ص281

الزيت اليابانية عام 1957م، والتي حصلت على امتياز العمل في الرصيف القـاري للمنطقة المحايدة من حكومتي الكويت والسعودية على حقـل الخـافجي[1]، بـدأت الدولتين بالتحرك للحصول على خيرات المنطقة المحايدة، وأخذت الكويت ترى بعد اكتشاف النفط بالقرب من الحدود مع السعودية في مياه الخليج، أن حقها 12 ميلاً في البحر من الشاطئ[2].

وكانت بريطانيا مع بداية التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة، قد دعت كـل من السعودية والكويت والبحرين لمناقشة أمر حدودهما البحرية وقد انتهـز وزيـر الخارجية السعودي آنذاك الأمير فيصل، الفرصة لدعوة انجلتـرا تـسوية مـشاكل الحدود المتنازع عليها كلها بين دول وإمارات الخليج العربي، فـي مـؤتمر يعقـده زعماء البلاد المعنية، وأن تمتنع شركات البترول عن الدخول إلى هـذه المنـاطق ريثما يتم توضيح الحدود في اتفاقيات نهائية، وفعلاً انعقد المؤتمر في الـدمام فـي أواخر شهر كانون ثاني / يناير 1952م، وحضر السير روبرت هاي ممـثلاً عـن انجلترا، وعندما بدأت فعاليات المؤتمر أعلن حاكم قطر في المؤتمر أنه يعتبر الملك السعودي عبد العزيز بمنزلة والده، ويرضى منه أن يرسم حدوده معه كيف يـشاء، أثار أمير قطر بكلامه هذا ثائرة المندوب البريطاني وقال أنه وحده، لا الشيوخ الذي يمثل مصالح المناطق المتنازع عليها، ويحق له الترسيم[3]، وقد أدى ذلك الخـلاف إلى فض أعمال المؤتمر دون التوصل إلى تسوية أية نقطـة مـن نقـاط الخـلاف الحدودي، بل أنه زاد من أسباب الاحتقان لدى بعض الدول، وجعل الخـلاف علـى الحدود يتطور، وهنا نرى كيف أن بريطانيا لم ترد وصول الزعماء العرب في ذلك الوقت إلى اتفاق، وأن سياستها كانت ترمي إلى تفريق العرب وخلق مناطق مختلف عليها، لتكون بؤر للنزاع والصراع بين الدول العربية.

---

(1)سعودي، الوطن العربي، ص247.

(2)رفله، جغرافية الوطن العربي، ص391.

(3)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص58.

ونظراً إلى قفز انتاج المنطقة المحايدة من النفط قفزات واسعة بالنسبة لتـاريخ اكتشافه في المنطقة، والذي وصل إلى سبعة ملايين طن عـام 1960م(1)، تقـدمت السعودية في هذا العام باقتراح يتضمن تشكيل مجلس إداري من أربعـة أشـخاص يمثلون البلدين بالتساوي للإشراف على إدارة المنطقـة المحايـدة، إلا أن الكويـت رفضت الاقتراح السعودي وطالبت بتقسيم المنطقة المحايدة إلى جزأين يتولى كـل جانب إدارة الجزء الذي يخصه.

وعلى ذلك تنتهي هذه المرحلة دون التوصل إلى حل نهائي لمسألة الحدود بين البلدين، إلا أنه بعد حصول الكويت على الاستقلال، أصبحت مباحثات ترسيم الحدود تسير بوتيرة أسرع، وأصبح هناك توجه أكيد من كلا الطرفين لإنهاء هذه المـشكلة، وهذا ما سنلاحظه لاحقاً.

ج- موقف المملكة العربية السعودية والكويت من القضية الفلسطينية:

تبنت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وجاء ذلك من خلال إصدارها وعد بلفور عام 1917م، وتحقيقاً لهذا الوعد شرعت بريطانيا فور انتهاء الحرب العالمية الأولى عـام 1918م باسـتخدام كـل الوسائل غير المشروعة في تهويد فلسطين وطمس هويتها العربية، وبعـد إعـلان مؤتمر سان ريمو عام 1920م، والذي وضع فلسطين تحت الانتـداب البريطـاني صعدت بريطانيا من جهودها لبناء الوطن القومي لليهود في فلسطين، وعينت لهـذا الغرض اليهودي هربرت صموئيل مندوباً سامياً في القدس، كما عمدت بريطانيا إلى إنشاء وكالة يهودية في فلسطين للإشراف على تنفيذ مـشروعها، وفتحـت بـاب الهجرة اليهودية لفلسطين، والتي سرعان ما تدفقت عليها من كل حدب وصوب رغم الاحتجاجات والمواقف البطولية للشعب الفلسطيني، والتنديـد المـستمر مـن قبـل الزعماء والحكومات العربية(2).

---

(1)سعودي، الوطن العربي، ص247.

(2)البحيري، صلاح الدين وآخرون: المخل إلى القضية الفلسطينية، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1998م، ص173-178. سيشار إليه لاحقاً بـ: البحيـري، المخـل إلـى القضية الفلسطينية.

هذا وقد تصدى الفلسطينيين للمشروع الصهيوني خلال الفترة (1918-1929م)، في البداية عن طريق المقاومة السلمية، بمحاولة اقناع بريطانيا بالعدول عن وعد بلفور، إلا أن فشل الوسائل السلمية، في الحد من هجرة اليهود لفلسطين دفع بالشعب الفلسطيني الغاضب من المشروع الصهيوني إلى القيام بثلاث ثورات خلال هذه المرحلة وهي: ثورة موسم النبي موسى عام 1920م، وثورة يافا عام 1921م، وثورة البراق عام 1929م. ومع بداية عام 1930م زاد النشاط السياسي والتفاعل الوطني الفلسطيني مع الأحداث وصب الفلسطينيين غضبهم ضد السلطات البريطانية باعتبارها "أصل الداء وأساس كل بلاء "[1].

وفي 15 نيسان / ابريل 1936م انفجرت الثورة الفلسطينية الكبرى والتي كانت من أعظم الثورات في تاريخ فلسطين الحديث، حيث عمت المظاهرات مدن وقرى فلسطين عامة، إلا أنه نتيجة لعدم وجود توازن بين القوى العربية من جهة والبريطانية واليهودية من جهة أخرى، إلى نداءات الملوك والرؤساء العرب لشعب فلسطين إلى وقف الثورة، توقفت الثورة في تشرين أول / أكتوبر 1939م، دون أن تحقق أهدافها[2].

وخلال الفترة من 1939-1945م هدأت حركة المقاومة الفلسطينية بسبب تشتت قياداتها، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذت المقاومة الفلسطينية بعداً دولياً حيث طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في عام 1947م إدراج القضية ضمن جدول أعمالها، وفي 29 تشرين ثاني / نوفمبر 1947م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المشؤوم رقم 181، بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، مع تدويل القدس، وعلى أثر إنهاء بريطانيا لانتدابها على فلسطين وانسحابها منها في 15 أيار / مايو 1948م، اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية، إلا أن الحركة

(1)صالح، محسن محمد: القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2012م، ص47. سيشار إليه لاحقاً بـ: صالح، القضية الفلسطينية.

(2)البحيري، المخل إلى القضية الفلسطينية، ص194.

الصهيونية تمكنت بمساندة بريطانيا وأمريكا من هزيمة الجيـوش العربيـة، ومـن الاستيلاء على 77% من أرض فلسطين[1].

وخلال الفترة 1948 – 1961م، علق الفلسطينيون آمالهم في تحرير فلـسطين ومقاومة الكيان الصهيوني، على الأنظمة العربية، حيث كان شعار هذه المرحلة في فلسطين " قومية المعركة " و " الوحدة طريق التحرر "، إلا أن هذه الفتـرة انتهـت باتجاه الدول العربية في حل القضية الفلسطينية نحو التسوية وليس التحرير.

أ- الموقف السعودي من القضية الفلسطينية (1932 – 1961م):

شكلت القضية الفلسطينية منذ إعلان قيام المملكة العربية السعودية علـى يـد الملك عبد العزيز آل سعود عام 1932م، القضية الأولى للدولة السعودية، والـشغل الشاغل للملك عبد العزيز، وجاء ذلك واضحاً في سياسة ومواقف المملكة التـي لا يمكن حصرها في نصرة القضية، ففي نفس العام الذي اعلن فيه عن قيـام المملكـة عام 1932م، أثار الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود أثنـاء زيارتـه للإتحـاد السوفيتي، ولأول مرة في تاريخ السياسة العربية قضية فلسطين مع زعماء وساسـة موسكو، مظهراً لهم مدى الظلم والحيف الواقع على البلاد المقدسة وأهلها، وفي عام 1935م قام الأمير سعود بن عبد العزيز بزيارة القدس ونابلس بفلـسطين، والتقـى بالحركة الوطنية واستمع لشكواهم[2].

وعلى أثر اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 – 1939م)، تدخل الملـك عبد العزيز رسمياً حيث أرسل سفيره في لندن في نيسان / ابريل 1936م، ليتـصل بالحكومة البريطانية وينقل إليها تأثره البالغ مما يقع بفلسطين من الأحداث الخطيـرة ضد الحق العربي الواضح، وطلب منها الإسراع بتدارك الموقف بما يضمن للعرب

---

(1)صالح، القضية الفلسطينية، ص63

(2)بيراوي، محمود عبد اللطيف: موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلـسطينية مـن عام 1936 – 1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجـاح الوطنيـة 1998م، ص30. سيشار إليه لاحقاً بـ: بيراوي، موقف المملكة العربية السعودية

حقوقهم[1]، وفي نفس الوقت تم تشكيل لجنة للدفاع عن فلسطين فـي كـل المـدن السعودية، بهدف دعم الثورة، وجعل المكتب الرئيسي للجنة الدفاع بمكـة المكرمـة برئاسة الشيخ محمد ناصيف، وأخذت هذه اللجنة تمد الحركة الوطنية الفلسطينية بما يتبرع به السعوديون من عون ومساعدة، دعماً لصمودهم[2].

وفي سبيل دعم الحق الفلسطيني اتصل الملـك عبـد العزيـز عـام 1938م، بالحكومة الألمانية وطلب منها التدخل للحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلـسطين، واتفق مع الألمان على إرسال أسلحة للثوار الفلسطينيين عبر السعودية، وقد أرسلت فعلاً عام 1938م شحنتا أسلحة إلا أنها وقعت في يد الإنجليز، وعندما تدخلت أمريكا في القضية عام 1938م من خلال تأييدها لقرار تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، أرسل الملك عبد العزيز إلى الرئيس الأمريكي روزفلت فـي 29 تـشرين ثـاني / نوفمبر 1938م مقدماً له شرحاً شـاملاً للقـضية الفلـسطينية ودحـضاً للدعايـة الصهيونية، طالباً منه تحقيق العدالة ونصرة الشعب الفلسطيني قائلاً " إننا نناشـدكم باسم العدالة والحرية ونصرة الشعوب الضعيفة التي اشتهرت بها الأمة الأمريكية أن تتكرموا بالنظر في قضية عرب فلسطين لأنه ليس من العدل أن يطرد اليهود مـن جميع أنحاء العالم المتمدن، وأن تتحمل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هـذا الشعب برمته "[3].

وعندما دعت بريطانيا عام 1939م لعقد مؤتمر في لندن يجمع بـين العـرب واليهود في سبيل إيجاد حل للقضية الفلسطينية، شاركت السعودية بهذا المؤتمر الذي انعقد في 7 شباط / فبراير 1939م عن طريق الأمير فيصل بن عبد العزيز الـذي أكد باسم المملكة من خلال جلسات المؤتمر على حق الفلسطينيين في وطنهم وفـي

(1)الزركلي، خير الدين: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، 4 أجـزاء، ط1، دار القلـم، بيروت 1970م، ج3، ص1074-1075. سيشار إليه لاحقاً بـ: الزركلي، شبه الجزيرة.

(2)بيراوي، موقف المملكة العربية السعودية، ص72.

(3)بيراوي، موقف المملكة العربية السعودية، ص72

حريته واستقلاله، وأن وعد بلفور ليس قانونياً ولا ملزماً للعرب، وأن مزاعم اليهود بفلسطين باطلة[1].

وخلال الحرب العالمية الثانية هدأت الثورة الفلسطينية بسبب الحرب واعتقـال كبار قادة الثورة الفلسطينية، كما أن نشاط الحركة الصهيونية انتقل للولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بالسعودية لإجراء العديد من الاتـصالات مـع أمريكـا بـشأن فلسطين، كذلك قامت السعودية خلال هذه الفترة بفتح قنصلية لها في القدس برئاسـة الشيخ يوسف فوزان عام 1941م، وأدت الأزمة المالية الصعبة التي كانت تمر بهـا السعودية أثناء فترة الحرب العالمية لالتزام المملكة الحياد إزاء مـشاريع التـسوية للقضية.

ومع نهايات الحرب العالمية الثانية، حاول الرئيس الأمريكي روزفلـت أثنـاء لقائه بالملك عبد العزيز في 14 شباط / فبراير 1945م، إقناعـه بالـسماح لليهـود بالاستيطان في فلسطين إلا أن الملك عبد العزيز رفض ذلك قاطعاً وقال إن العـالم العربي لن يسمح بتوسع اليهود في فلسطين والتوطين فيها، وأكد علـى أن العـرب سوف يحملون السلاح في وجههم، وأن دينه يفرض عليه العمل معهم في فلـسطين وفيما حولها[2].

ووقفت المملكة العربية السعودية في طليعة الدول العربية التي رفضت قـرار التقسيم، الذي أوصت به منظمة الأمم المتحدة عام 1947م، والذي يقـضي بتقـسيم فلسطين إلى منطقتين عربية و يهودية، وجعل القدس منطقة دولية[3]، ونادت بإقامـة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأرض الفلسطينية، ومع اندلاع الحرب بين العرب وفلسطين على أثر انسحاب بريطانيا من فلسطين فـي 15 أيـار / مـايو 1948م، سارعت المملكة للاضطلاع بمسئولياتها التاريخية والدينية والقومية تجـاه الـشعب الفلسطيني والأرض المقدسة، ففتحت أبواب المملكة للمهاجرين الفلسطينيين الفـارين من الاضطهاد الصهيوني، كما شاركت المملكة عسكرياً في الحرب من خلال إرسال

(1)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص42-44

(2)الزركلي، شبه الجزيرة ج3، ص1164

(3)البحيري، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص197

وحدات عسكرية من القوات السعودية للمشاركة مع القوات العربية الزاحفة لتخليص فلسطين من براثن اليهود، وقد بلغ عدد القوات السعودية التي اشتركت اشتراكاً فعليا في حرب 1948م حوالي ثلاثة الاف مقاتل، وقد كان دور القوات السعودية التوجـه مع القوات العربية المصرية نحو غزة ويافا من جهة بئر السبع والخليل مـن جهـة أخرى، في خطة لعزل مستعمرات اليهود من الجنوب، واستطاعت القوات السعودية والمصرية استرداد الشريط الساحلي المحاذي لساحل البحر الأبيض المتوسط، مـن رفح على الحدود المصرية الفلسطينية حتى بلدة أسدود في اتجاه الشمال[1].

وإلى جانب الدعم العسكري، أمر الملك عبد العزيـز بتـأليف لجـان لجمـع التبرعات لمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المقدس ضد المشروع الـصهيوني، وتقرر أن يرأس اللجنة لجمع التبرعات في المملكة الأمير سعود بن عبـد العزيـز، وأن يكون الأمير فيصل نائباً له، وبلغ مجموع ما تبرع به الشعب السعودي لمساعدة فلسطين حتى نهاية عام 1948م خمسة ملايين ريال سعودي[2].

ومنذ انتهاء حرب عام 1948م بهزيمة القـوات العربيـة واسـتيلاء الكيـان الصهيوني على معظم الأراضي الفلسطينية، وحتى عـام 1961م، بقيـت المملكـة العربية السعودية على مواقفها الثابتة والواضحة حيال القضية الفلسطينية، وأخـذت خلال هذه الفترة تدعو وتعمل على ضرورة استعادة الفلـسطينيين لأراضـيه التـي اغتصبها الصهاينة، وتكوين دولتهم على كامل الأرض الفلـسطينية وفـق إرادتهـم الحرة، ولم تعترف بالكيان الصهيوني[3].

ب- الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية:

نظراً لاستمرار وقوع الكويت تحت الحماية البريطانية حتى عام 1961م، فإن نصرة الكويت للقضية الفلسطينية لم تكن بالحجم الذي اضطلعت به المملكة العربيـة السعودية، خاصة وأن بريطانيا كانت هي التي تبنت المشروع الصهيوني، من خلال

(1)بيراوي، موقف المملكة العربية السعودية، ص186

(2)بيراوي، موقف المملكة العربية السعودية، ص188

(3)مهنا، محمد نصر: في الخليج العربي المعاصـر، مركـز الإسـكندرية للكتـاب، 2003م، ص326. سيشار إليه لاحقاً بـ: مهنا، في الخليج العربي.

إصدارها لوعد بلفور عام 1917م، ومع ذلك وقفت الكويت حكومةً وشعباً إلى جانب الأشقاء في فلسطين، ولعبت دوراً سياسياً بارزاً تجاهها، وتحملت المشاكل العديدة مع الإنجليز في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين جراء مواقفها الثابتة بشأن القـضية الفلسطينية، كما كان للكويت دور كبير وبارز في استضافة أعداد كبيرة مـن أبنـاء فلسطين الذين اضطروا لمغادرة بلادهم أثر الحروب التي تعرضت لهـا وخاصـة حرب عام 1948م، حيث بدأت أولى موجات الهجرة الفلسطينية إلى الكويـت عـام 1936م، وقد عملت الكويت على فتح باب الوظائف في الـدوائر الحكوميـة لهـم وسهلت أمامهم سبل الاندماج في الحياة الكويتية، لدرجة أن الحكومة البريطانية قـد أعلنت في عام 1957م عن تخوفها من أن زيادة الفلسطينيين في الوظائف والمواقع الحكومية في الكويت قد يؤثر على سياسات الحكومة الكويتية[1].

ويذكر عصام الطاهر الذي عمل رئيساً لأطباء الجيش الكويتي للفترة 1960 – 1965م، أن حرب فلسطين عام 1948م وما تبعها من أحداث على الصعيد العربي، أثارت الرأي العام الكويتي ضد قيام الكيان الصهيوني، وضد السياسة البريطانية في المنطقة، وأن الكويتيون بدأو ينظرون لبريطانيا على أنها هي المسؤولة عـن الـذي حدث لفلسطين والفلسطينيين، ودفعهم هذا إلى إبراز عواطفهم المعاديـة لبريطانيـا وللغرب عموماً، بحيث باتوا يشعرون أن بريطانيا هي المسؤولة عن كل ما يحـدث في محيطهم من مصائب ونكبات، وهذا ما عجل في استقلال الكويت[2].

وللكويت أهمية تاريخية لا تنسى في تأسيس ونشأة حركة التحريـر الوطنيـة الفلسطينية (فتح)، حيث يذكر خليل الوزير وهو أحد القادة المؤسسين لحركة فتح، أن اللقاء الأول للحركة كان في النصف الأخير من عام 1957م في الكويت، إذ التقـى خمسة فلسطينيين جاءوا من دول مختلفة وشكلوا القاعدة التنظيمية الأولـى لحركـة

(1)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص43

(2)الطاهر، عصام: الكويت... حقيقة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمـان 1996م، ص103. سيشار إليه لاحقاً بـ: الطاهر، الكويت... حقيقة.

فتح، والتي كانت على ارتباط مع امتدادات تنظيمية في كل من مصر وغزة والأردن وسوريا ولبنان والسعودية والعراق[1].

مما تقدم ذكره يظهر لنا أن سياسة كل من المملكة العربية السعودية والكويت، قد اتفقت على دعم ونصرة القضية الفلسطينية منذ فترة مبكرة من تاريخهـا، إلا أن الملاحظ أن السعودية اضطلعت بدور أكبر تجاه القضية، نظراً لتمتعها بالاسـتقلال مبكراً، ووجود قيادة قوية فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية تمثلت في شخص الملك عبد العزيز آل سعود، الذي وقف في وجه الرئيس الأمريكـي روزفلـت رافـضاً لطرحه بالسماح لليهود بالاستيطان في فلسطين، ومهدداً إياه بحمل السلاح في سبيل ذلك، ثم أن المملكة دعمت صمود الشعب الفلسطيني في مقاومة المشروع الصهيوني مادياً وعسكرياً ومعنوياً، في الوقت الذي شـكلت فيـه الكويـت مقـصداً رئيـساً للفلسطينيين المهجرين من بلادهم بفعل الحروب وسياسة التهجير الصهيونية.

د- موقف السعودية من الأطماع العراقية بضم الكويت في عهد الملك غازي (1933 – 1939م):

شغلت الأطماع التوسعية العراقية في الكويت حيزاً كبيراً من تاريخ العلاقـات العراقية الكويتية في تاريخهما الحديث، حيث لم تكن المطامع العراقية ومطالبه بضم الكويت وليدة اعلان استقلال الكويت عام 1961م، وإنما ترجع تلك المطامع إلى عام 1933م، حيث بتتويج الملك غازي نجل الملـك فيـصل ملكـاً للعـراق (1933 - 1939م)، بدأت الدعوة إلى ضم الكويت للعراق، وقد لعبت إذاعة قصر الزهور في بغداد خلال هذه الفترة دورا كبيراً في الدعاية لتبعية الكويت للعراق، ثم تزايدت تلك المطالب مع أحداث المجلس التشريعي الكويتي الأول عام 1938م، حيـث اسـتغل العراق تلك الأحداث لتحريك الشارع الكويتي ضد الحكومة الكويتية، وكان مما يشير إلى جدية العراق بمطالبه بضم الكويت، ما أعلنه السفير البريطاني في بغداد عنـدما

---

(1)البحيري، المخل إلى القضية الفلسطينية، ص197 ؛ عن حركة فتح أنظر موقع مقاتـل مـن الصحراء على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Monazma-Ta/sec06.doc_cvt.htm

أرسل برقية إلى حكومته يبين فيها تخوفه من مطالب الملك غازي بضم الكويت، حيث جاء فيها " ان تسيب الملك غازي بوجه عام قد أصبح جسيماً في العهد الجديد وعلى الأخص إذاعته اللاسلكية الموجودة في القصر والتي كانت منذ أمد طويل مصدر للمتاعب ولكنها أصبحت مؤخراً مؤذية في لهجتها خاصة تجاه شيخ الكويت الذي وقف جانب الحكومة البريطانية.. وان الاتجاه الذي اتخذته الاذاعة نحوه في نعته بالإقطاعي البالي المستبد وان حكمه رجعي يتعارض مع النظام المستنير القائم في العراق، يعني ضمناً أن من الخير للكويت أن تندمج مع جارتها الشمالية "[1].

تبين هذه الرسالة مدى تخوف بريطانيا من سياسة الملك غازي تجاه الكويت، وأطماعه بضمها إلى مملكته، ولم يكتف الملك غازي بالدعاية لتبعية الكويت للعراق وأحقية العراق بحكمها، بل نجد أنه قد أصدر أوامره في شباط / فبراير 1939م لرئيس أركان الجيش العراقي الفريق حسين فوزي وكلفه بغزو الكويت، إلا أن الفريق حسين وبمساندة وكيل رئيس الوزراء ناجي شوكت وقتذاك، استطاع أن يقنع الملك غازي بصعوبة تلك الخطوة واستحالة تحقيقها ما دامت الكويت واقعة تحت الحماية البريطانية[2].

إزاء سياسة التهديد هذه التي انتهجها الملك غازي ضد الكويت عبرت المملكة العربية السعودية عن احتجاجها واستنكارها الشديد لما تخطط له العراق، حيث التقطت السعودية في 19 آذار 1939م بعض البيانات والحملات الاذاعية التي كانت تبثها اذاعة قصر الزهور، فسجلت السعودية نسخة من هذه البيانات، وقام الملك عبد العزيز آل سعود بارسالها إلى الحكومة العراقية عن طريق المندوب السامي البريطاني، معبراً من خلال ذلك على احتجاجه ورفضه لما يقوم به الملك غازي من مساعي لضم الكويت[3].

---

(1)العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص235

(2)العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص235.

(3)الأعظمي، وليد حمدي: الكويت في الوثاق البريطانية 1752 – 1960م، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن 1991م، ص150. سيشار إليه لاحقاً بـ: الأعظمي، الكويت في الوثاق البريطانية.

وظل غزو الكويت حلم يراود الملك غازي حتى وفاته بشكل غامض في نيسان/ ابريل 1939م[1]، وقد دفعت ادعاءات العراق بتبعية الكويت له، الشيخ أحمد الجابر إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع المملكة العربية السعودية في تموز / يوليو عام 1947م[2]، حيث أدركت حكومة الكويت أنه لا بد لها من سند تتكئ عليه في حال عاد العراق مرة أخرى للإدعاء بأحقيته بضم الكويت له، كما أن السعودية رحبت بهذه المعاهدة على اعتبار أن أمن الكويت هو من أمنها، وسلامة الكويت من سلامتها.

وفي الوقت الذي اتسمت فيه العلاقات بين السعودية والعراق بحالة من الجفاء والتوتر منذ وفاة الملك غازي وحتى بعد منتصف الخمسينات، نجد أن العلاقات العراقية – الكويتية قد تميزت خلال هذه الفترة بالودية والاحترام المتبادل، حيث على الرغم من تهرب العراق من محاولات ترسيم الحدود بين البلدين أكثر من مرة، إلا أننا نلاحظ أن هناك تقارب تدريجي حدث بين الطرفين وخاصة من الجانب العراقي، حت إذا ما وصلنا إلى نهاية الأربعينات أصبحت السلطات العراقية أكثر ميولاً للتقارب مع الكويت والمعاملة بالمثل، إذ نجد مجلس الوزراء العراقي قد قرر بتاريخ 16 تشرين ثاني / نوفمبر 1949م، تعديل سمة الدخول إلى العراق بحق الرعايا الكويتيين بالقدر الذي تستوفيه الحكومة الكويتية من الرعايا العراقيين وقدره 84 فلساً[3].

وفي عام 1953م قامت الحكومة العراقية بمنح مجموعة من التسهيلات للكويت، حيث بتاريخ 22 نيسان / ابريل 1953م - عرضت الحكومة العراقية على مجلس النواب لائحة قانون تملك الكويتيين أموالاً غير منقولة في العراق ونصت اللائحة على ما يلي:

(1)قدوره، تاريخ العرب الحديث، ص146

(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص37

(3)الروسان، علاقة العراق السياسية، ص194

أولاً:أ- يستثنى الكويتيون من القيود القانونية المفروضة على تملك الأجانب الأموال غير المنقولة، بما في ذلك البساتين في العراق، ولا يشمل هذا الاستثناء الأراضي الزراعية.

ب- ليس في هذا القانون ما يؤثر على الدعاوى والنزاعات التي تبت فيها المحاكم ولجان التسوية حسب القوانين النافذة قبل صدور هذا القانون.

ثانياً: لوزير العدلية إصدار تعليمات لتسجيل تنفيذ القانون.

وقد رحب مجلس النواب باللائحة واعتبرها من عوامل تعزيز الروابط بين العراق والكويت وطالب المجلس بتوسيع اللائحة بحيث لا تقتصر على تمليك العقارات فقط، وإنما تتعداها إلى الأراضي، كما طالبوا بتسييل مياه شط العرب والسماح بتصدير الخضراوات والطابوق وكل ما تحتاج إليه الكويت[1].

هـ - موقف السعودية والكويت من حلف بغداد 1955م:

شهدت البلاد العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، العديد من المحـاولات الغربية لجرها إلى مشروعات الدفاع الانجلو – أمريكية الراميـة لعـزل الاتحـاد السوفيتي والحد من نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من فشل الجهـود الانجلو – أمريكية في إقناع مصر بفكرة إنشاء حلف لمواجهة النفوذ الـسوفيتي لأن مصر لم تر ما يدعو للقلق من وجود تهديد سـوفيتي للمنطقـة العربيـة، إلا أنهـا استطاعت تحقيق هذا المشروع من خلال حكومة العراق التـي رحبـت بـالفكرة، وقامت بإنشاء ما سمي بـ " حلف بغداد " أو " الحلف المركزي "، الذي بدأ بتوقيـع ميثاق تعاون بين العراق وتركيا أولاً في 24 شباط / فبراير 1955م، ثم انضمت له كلمن بريطانيا في 5 نيسان / ابريل، والباكستان في 23 أيلول / سبتمبر، وإيران في 12 تشرين أول / أكتوبر من العام المذكور، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكيـة –

(1)الروسان، علاقة العراق السياسية، ص195

صاحبة فكرة إنشاء الحلف - التي لم تنضم للحلف، مساعدات عسكرية واقتـصادية للدول الأعضاء[1].

وساعدت عدة عوامل على نشوء هذا الحلف نذكر منها[2]:

1- اعتقاد الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد عام 1954م بأن الهجوم السوفيتي على العراق وشيك الوقوع، وأنه لا بد من الاعتماد على دولة كبرى من أجل صد الهجوم الخارجي والدفاع عنه.

2- رأت الحكومة العراقية أن موارد العراق الاقتصادية غير كافية لتسليح الجـيش، وان الاشتراك في عضوية هذا الحلف يتيح لها الفرصة لمضاعفة تسليح قواتها بالمعدات العسكرية دون إرهاق ميزانيتها.

3- اعتقاد نوري السعيد أن ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الضمان الجمـاعي العربي، وسلاح الأقطار العربية غير كافية لضمان سلامة العـراق وسـلامة العرب، وغير كافية لصد أي هجوم خارجي محتمل.

4- رغبة أمريكا وبريطانيا في إقامة حلف عسكري في منطقـة الـشرق الأوسـط للدفاع عن الأنظمة الحكومية الموالية لها، ولحماية مصالحها في المنطقة.

أما أهداف الحلف فقد تمثلت في تعزيز الصداقة بين الدول الأعـضاء، وحفـظ السلم والأمن لدول الحلف، والحد من المد الشيوعي في المنطقة من خلال المحافظة على الأنظمة الحكومية القائمة.

هذا وقد لقي حلف بغداد معارضة عربية واسعة فـور الإعـلان عـن قيامـه واشتراك العراق فيه، وذلك لعدم رغبة الرأي العام العربي في عودة النفوذ الغربـي إلى الأقطار العربية بأية صورة من الصور، فالرئيس المصري جمال عبد الناصـر

---

(1)الشيخ، رأفت: تاريخ العرب المعاصر، ط3، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 2000م، ص254. سيشار إليه لاحقاً بـ: الشيخ، تاريخ العرب المعاصر ؛ قدوره، تاريخ العرب الحديث، ص151.

(2)عبد الفتاح، فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربيـة 1953-1958م، دار الرشيد للنشر، بغداد 1979م، ص303-304. سيشار إليه لاحقاً بـ: عبد الفتـاح، سياسـة العراق الخارجية.

عارض بشدة قيام هذا الحلف، وكان في ذلك يمثل الرأي العام العربي، وقامت مصر في 20 تشرين أول / أكتوبر 1955م بتوقيع اتفاق ثنائي مع سوريا ينص على توحيد الأغراض الدفاعية وإنشاء جهاز عسكري موحد مع قيادة موحـدة تتـولى تـدريب الجيش، ومن ثم شنت وسائل الإعلام السورية والمصرية المختلفة حملة هجوم عنيفة ضد الحلف الذي اتخذ من العاصمة العراقية بغداد مركزاً له(1).

وعندما بدأت الحكومة العراقية بمحاولات لضم بعض الدول العربيـة للحلـف كالأردن وسوريا، رأت مصر أنه من الضروري قيام تكتل عربي يـضم (مـصر، السعودية، سوريا)، وذلك لإقامة وزن سياسي مضاد للحلف يمكن مـن خلالـه رد اعتبار القيمة السياسية والعسكرية لجامعة الدول العربية، وعلى الرغم مما بذلته دول الحلف من ضغط شديد على مصر وسوريا والسعودية، وإن كانت سوريا استقطبت النشاط الدبلوماسي الأكثر لدول الحلف العظمى على اعتبار أن سوريا تشكل نقطـة التحول في مصير الحلف لانها مركز التنافس بين الدول العربية، العراق من جهـة، والسعودية ومصر من جهة أخرى، حيث كانت تدرك الحكومة العراقية أنه في حال انضمام سوريا للحلف سينحل عقد المنطقة، ويصبح انضمام الأردن ولبنان ميـسراً، أما إذا رفضته وناصبته العداء فإن ذلك سيؤدي إلى تجميده وعزل العراق العـضو العربي الوحيد فيه، إلا أن التحالف المصري – السعودي – الـسوري، نجـح فـي الوقوف في وجه سياسات وأطماع الحلف وحال دون تحقيق أهدافه في المنطقة(2).

وما يهمنا هنا هو كيف استقبلت كل من السعودية والكويت خبر إعلان الحلف، وما هو موقفهما منه. فقد كانت السعودية ولسنوات طويلة متعاقبة تشاطر الحكومـة العراقية حالة عدم الاتفاق، لدرجة أن الملك عبد العزيـز هـدد فـي عـام 1944م باستخدام القوة على اثر الخلافات الحدودية والمشكلات القبلية بين البلدين، ومما زاد من حالة التوتر بين الدولتين، لجوء رشيد عالي الكيلاني فـي عـام 1947م إلـى السعودية، ورفض الملك عبد العزيز تسليمه للحكومة العراقية على الرغم من تدخل السلطات البريطانية لدى الملك عبد العزيز لتسليمه، أضف إلـى ذلـك معارضـة

---

(1)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص54

(2)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص54

السعودية لمشاريع الوحدة بين العراق وسوريا في بداية الخمـسينات[1]، كـل هـذه الأمور دفعت بالموقف السعودي إلى أن يتسم بالمعارضـة لأي مـشاريع دفاعيـة يقترحها العراق للمنطقة العربية.

لذلك ما أن بدأت الحكومة العراقية في التمهيد لعقد ميثاق بغداد، حتى أصدرت المملكة العربية السعودية في 18 كانون ثاني / يناير 1954م بياناً جاء فيه أنها تؤيد موقف مصر بمعارضتها لحلف بغداد، وتأسف لاتخاذ العراق هذا الموقف الانفرادي بدون أخذ موافقة الدول العربية، وانها لا تؤيد ولا تقر أي اتفـاق لـم يبحـث فـي الجامعة العربية، كما وجه الملك سعود في 11 شباط / فبراير 1954م نـداءاً إلـى الشعوب العربية حذرهم فيه بأن الأمة العربية تمتحن في أعز شـيء لـديها وهـي الجامعة العربية، كما صرح بأن العراق قد أساء إلى الوحدة العربية بتوقيعه حلـف بغداد وأن الشعب العراقي سينبذ الحلف، وفي الوقت نفسه بعث برسالة شخصية إلى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ينصحه فيها بعدم اتخـاذ موقـف انفـرادي، ويحذره من تدمير الوحدة العربية[2].

ومن جهة أخرى وقفت السعودية من خلال اجتماعات الجامعة العربية في عام 1954م، وعام 1955م، بحماسة ظاهرة إلى جانب كل شـخص أو دولـة تنـادي بمعارضة حلف بغداد، وقد أظهر الأمير فيصل رئيس الحكومة الـسعودية موقفـاً واضحاً في معارضته لحلف بغداد ورفض دعوة الدخول فيه، خلال مؤتمر رؤسـاء الحكومات العربية في القاهرة الذي انعقد في كانون ثاني / يناير 1955م، عندما قال " انني اعتقد أن هذا الحلف ما هو إلا بداية وليس بنهاية، وسبب هدم كيـان الـبلاد العربية "، وأضاف قائلاً " اعتقد أن الجميع يشاركونني في الرجاء إلى العـراق ألاّ يسلك طريقاً يفسر بأنه مخالف لاجماع الدول العربية أو رغبتها أو مصالحها، وإنني أرجو ألاّ يسير العراق في طريق منفرد "[3].

(1)الروسان، علاقة العراق السياسية، ص178-179

(2)عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص355-356.

(3)عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص354.

وفي سبيل إفشال الحلف ومنع دخول الدول العربية فيه، نجـدها قـد اتبعـت طريقتين لذلك، أولاً: انضمت للتحالف المصري السوري لتكـون تحـالف ثلاثـي معارض للحلف وللغرب، ثانياً: تقديمها الأموال إلى سوريا والأردن لمنع انضمامها إلى الحلف، ففي منتصف كانون ثاني / يناير 1956م تقـدمت الـسعودية ومـصر وسوريا بعرض لتقديم مساعدات مالية للأردن بدلاً مـن المـساعدات البريطانيـة السنوية البالغة (12.5) مليون استرليني، والمخصصة للجيش العربي، مقابل قطـع علاقته ببريطانيا وحلف بغداد' ويبدو أن الأردن بعد هذا الطرح ونتيجـة للـضغط الشعبي المعارض، قد تراجع عن الانضمام للحلف بعد أن كان قد أبـدى موافقتـه الأولية للانضمام إليه، وعلى أثر ذلك قام الملك الحسين بتعريب قيادة الجيش العربي في اليوم الأول من آذار / مارس 1956م، كما انه أنهى المعاهـدة التـي تربطـه ببريطانيا في عام 1957م[1].

لكن من الملاحظ على العلاقات السعودية – العراقية، أنها بـدأت تميـل إلـى التحسن والتقارب بدءاً من عام 1957م، وقد تكلل هذا التحسن بزيارة الملك سـعود لبغداد في 11 أيار / مايو 1957م، وبزيارة الملك فيصل الثـاني إلـى الـسعودية بصحبة ولي العهد الأمير عبد الإله، لكن على الرغم من هذا التقارب فإن السعودية رفضت الانضمام إلى الاتحاد العربي عام 1958م كما أنها لم تؤيد انضمام الكويت له[2].

أما بالنسبة لموقف الكويت من الحلف فإنه لم يختلف عن الموقـف الـسعودي المعارض، حيث على الرغم من أنها كانت خـلال هـذه الفتـرة تحـت الحمايـة البريطانية، فقد حاول نوري السعيد ضمها للحلف، لكنه كان يشترط على نفسه أولاً منح بريطانيا استقلال الكويت قبل انضمامها إلى الحلف، وهذا الذي لم توافق عليـه بريطانيا فمصالحها في الكويت كانت أفضل بالنسبة لها من ضمها للحلف، ففـي 9 آذار / مارس 1956م فاتح نوري السعيد وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في

(1)القطاونة، أحمد ؛ العطنة، غازي: التربية الوطنية، ط1، دار كنوز المعرفة، عمـان 2011م، ص64-65. سيشار إليه لاحقاً بـ: القطاونة، التربية الوطنية.

(2)الروسان، علاقة العراق السياسية، ص183.

هذا الموضوع، مقترحاً عليه إعلان استقلال الكويت تمهيداً لضمها للحاف، ووعد سلوين لويد مفاتحة مجلس الوزراء البريطاني في الموضوع، وجرت اتصالات متقطعة بين العراق وبريطانيا لتحقيق هذا الغرض لكن دون جدوى[1]، ومن جهة أخرى رفض الشيخ عبدالله سالم الصباح فكرة الانضمام للحاف ونظر له على أنه حاف استعماري، وجاء رفضه هذا مدعوماً بالرفض الشعبي، وبتأييد لذاك الرفض من السعودية[2].

من هنا نجد أن فكرة الانضمام لحاف بغداد قد وجدت معارضة قوية من قبل كل من السعودية والكويت، ولعل سبب هذا الرفض والذي جاء بحماسة كبيرة من الطرفين كان يرجع للعلاقات غير الودية التي كانت تربطهما بالحكومة العراقية آنذاك

و- موقف السعودية والكويت من الاتحاد العربي الهاشمي 1958م:

على أثر إعلان قيام اتحاد الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام 1958م، ونتيجة لتزايد التأييد الشعبي العربي لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وخوفاً من انتشار المد التحرري القومي إليه، لم يجد الأردن مناصاً لضمان مستقبله السياسي، إلا بالتوجه للعراق والطلب منه أن يدخل معه في اتحاد سياسي يضمن للبلدين توازن سياسي موازي للجمهورية العربية المتحدة، فأوفد الملك الحسين بن طلال ملك الأردن وزير البلاط سليمان طوقان إلى بغداد يحمل رسالة إلى الملك فيصل الثاني ملك العراق لزيارة عمان، وعلى الرغم من عدم تحمس العراق لهذا الاتحاد خاصة لما يعانيه الأردن من شح في الموارد وبالتالي سيتحمل العراق الأعباء المالية لهذا الاتحاد، إلا أن الملك فيصل توجه لعمان في 11 شباط / فبراير 1958م وبعد عدة اجتماعات مع الجانب الأردني توصل الطرفان في 14

(1)السويدي، توفيق: مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط1، دار الكتاب العربي، 1969م، 583. سيشار إليه لاحقاً بـ: السويدي، مذكراتي.

(2)العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص202

شباط / فبراير 1958م، لاتفاق تمخض عنه إنشـاء اتحـاد بين الأردن والعـراق أطلق عليه اسـم " الاتحـاد العـربي الهاشـمي "[1].

ونص ميثاق الاتحاد على جعل باب الانضمام للإتحاد مفتوحاً لجميـع الـدول العربية الراغبة في ذلك، لذا ما أن تم الإعلان عن إنشاء الاتحاد حتى أظهر رئـيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد، تحمساً كبيراً لضم الكويت للاتحاد كي تساهم في تلبية حاجات الأردن المالية باعتباره دولة ضعيفة اقتصاديا، نظراً لاعتمادها على المعونة البريطانية سابقاً، واتجهت النية في بادئ الأمر إلى عقـد معاهـدة أخـوة وتحالف بين حكومة بين حكومة الاتحاد وإمارة الكويت وعلى أسـاس الاعتـراف باستقلال الإمارة ونظام الحكم فيها، وحاول نوري السعيد إقناع كل مـن الحكومـة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بالفوائد التي يمكن أن تجنيها الـدولتين مـن جراء انضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي، منوهاً بأن شأن ذلك الاتحـاد مقاومـة التسرب الشيوعي في المنطقة العربية[2].

وعندما لم يجد نوري السعيد اذناً صاغية من بريطانيا وأمريكا، توجه للملكـة العربية السعودية محاولاً اقناعها بمشروعة، إلا أن الملك سعود أظهر عدم موافقته، تاركاً الأمر لأصحاب الشأن نفسه، ولو أن هناك من يقول بأن السعودية لم تر مانعاً من هذا الانضمام، لكنها اشترطت على العراق في حال انضمام الكـ ـويت أن يـتم المحافظة على كرامة شـيوخ الكـويت وذلك تقديـراً وعرفانـاً منهـا لفـضـلهم السـابق على آل سـعود[3].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المملكة العربية الـسعودية عارضـت جميـع مشاريع الوحدة العربية التي جاءت فكرتها من العراق أو حتى مـن الأردن، بـدءاً بمشروع سوريا الكبرى عام 1941م، مروراً بمـشروع الهـلال الخـصيب عـام

---

(1)أحمد، تاريخ الوطن العربي، ص 287.

(2)النجار، مصطفى عبد القادر، البكاء، محمد عبد المطلب: الكويـت عراقيـة، دار الـشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد 1990م، ص 119-120. سيشار إليه لاحقاً بـ: النجار، الكويت عراقية.

(3)الروسان، علاقة العراق السياسية، ص191.

1942م، وانتهاءً بمشروع الاتحاد العربي عام 1958م، لاعتقادها بـأن أي اتحـاد سوف يخل بميزان القوى في العالم العربي ويضر بالمصالح السعودية، لذا فقد ظـل الملك عبد العزيز ومن بعده الملك سعود يؤكد على أنه ليس للسعودية أي مخططات أو أطماع في فلسطين أو سوريا أو أي دولة عربية أخرى، وإنما كل ما يريده هـو أن تحصل كل دولة عربية على استقلالها وتحافظ عليه.

وفي الوقت الذي كان فيه نوري السعيد يحاول اقناع هذه الدول بضم الكويـت للاتحاد العربي الهاشمي، أعلن الشيخ عبدالله السالم الصباح عـدم اسـتعداد بـلاده للانضمام إلى أية محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهوريـة، ومؤكـداً فـي الوقت نفسه على انه لا يوجد مكاسب تجنيها الكويت من جراء انضمامها إلى ذلـك الاتحاد، ومع ذلك استمر نوري السعيد يبذل جهوده على كافة السبل لضم الكويـت للاتحاد حتى كانت ثورة 14 تموز / يوليو 1958م، التي أطاحـت بنظـام الحكـم الملكي في العراق، والتي أدت إلى انهاء مشروع الاتحاد العربي الهاشـمي، وقـد رحب الشيخ عبدالله السالم الصباح بقيام ثورة 14 تموز لأنها خلصته من ضـغوط نوري السعيد من أجل الانضمام إلى الاتحاد العربي[1].

وبعد أن نصب عبد الكريم قاسم نفسه حاكماً على العراق في اعقاب ثـورة 14 تموز 1958م، بادر الشيخ عبدالله السالم بتهنئة قاسم، كما أنه بادر بزيارة العراق في 25 تموز / يوليو 1958م، ثم أتبع هذه الزيارة برسالة إلى الرئيس العراقـي عبـد الكريم قاسم في 29 تشرين أول اكتوبر 1960م، دعا فيها قاسم إلى مناقشة موضوع الحدود وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على ترسيم الحـدود بـين البلـدين، إلا أن العراق لم يرد على هذه الرسالة، مما دفع الشيخ عبدالله لبعث رسالة أخرى فـي 3 كانون ثاني / يناير 1961م للتذكير بدعوته للبدء في محادثات لترسيم الحدود، إلا أن الرد العراقي لم يأتي إلا بعد شهرين حيث بعثت الخارجية العراقية برسـالة لـشيخ

(1)العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص236-237

الكويت تعتذر فيها عن التأخير على الرد مسوغة ذلك بانشغال الرئيس قاسم بشؤون الدولة الداخلية، مشيراً إلى أن اقتراحات الأمير تحت الدراسة(1).

يتضح مما سبق أن العراق قد تطلعت ومنذ فترة مبكرة من تاريخ استقلالها عن بريطانيا لضم الكويت لها، وذلك لتوفير منافذ أوسع لهـا علـى الخلـيج العربـي، وللاستفادة من خيراتها الوافرة، وعندما ظهرت فكرة الاتحـاد العربـي الهاشـمي، تحمست العراق كثيرا لضم الكويت للإتحاد وبذلت جهود واسـعة اقليميـاً ودوليـاً لتحقيق تلك الغاية، وكان هدفها من ضم الكويت توفير دخل مادي للاتحاد وخاصـة للأردن الذي يعاني من شح في موارده، إلا أن الكويت رفـضت فكـرة الانـضمام للاتحاد العربي على اعتبار انه ليس لها أي مكاسب منه، وبعد وصول عبد الكـريم قاسم للحكم يتضح من خلال سياسته تجاه الكويت للفتـرة (1958 – 1960م)، انـه كان يميل إلى تجاهل الكويت إن لم يكن يبيت النية لغزوها منذ وصوله لسدة الحكم، إلا أنه كان ينتظر تهيأ الفرصة المناسبة لذلك، حيث على الرغم من إظهار الكويـت لعلاقة الود ومحاولاتها المتكررة لدعوة العراق لتسوية مسألة الحدود بين البلدين إلا أن قاسم كان يتحفظ دوماً على فتح صفحة جديدة من العلاقات معها.

ز- موقف السعودية والكويت من مبدأ أيزنهاور:

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تتبع اسـتراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط خاصة مع قرب الانسحاب البريطاني منها، فبـدأت تعمل على كسب وتأييد الحكام العرب لسياستها في المنطقة خاصة أولئك الذين لا يثقون في الرئيس جمال عبد الناصر، معتمدة على دعايته ضد الملوك والأقليـات الاقطاعية، وركزت حكومة الولايات المتحدة على العراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، ومن هنا جاء ترويجها لمبدأ أيزنهاور، أو نظرية ملء الفراغ التي أعلنها الرئيس الأمريكي أيزنهاور في شباط / فبراير عام 1957م، و تقضي نظرية

(1)العبد القادر، محمد عبدالله: الحدود الكويتية العراقيـة، ط1، مركـز البحـوث والدراسـات الكويتية، الكويت 2000م، ص41. سيشار إليه لاحقاً بـ: العبد القـادر، الحـدود الكويتيـة العراقية.

أيزنهاور بأن تقوم اولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ الـذي يخلفـه انـسحاب بريطانيا في الخليج العربي والشرق الأوسط[1].

وقد حدد أيزنهاور مشروعة في ثلاث نقاط[2]:

1- أن تبادر الولايات المتحدة للتعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط لبناء اقتصادها على اسس متينة، وقد تم اعتماد 200 مليون دولار سنوياً لهذا الغرض.

2- إعطاء الرئيس الأمريكي سلطات أكبر لاستخدام الأموال المخصصة في مساعدة أي دولة أو مجموعة من الدول التي ترغب في التعاون العسكري والمـساعدة الاقتصادية.

3- السماح باستخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لتأمين وحماية سلامة المنطقة والاستقلال السياسي لكل دولة تطلب مثل هذه المساعدة ضد العدوان المـسلح العلني من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

وقد وافق الكونجرس الأمريكي على مبدأ أيزنهاور بنقاطه الثلاث فـي قـرار مشترك لمجلس الشيوخ والنواب في 9 آذار / مـارس 1957م، فحملـه مبعـوث أمريكي إلى الشرق الأوسط هو المستر جيمس ريتشاردز، وعندما وصل المبعـوث الأمريكي للمنطقة كان الملك سعود ملك السعودية، وشكري القوتلي رئيس جمهورية سوريا، وجمال عبد الناصر رئيس مصر، والملك الاردني الحسين بن طـلال، قـد وقعوا على اتفاقية للتضامن العربي بينهم عام 1957م، واتفقوا جميعهم مع مـا رآه الرئيس المصري عبد الناصر من رفض مبدأ أيزنهاور[3]، لكن ما تم بعد وصـول المبعوث الأمريكي، وعلى غرار حلف بغداد انقسم العرب إلى معارضين ومؤيـدين للمبدأ الجديد، فقد عارضت المبدأ بشدة مصر وسوريا والسودان، في حـين أيدتـه

---

(1) محمود، فارس تركي: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والتعليم، المجلد 16، العدد 4، لسنة 2009م، ص97. سيشار إليه لاحقـاً بـ ـ: محمـود، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي.:

(2) مصطفى، أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفـة، الكويـت 1978م، ص152. سيشار إليه لاحقاً بـ ـ: مصطفى، الولايات المتحدة.

(3) الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، ص259

المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان والعراق، أما بـاقي دول الخلـيج ومنهـا الكويت بالإضافة إلى اليمن فقد فإنها كانت لا تزال تحت الاستعمار البريطاني ولـم يصل لها المبعوث الأمريكي الذي صب جهوده في التركيز على مصر والـسعودية وسوريا لإقناعها بالمشروع.

يظهر من خلال موقف بعض الدول ومنها السعودية أنها اتخذت موقفاً مزدوجاً من المبدأ، فبعد أن كانت قد وقعت على مشروع التضامن العربي قبل شهرين مـن اقرار مبدأ أيزنهاور، إلا أنه بعد سفر الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأمريكيـة في كانون ثاني / يناير 1957م ومباحثاته مع المسئولين الأمريكيين، كان قد تراجع عن رفضه للمشروع وقبل به، فقد خرج الملك سعود من مقبلته للرئيس الأمريكـي وقال في معرض حديثه عن المبدأ حول الشرق الأوسط " ان مـشروع أيزنهـاور " برنامج طيب يستحق النظر والتقدير " ثم أضاف قائلاً " بأنه سيتحدث مـع زعمـاء العرب الاخرين بشأن هذا المبدأ عند عودته إلى الشرق الأوسط " وأضـاف " أنـه يتعشم خيراً من معونة أمريكا الحربية لبلاده " [1].

وخلال هذه الزيارة وبعد قبول السعودية للمبدأ الأمريكي، جـددت الـسعودية اتفاقية تأجير قاعدة الظهران الأمريكية الجوية مع الولايات المتحـدة لمـدة خمـس سنوات اخرى مقابل 50 مليون دولار كمـساعدة اقتـصادية وعـسكرية أمريكيـة للمملكة[2].

وفي طريق عودة الملك سعود من أمريكا إلى الرياض مر بالقـاهرة والتقـى بالرئيس المصري ويبدو أنه حيث بينهم عتاب طويل على قبول الـسعودية للمبـدأ، وخروجها عن الصف العربي، وكان موقف الملك سعود هذا محرجـاً للمـسئولين السعوديين الذين يحرصون على عد الزج بالمملكـة فـي المـشكلات العالميـة أو المواقف التي تثير القوى المحلية والإقليمية وحتى الدولية تجاهها، وانتهـى الأمـر

---

(1)عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص395-396

(2)أبو جاموس، ماجده عودة الله: الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970- 2004م، عمان 2005م، ص65.

بإزاحة الملك سعود من العرش ليحل محله أخوه الملك فيصل الذي كان يعتبر أكثر فهماً للسياسة العالمية وللأماني العربية و القومية[1].

---

(1)الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، ص260.

الفصل الرابع

العلاقات السعودية الكويتية للفترة (1961 – 1982م)

بحصول الكويت على استقلالها عام 1961م، تدخل العلاقات السعودية الكويتية مرحلة جديدة، كانت ركيزتها الأساسية التعاون المشترك لما فيه المصلحة الوطنية والقومية، وقد ساعدت الأحداث التاريخية التي مرت بها البلاد العربية عامة والخليجية خاصة خلال هذه الفترة، بدءاً بالأزمة العراقية – الكويتية، وانتهاءً بالثورة الإيرانية، لتخلق جواً فاعلاً ومؤثراً في علاقة الدولتين دفع بهما إلى الاتصال المستمر والعمل الثنائي، ولم يقتصر التواصل والتعاون بين البلدين على قضايا تخص المصالح الشخصية المباشرة بدولهم، بل امتدت لتشمل مصالح وقضايا المنطقة الخليجية والعربية عامة. وستركز الدراسة في هذا الجزء على أهم القضايا التي شهدت تجاذب وتفاعل سياسة الدولتين تجاهها.

1.4 موقف المملكة العربية السعودية من التهديدات العراقية للكويت:

على أثر اعلان استقلال الكويت في 19 حزيران / يونيو 1961م سارعت الدول العربية والأجنبية الصديقة بإرسال برقيات التهنئة إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح بمناسبة الاستقلال، وكان ممن أبرق للشيخ عبدالله بالتهنئة الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، وكان ذلك في اليوم التالي لإعلان الاستقلال، إلا أن رسالته كانت تختلف عن سائر رسائل التهنئة، إذ كانت تحمل بين ثناياها تهديداً مبطناً يكشف عن نوايا العراق بضم الكويت، وعدم اعترافه باتفاقية عام 1899م، وكان مما جاء في هذه الرسالة " سيادة الأخ الشيخ الجليل عبدالله السالم الصباح، علمت بسرور بأن الانكليز قد اعترفوا في يوم 1961/6/19م بإلغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دولياً والتي سموها اتفاقية 1899م، بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم إخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك.. ونذكر لكم بأننا سنبقى ونحن اخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر من عند الله. وختاماً

فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولإخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير و تقدم ورفاه "[1].

ولم تمض خمسة أيام على رسالة عبد الكريم قاسم هذه حتـى عقـد مـؤتمراً صحفياً في وزارة الدفاع العراقية ببغداد في 25 حزيران / يونيو 1961م، هاجم فيه الكويت وطالب صراحة بضمها للعراق، معلناً أنه لن يعترف بأية معاهـدة ملفقـة مفروضة على الكويت من بريطانيا الامبريالية، وأن مرسوماً سوف يـصدر قريبـاً بتعيين حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح قائمقاماً لقـضاء الكويـت التـابع للعراق قائلاً بإن " عهد المشيخة قد ولى.. وسوف نمد حدود العراق الى الجنوب من الكويت "[2].

هذا وقد صاغ عبد الكريم قاسم ادعاءات العراق بأحقيته في تبعية الكويت لـه، خلال هذه الأزمة على مجموعة من الحجج التاريخيـة، والمبـررات الاقتـصادية والاجتماعية نذكر منها[3]:

1- ان الكويت كانت جزءاً من ولاية البصرة في العهـد العثمـاني، وان العـراق كخليفة للدولة العثمانية كان منطقياً وشرعياً أن يكون المالك لهذه الأراضي.
2- رغبة العراق في توصيل المياه العذبة إلى الكويت، وتخليـصها مـن اسـتخدام محطات تحلية مياه الخليج، التي حققت من ورائها الشركات الأجنبية مكاسـب طائلة نتيجة بيع الآت التقطير، بينما نقل المياه من شط العرب للكويـت أقـل تكلفة.
3- ترديد العراق أن كلمة الكويت لا تستخدم إلا في العراق، ولا تزال تطلق علـى الكثير من المواقع فيه مثل " كوت العمارة " و" كوت الزين " وغيرها.

---

(1)العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص237-238

(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص72.

(3)العراق الكويت: الجذور الغزو التحرير (أزمة الحدود العراقية – الكويتية من استقلال الكويت حتـى انـضمامها إلـى الأمـم المتحـدة)، موسـوعة معرفـة. انظـر الـرابط: http://marefa.org/sources/index.php

4- إدعاء العراق بانه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية والمصاهرات القائمة بينهم، وانه إذا ما اجتمع أهالي البصرة والكويت في مكان فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهم.

وبعد إنهاء الرئيس عبد الكريم قاسم مؤتمره الصحفي في 25 حزيران أصدر أوامره للجيش العراقي للمرابطة على الحدود الكويتية استعداداً للهجوم على الكويت عندما تأتيهم الاشارة، كما أمر وزير خارجيته بإرسال مذكرات رسمية من العراق عن طريق السفارة العراقية في مصر إلى جميع مندوبي الجامعة العربية تتضمن عدم اعتراف العراق باستقلال الكويت، وأن الكويت جزء من العراق وسيعود له، وجاء رد الفعل الكويتي على مؤتمر عبد الكريم قاسم وما تبعه من تحركات للجيش العراقي، بإصدارها بيان تعلن فيه أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، كما قام الشيخ عبدالله السالم بإصدار قرار يقضي بإغلاق الحدود مع العراق واستنفار الجيش الكويتي للدفاع عن البلاد، كما طلب في الوقت نفسه المساعدة العسكرية من بريطانيا والمملكة العربية السعودية(1).

إزاء هذا التهديد العراقي للكويت، جاء الرد السعودي في 26 حزيران / يونيو 1961م، ولم تكن قد مضت 24 ساعة بعد على تصريحات عبد الكريم قاسم، عندما أعلن الملك سعود في بيان أذاعه راديو مكة قائلاً فيه " يجب أن يكون معلوماً لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد وأن ما يمس الكويت يمس المملكة السعودية وما يمس المملكة السعودية يمس الكويت "، ثم بعد هذا الاعلان أرسل الملك سعود رسالة إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت رداً على الاتصال الهاتفي والرسالة التي تلقاها منه فيما يتعلق بمطالب عبد الكريم قاسم، قال

---

(1) ناصر، نورا: استقلال الكويت... وتاريخ من الأطماع، جريدة الآن الالكترونية، 2009/2/25م. انظر الرابط:
http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=28760&cid=30

فيها " إننا لن نتوانى عن تقديم أية مساعدة للكويت، وأن مطالب اللواء قاسم خطيرة ومؤسفة "[1].

كذلك سارع الملك سعود بدعوة مجلس وزرائه إلى عقد جلسة طارئـة لبحـث الموقف، وعلى جانب آخر أرسل قائد الجيش السعودي للاجتماع بالمـسئولين فـي الكويت تمهيداً لعمليات دخول الجيش السعودي إلى الكويت، ولم يكتف الملك سـعود بذلك بل أرسل برقيات ورسائل إلى ملك الاردن الحـسين بـن طـلال، والـرئيس المصري جمال عبد الناصر، وإلى معظم قادة العالم العربي يناشدهم فيها بـالوقوف إلى جانب الكويت في كفاحه ضد التهديدات العراقية، وفي الوقت الذي كانـت فيـه الجامعة العربية تعقد جلسة طارئة لمناقشة الأزمة، وجدت المملكة العربية السعودية أمام تردد الدول العربية بأن الموقف لا ينتظر وأنه لا بد من اتخـاذ عمـل حاسـم وسريع قبل فوات الاوان ودخول قاسم بجيشه للكويت، من هنا واسـتناداً لاتفاقيـة الدفاع المشترك عام 1947م بين السعودية والكويت، اتخذ الملك سعود القرار الاجرأ من بين جميع الزعماء العرب وهو إرسال قوات سعودية للمـشاركة فـي حمايـة الكويت، حيث دخلت هذه القوات للأراضي الكويتية في 29 حزيران / يونيو، وكان ذلك قبل قرار الجامعة العربية[2].

وفي نفس الوقت الذي كان يقوم فيه الملك سعود بحشد التأييد العربي للوقـوف لجانب الكويت، أرسل رسالة للرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، قائلاً فيها " نبعـث لسيادتكم بأطيب تحية، بلغني ما زاد في قلقي بالنسبة للموقف بين الشقيقين العربيين الكويت والعراق، فأناشدكم باسم الله والوطن والعروبة أن تتجنبوا كل سبب يـؤدي لاضطراب العلاقات بين العرب أنفسهم بل إلى صدامهم في وقت هم فيه أشـد مـا يكون بحاجة إلى جمع كلمتهم ودعم قوتهم للوقوف في وجه أعدائهم "[3].

---

(1)الملك سعود يقف إلى جانب الكويت، موقع الملك سعود بن عبد العزيـز آل سـعود. أنظـر الرابط: http://www.kingsaud.net/art/inside/golden/index15.html

(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص80

(3)الملـــك ســـعود يقـــف إلـــى جانـــب الكويـــت، انظـــر الـــرابط:
http://www.kingsaud.net/art/inside/golden/index15.html

نلاحظ مما سبق على رد الفعل السعودي تجاه التهديد العراقـي للكويـت أنـه موقفاً حاسماً ومؤازراً بقوة لموقف الحكومة الكويتية، انطلاقاً من عدالـة القـضية الكويتية وحقها في الاستقلال، ولمكانة المملكة المرغوب بها وسط المجتمع الخليجي باعتبارها الشقيقة الأكبر للكويت، ثم أن الملك سعود حرص على ايجاد حل سـلمي وسريع للأزمة قبل أن تتفاقم، وذلك من خلال تحريك الأطـراف العربيـة المعنيـة للتوسط بحل المشكلة، تفادياً لما قد ينتج عنها من مخاطر لا تنحصر اثارهـا علـى المنطقة الخليجية فحسب، خاصة وأن هناك أعداء وأخطار خارجيـة تهـدد الـبلاد العربية.

وبعد يومين على وصول القوات السعودية للكويت، بدأت القوات البريطانية في 1 تموز / يوليو بالنزول في المطار الجديد الذي يبعد عن مدينة الكويت نحو ثمانية كيلو مترات، وقد وصل من هذه القوات في البداية 600 جندي، ثم تتـابع وصـول القوات البريطانية حتى وصلت نحو خمسة الاف جندي، كذلك تكامل وصول الجنود السعوديين حتى وصل عددهم إلى حوالي 2000 جندي، وانتـشرت هـذه القـوات السعودية والبريطانية، بالإضافة إلى المتطوعين الكويتيين على طول الحـدود مـع العراق، وتوغلت القوات البريطانية مسافة خمسة اميال من الحدود العراقية(1).

ومع إدراك الحكومة الكويتية لعجز العالم العربي عن نـصرتها، لخـصوصية المشكلة، تقدمت بطلب من مجلس الأمن لعقد اجتماع طارئ للنظر في شكواها ضد العراق، فعقد مجلس الأمن اجتماعه الأول لبحث المشكلة في 2 تموز / يوليو، ثم تبع هذا الاجتماع ثلاث اجتماعات اخرى، إلا أن المجلس لم يستطع اتخاذ أي قرار إزاء المشكلة بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي لحق النقض الفيتو ضد شكوى الكويت على العراق، وضد قبول الكويت في المنظمة الدولية، وقد دفع فشل المجتمع الدولي فـي

(1)الطاهر، الكويت... حقيقة، ص235-238

اتخاذ قرار يتصدى للتهديدات، الكويت لأن تتوجه لعرض قضيتها على جامعة الدول العربية، لعلها تجد في الجامعة مخرجاً لمشكلتها[1].

وفي 4 تموز / يوليو 1961م انعقد مجلس جامعة الدول العربية بنـاءاً علـى طلب من المملكة العربية السعودية لبحث انضمام الكويت إلـى الجامعـة العربيـة، وأصر المندوب السعودي على سرعة البت في الطلب الكويتي خصوصاً أنه صادر عن بلد نال استقلاله، واعترفت بهذا الاستقلال جميع الدول العربية، وعندما طالـب أغلب الأعضاء بتأجيل البت في الطلب الكويتي، رفضت السعودية ذلـك، حتـى لا يساء معنى التأجيل، ويعد تسويفاً، وإزاء تهديد العراق بالانسحاب من الجامعة، فـي حال قبلت الكويت عضواً فيها، هددت السعودية هي الأخرى بالانسحاب من الجامعة إذا لم يقبل الكويت عضواً فيها، وفي 5 تموز / يوليو وصل إلى الـسعودية الـشيخ جابر الأحمد الصباح، ولي عهد الكويت يرافقه أمين عام جامعة الدول العربية عبـد الخالق حسونة، وقد اجتمع معهم الملك سعود في مكتبه بالطائف، وأكد الملك خـلال هذا الاجتماع لأمين جامعة الدول العربية على ضرورة الاستعجال في تلبية طلـب حكومة الكويت بالانضمام إلى الجامعة، ورحب الأمين العام بهـذا الطلـب ووعـد بالعمل على سرعة تلبيته في أقرب وقت ممكن[2].

وفي 6 تموز / يوليو بثت الاذاعة السعودية خطاباً للملك سعود، قال فيه " أنـه لا يمكن أن تكون هناك مساومة أو وساطة على اسـتقلال اعتـرف بـه الجميـع، والغريب أن العراق هو أول من اعترف باستقلال الكويت، وأضاف " ليس لنـا أي مطمع ولا أي غرض في الكويت، وكل ما نريده هو أن يكون الكويت دولـة حـرة مستقلة ملكاً لأهلها الذين نلتزم بمساندتهم في السراء والـضراء "، وخـتم جلالتـه خطابه بقوله " أريد أن يكون الكويت عضواً عاملاً مكرماً فـي الجامعـة العربيـة،

---

(1)الرحمن، حبيب: حرب تحرير الكويت (جذورها ومقوماتها)، شركة المطبوعـات للتوزيـع والنشر، بيروت 1999م، ص306-308. سيشار إليه لاحقاً بـ: الرحمن، حـرب تحريـر الكويت.

(2)العـراق الكويـت: الجـذور الغـزو التحريـر. انظـر الـربط: http://marefa.org/sources/index.php

ونريد ايضاً أن يكون عضواً في الامم المتحدة وفي جميع المنظمات الدولية التي تعمل من أجل السلام وأمن الانسانية "(1).

وفي 20 تموز / يوليو 1961م استطاعت الكويت الحصول على اعتراف الدول العربية بها عضواً في جامعة الدول العربية، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها الوفد العراقي، والذي قام بمقاطعة الدول العربية التي أيدت انضمام الكويت للجامعة، كما كما أصدرت الجامعة قراراً يوصي الكويت بسحب القوات البريطانية من أراضيها التي كانت طلبتها لتواجه بها تهديدات رئيس الحكومة العراقية، وذلك تمهيداً لإحلال قوات عربية مكانها، مقابل أن يتعهد العراق بعدم استخدام القوة ضد الكويت(2).

وعلى اثر هذا القرار اجرى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة، اتصالات بكافة الأطراف المعنية بالأزمة من الدول العربية، وقام بتنظيم ووضع الترتيبات اللازمة للقوات العربية التي سترسل للكويت، حيث وقع اتفاقاً مع وزراء خارجية السعودية والأردن والسودان وتونس ومصر، وهي الدول التي ستشارك في قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، وبعد أن قام مندوب الكويت في الجامعة بتسليم الأمين العام مذكرة تتضمن موافقة بريطانيا على سحب قواتها من الكويت فور وصول القوات العربية، اجتمع الأمين العام للجامعة في 2 اب / أغسطس 1961م مع اللجنة العسكرية الدائمة في الجامعة، وأسفرت الاتصالات عن إرسال قوات عسكرية عربية رمزية للكويت اتفق على تسميتها " قوات أمن العربية "، وأعلن الأمين العام للجامعة أن أي اعتداء على هذه القوات هو اعتداء على الدول العربية جميعها، وفي 10 ايلول / سبتمبر 1961م، وصلت القوات العربية إلى القويت، وذلك بعد أن اسحبت القوات البريطانية، وبلغ عدد قوات الأمن العربية حوالي 3300 جندي، منهم 1200 من السعودية، و 1200 من مصر وسوريا، و400 من السودان، و 300 من الأردن، و 200 من تونس، وتقرر أن تكون هذه

---

(1)الملك سعود يقف إلى جانب الكويت، انظر الرابط:
http://www.kingsaud.net/art/inside/golden/index15.html

(2)النجار، الكويت عراقية، ص122

القوات بقيادة اللواء السعودي عبدالله عيسى، وكانت هذه القوات رمزية أكثر منها فعلية، إذ لم يدم بقاءها طويلاً، فقد قررت مصر سحب قواتها في 12 تشرين أول / اكتوبر 1961م، وفي كانون ثاني / يناير 1963م سحبت كل من السعودية والأردن وتونس والسودان قواتها، وذلك بعد أن زال خطر التهديد العراقي للكويت(1).

مما تقدم نلاحظ أن المملكة العربية السعودية كانت أول دولة عربية تدخلت لوقف التهديدات العراقية للكويت، سواء كان طريق دعوة العراق إلى احترام استقلال الكويت، وتحريك الدول العربية للوقوف بواجبها تجاه المشكلة العربية، أو من خلال ارسال قوات عسكرية لحماية الحدود الكويتية والتي وصلت للكويت قبل وصول القوات البريطانية، كما كانت القوات العسكرية السعودية الأكثر عدداً من بين قوات الأمن العربية التي ارسلت للكويت عن طريق الجامعة العربية، وكانت اخر القوات العربية تخرج من الكويت بعد انتهاء الأزمة، ثم أن السعودية كانت أكثر الدول العربية اصراراً على ضم الكويت لجامعة الدول العربية، وقد أثمرت جهودها عن انتزاع اعتراف الدول العربية بها كعضواً كاملاً في الجامعة في 20 تموز / يوليو 1961م، في الوقت الذي كانت فيه الأزمة على أشدها، وبذلك نجد أن الموقف السعودي من أزمة الكويت عام 1961م استمر ثابتاً، يشد من أزر الكويت حتى وضعت الأزمة أوزارها، بمقتل عبد الكريم على اثر انقلاب 8 شباط / فبراير 1963م ضد نظامه.

وبعد انقلاب 8 شباط / فبراير 1963م في العراق، والذي أطاح بالرئيس عبد الكريم قاسم، بدأت تصل إلى الكويت اشارات مطمئنة من الانقلابيين وقادة النظام الجديد، مما ولد شعوراً بانفراج الأزمة، وقادت هذه الأجواء حكومة الكويت للإعلان في مجلس الأمة الكويتي بتاريخ 9 نيسان / ابريل 1963م عن رغبتها في العمل على إنهاء معاهدة الصداقة مع بريطانيا، وخلال زيارة وفد كويتي رسمي للجمهورية العراقية بدعوة من رئيس الوزراء العراقي، تم في 4 تشرين أول / أكتوبر 1963م، توقيع اتفاقية بين العراق والكويت تضمنت على ما يلي(2):

---

(1)العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص244 ؛ أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص80.

(2)مهنا، في الخليج العربي، ص86-88

1- اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على أراضيها.
2- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.
3- تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين.

وفي غضون ذلك ارتأت الكويت إلى توسيع مجال علاقاتها السياسية بالإضافة للعراق، مع مختلف دول العالم، إذ انشأت في ربيع عام 1963م علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت في 14 أيار / مايو 1963م بقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة لتصبح العضو الحادي عشر بعد المائة في المنظمة[1].

هذا وعلى الرغم من اعتراف العراق باستقلال الكويت في عام 1963م، فإن البلدين لم يتوصلا إل حلاً لمشكلات الحدود بينهما، وخاصة فيما يتعلق بمطالبة العراق بضم الجزر الكويتية (بوبيان ووربة)، لذلك اتسمت العلاقات بين الدولتين خلال الفترة 1963 – 1973م بعدم الاستقرار، ثم أن العراق عاد ليهدد الكويت مرة أخرى عام 1967م، وعام 1972م، إلا أن التهديد الثالث عام 1973م، كان هو الأعنف، حيث هاجمت قوات عسكرية عراقية 20 نيسان / ابريل 1973م مركز للشرطة الكويتية في منطقة الصامتة الحدودية مع العراق، وقتلت اثنان من الجنود الكويتيين، ثم توغلت في الأراضي الكويتية مسافة ثلاثة كيلو مترات[2].

وكان موقف الحكومة الكويتية من هذا الاعتداء، بأن أعلنت حالة الطوارئ وأمرت بإغلاق الحدود، وأعادت سفيرها من بغداد، وعلى اثر التنديد والتحرك العربي والدولي المساند للكويت، اجبرت العراق في أوائل نيسان / ابريل على سحب قواتها من مركز الصامتة[3].

وتمثل الموقف السعودي إزاء هذا الهجوم العراقي على الاراضي الكويتية بإعلانها تنديدها لهذا العدوان، وتأييدها الكامل للكويت، ووقوفها إلى جانبها في الدفاع عن أراضيها، كما أنها سارعت في ارسال بضعة الاف من قواتها العسكرية

(1)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص82-83
(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص140
(3)مهنا، في الخليج العربي، ص346

إلى منطقة حفر الباطن على طول الحدود بينها وبين الكويت، وأعلنت استعداد هـذه القوات بالتنسيق مع الكويت للتدخل أن لم يسحب العـراق قواتـه مـن الاراضـي الكويتية[1].

ولم تتوقف التهديدات العراقية عند هذا الحد بل انها عـادت بعـد أن حـسمت خلافاتها مع ايران بتوقيع معاهدة الجزائر عام 1975م، لمطالبة الكويت بتأجيرهـا جزيرة وربة ونصف جزيرة بوبيان لمدة 99 سنة، مقابل اعترافها بالحدود البريـة بين البلدين، وعندما رفضت الكويت ذلك الطلب أرسلت العراق قواتها داخل أراضي الكويت عام 1976م، وقد حاولت المملكة العربية السعودية من خلال زيارة قام بها الملك فهد عندما كان ولياً للعهد آنذاك، للعراق التوسط بين البلدين إلا أن العراق لـم يبد أي اهتمام بهذه الوساطة، وفي تموز / يوليو 1977م سحبت العراق قواتها مـن جانب واحد من الأراضي الكويتية[2].

وبقيت قضية الحدود منذ هذا التاريخ بين العراق والكويـت معلقـة، وبقيـت الادعاءات العراقية بتبعية الكويت له مستمرة، ولكن العلاقات هدأت بينهما إلى حين، بسبب اشتعال الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980م.

يلاحظ مما سبق على الموقف السعودي تجاه التحركات والتهديـدات العراقيـة للكويت منذ عام 1961م وحتى عام 1977م، أن المملكة وقفت إلى جانب الكويـت، وذلك لأمرين، أولاً: تنفيذاً لمعاهدة الدفاع المشترك بين البلدين عام 1947م، وثانياً: لحالة الصداقة وحسن الجوار بين الكويت والسعودية من جهة، وحالة العداء وعـدم الثقة المتبادلة بين ملوك السعودية، وحكام العراق خلال هذه الفترة، لذا لم يقتـصر وقوف السعودية لجانب الكويت على التنديد والاحتجاج، على سياسة العراق وتهديه للكويت، بل نجد أن المملكة كانت في كل مرة تشعر فيها بتهديد عراقـي للكويـت،

---

(1)العجمي، ظافر محمد: الاعتداء على الصامته 20 مارس 1973م، جريدة الآن الالكترونيـة، 21 مـارس 2009م. انظـر الـرابط:
http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?cid=30&nid=30063

(2)مهنا، في الخليج العربي، ص346

تجهز قواتها العسكرية للتدخل السريع، ولعل خشية العراق من دخولـه فـي حالـة صدام مع السعودية، هو الذي كان يدفع في كل مرة للانسحاب السريع.

2.4 قضية الحدود السعودية الكويتية مرة أخرى:

عادت مسألة الحدود على طاولة المفاوضات الكويتيـة – الـسعودية بمجـرد الانتهاء من تهديدات عبد الكريم للكويت، ففي 8 آذار / مارس 1964م زار وفـد سعودي برئاسة أحمد اليماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي دولة الكويت، وقام هذا الوفد بعقد مباحثات مع الجانب الكويتي فيما يتعلق بتقسيم المنطقة المحايدة ومنطقة الجرف القاري، وقد أثمرت المباحثات عن اتفاق أولي بشأن تقسيم المنطقـة المحايدة وتنظيم الشؤون وممارسة الطرفين لحقوق متساوية فيها، لكنها لم تتوصـل إلى اتفاق بشأن وضع جزيرتي " أم المراديم " و " كارو "، وذلك لأن الجانبين ارتأيا إلى إحالة موضوعهما إلى لجنة جزاء قانونيين محايدين، باعتبار أن مسألة هـاتين الجزيرتين تدخل في عداد المسائل القانونية البحتة(1).

وفي 7 تموز / يوليو 1965م توصلت كل من السعودية والكويت إلى اتفاقية نهائية لتنظيم المنطقة المحايدة، ونصت هذه الاتفاقية على ما يلي(2):

1- تقسيم المنطقة المحايدة لجزأين متساوين يمارس كل طرف سيادته الكاملة على الجزء الذي يخصه.
2- تمارس الدولتين السيادة المشتركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المحايدة.
3- الاستغلال المتكافئ لموارد البحر الإقليمي للمنطقة المحايدة.
4- تم تحديد المنطقة المحايدة بمنتصف الخط الساحلي على الخليج تقريباً، لتمتد غرباً باستقامة إلى الحد الغربي من منطقة السيادة المشتركة السابقة.

---

(1)العيدروس، محمد حسن: الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربيـة،، دار العيـدروس الكتاب الحديث، دبي 2002م، ص195-196. سيشار إليه لاحقاً بـ: العيدروس، الحـدود العربية – العربية.

(2)العيدروس، الحدود العربية – العربية، ص197

5- حرية العمل لمواطني طرفي الاتفاقية في المنطقة المحايدة.

وبموجب هذه الاتفاقية أصبح لكل طرف حق ممارسة سيادته الكاملة على الجزء الذي يتبعه، واستغلال الثروات الطبيعية الكامنة فيه، لكن يلاحظ على الرغم من تسوية الاتفاقية لمسألة المنطقة المحايدة براً والمنطقة الساحلية إلا أنها لم تضع تسوية لجزيرتي "أم المراديم" و" كارو"، اللتين تطالب الكويت بضمهما إلى سيادتها، بينما تطالب السعودية بممارسة السيادة المشتركة مع الكويت عليهما.

وصدقت السعودية على الاتفاقية في 11 تموز / يوليو 1965م، أي بعد التوقيع عليها بأربع أيام، في حين أقرها مجلس الأمة الكويتي في 4 حزيران / يونيو 1966م، وتم تبادل وثائق التصديق في 25 تموز / يوليو 1966م[1].

ثم تم التوقيع في دولة الكويت بتاريخ 18 كانون أول / ديسمبر 1969م، علـى اتفاقية ملحقة لاتفاقية عام 1965م، تم بموجبها تقسيم المنطقة المحايدة إلى جـزأين متساويين في المساحة بحيث يضم الجزء الشمالي منها للكويـت، ويـضم الجـزء الجنوبي للسعودية، ومع ذلك تركت المعاهدة ايضاً أمر جزر (ام المراديم و كـارو) معلقاً، وبعد أن عين الملك فهد ولياً للعهد السعودي، أعلن فـي عـام 1976م بأنـه سيعمل على حل خلافات الحدود للمملكة مع جميع دول الجوار، حيـث قـال: " إن إحدى اولويات السياسة السعودية في الجزيرة العربية هي إيجاد حـل سـريع لكـل الصراعات والمشاكل وتصفيتها بما فيـه.. تحديـد الحـدود مـا بـين الـسعودية والكويت"[2]. وما أن جاء العام التالي لتصريح ولي العهد السعودي، حتـى أقـدمت وحدات من الجيش السعودي في عام 1977م، على بسط سيطرتها على الجزيـرتين وإخضاعها للسيادة السعودية من جانب واحد، أما الكويت فإنها لم تحرك ساكناً على الاجراء السعودي هذا، ويبدو أنه كان للسكوت الكويتي ما يبرره، بـسبب انـشغالها بخلافاتها الحدودية مع العراق وإيران[3]، ثم أن السعودية كانت هي الداعم للكويـت

(1)العيدروس، الحدود العربية – العربية، ص197-198

(2)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص117.

(3)العيدروس، الحدود العربية – العربية، ص200

ضد أطماع هذه الدول، لكن مع ذلك لم يكن هناك اعتراف كويتي بأحقية الـسعودية بضم هاتين الجزيرتين.

وبذلك نلاحظ أنه على الرغم مما بذلته السعودية والكويت من مساع لإيجاد حلول نهائية لمسألة الحدود بين البلدين، فإنه لم يتم التوصل بشكل قانوني حتى نهاية فترة دراستنا إلى اتفاق بينهما بشأن جزيرتي أم المراديم وكارو.

مما سبق نلاحظ أن مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وخاصة فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة، هي مشكلة أوجدها الاستعمار – بريطانيا – بهدف إيجاد سبب للنزاع بين الدولتين، ومبرر لها للتدخل في شؤون المنطقة مستقبلاً، إلا أن حكومة الدولتين السعودية والكويتية، استطاعت بحنكتها وبعد تدبيرها حل هذه المسألة بالطرق السلمية، وتقاسم خيرات المنطقة المحايدة كأشقاء يحرص كل منهم على مصلحة شقيقه، مغلبين في ذلك مصالح شعوبهم والمصالح القومية، على المصالح الشخصية.

3.4 موقف السعودية والكويت من الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي 1971م:

شهد المشرق العربي أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية مجموعة من التطورات السياسية والمستجدات الدولية، التي أدت إلى زعزعة نفوذ بريطانيا وتراجع قوتها في المناطق التي تسيطر عليها، ودفعتها في النهاية إلى الإعلان في 16 كانون ثاني / يناير 1968م عن قرارها بالانسحاب من الخليج العربي والمشرق الاقصى قبل نهاية عام 1971م، وكان من أبرز هذه التطورات والمستجدات[1]:

1- ثورة تموز / يوليو 1952م في مصر والتي أطاحت بالنظام الملكي وطردت الانجليز منها.
2- ظهور قوى عالمية جديدة ممثلة بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع قوة ونفوذ بريطانيا.

(1)محمود، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ص94 ؛ الشيخ، تـاريخ العـرب المعاصـر، ص279.

3- عدم قدرة بريطانيا في الدفاع عن مستعمراتها ومناطق نفوذها بشكل فاعل.
4- تنامي الحركات الثورية المطالبة بالحرية والاستقلال.
5- تدهور مكانة بريطانيا في المنطقة أثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م.
6- انسحاب بريطانيا من اليمن الجنوبي عام 1967م بعد اخفاقها في محاربة الجبهة القومية.

دفعت هذه الأمور بريطانيا إلى مراجعة سياساتها فيما يتعلـق بوجودهـا فـي المنطقة، وعليه أعلن رئيس حزب العمال ورئيس الـوزراء البريطـاني "هارولـد ويلسون" في مجلس العموم البريطاني أن تكاليف الجندي البريطاني في منطقة شرق قناة السويس تفوق تكلفة 30 جندي في منطقة الراين، وتلا هذا الاعـلان اصـدار بريطانيا الكتاب الأبيض في شتاء 1967م، والذي نـص علـى تخفـيض قواتهـا العسكرية شرق السويس، ثم جاء الاعلان الشهير فـي 16 كـانون ثـاني / ينـاير 1968م الذي ألقاه "هارولد ويلسون في مجلس العموم، على أثر رحلة وزير الدولـة البريطاني"جرونوى روبرتس"، إلى إمارات الخلـيج العربـي وإيـران والكويـت والسعودية، والذي قال فيه " ان حكومته قررت الانسحاب العسكري مـن الـشرق الأقصى ومن الخلـيج قبل نهاية عام 1971م، وانه لن لبريطانيا بعدئـذ قـرارات خـارج أوروبا والبحر الأبيـض المتوسـط "(1).

ويبدو أن بريطانيا لم تكن راغبة في ترك المنطقة نهائياً، لذلك حاولت الابقاء على أدوات ووسائل تسد بها الفراغ الذي تتركه بما يتماشى مع مصالحها وأهدافها، وانطلاقاً من هذا الغرض قام "جورنوى روبرتس" في نفس الشهر الذي أعلنت فيه بريطانيا انها ستنسحب من الخليج قي يناير 1968م، بمهمة سرية في منطقة الخليج للاستطلاع بهدف إقامة منظمة دفاع مشترك بين كل من ايران والسعودية والكويت، لسد الفراغ وللدفاع عن الخليج، مستغلاً بدء زيارات الأساطيل السوفيتية إلى الموانئ العراقية، والتي أثارت مخاوف السعودية وإيران، إلا أن مهمة روبرتس تكللت بالفشل نتيجة الرفض السعودي والكويتي والإيراني، حيث أن الكويت أعلنت أنها ستقاوم أي حلف مقترح في الخليج، في حين أعلنت السعودية أنها لا ترغب في

(1)مهنا، في الخليج العربي، ص508-509

الدخول في الاحلاف، وأن أمن الخليج العربي من أمن الأمة العربية، الأمر الذي أدى ببريطانيا إلى سحب مشروعها(1).

هذا وقد عارضت اسرائل في البداية انسحاب بريطانيا من الخليج، ثـم عـادت وبدأت تروج لإحلال الولايات المتحدة الأمريكية مكانها، كما كانـت أمريكـا عـام 1961م قد عمدت إلى صياغة جديدة لسياستها في منطقة الشرق الأوسـط، وذلـك تنفيذاً لما يسمى بـ " مبدأ أيزنهاور " أو نظرية ملء الفراغ التي أعلنهـا الـرئيس الأمريكي أيزنهاور في شباط / فبراير 1957م، والـذي هـدف لإحـلال القـوات الأمريكية محل القوات البريطانية بعد انسحابها من الخليج العربي والشرق الأوسط، وفعلاً تمكنت الولايات المتحدة من نشر وتدعيم نفوذها في منطقة الخليج العربي(2)، وما أن جاء موعد الانسحاب البريطاني من المنطقة في بداية السبعينات حتى كانـت الولايات المتحدة أبرز قوة عالمية متواجدة في الخليج العربي. وهذا يـشير إلـى أن بريطانيا لم تتخذ قرار الانسحاب من الخليج إلا بعد أن نسقت ذلك جيداً مع الولايات المتحدة.

4.4 الموقف السعودي من الانسحاب البريطاني:

كانت المملكة العربية السعودية قد اتجهت إلى توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وقد أوجدت هذه العلاقة وضعاً جديداً في الخليج، إذ لم يعد لبريطانيا الدور الوحيد في المنطقة، وما أن جاء تـاريخ اعـلان بريطانيا للانسحاب من الخليج، حتى تأكدت هيمنة أمريكا الاقتـصادية وزعامتهـا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، فوثقت علاقاتها بملوك آل سعود، وتبنت موضوع الدفاع عن السعودية باعتباره مسألة حيوية، كما زاد قبول السعودية لمبدأ أيزنهـاور

---

(1)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص48

(2)الجهني، عيد بن مسعود: صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربـي، ط1، مركـز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، الرياض 2001م، ص66. سيشار إليه لاحقاً بـ: الجهني، صراع النفط العالمي.

ظهور أمريكا بدور قوي في المنطقة، وضعف في المقابل الدور البريطاني، وتحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي استطاعت أمريكا التغلغل كليا في منطقة الخليج[1].

نتيجة لذلك كانت السعودية تحبذ الانسحاب البريطاني، وترى أن على بريطانيا تغيير خططها نحو المنطقة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حينما اعتبرت أن بقاء الوجود العسكري البريطاني في المنطقة بعد عام 1971م، سيكون شكلاً من أشكال الاستعمار وسيعطي مبرراً للثوريين في العراق وفي ظفار لإبراز صداقة للاتحاد السوفيتي والصين لشعوب المنطقة، كما سيقوي العناصر المتطرفة في المنطقة[2].

وعندما سئل الملك فيصل عن رأيه في حال طلب حكام إمارات الخليج استمرار الوجود العسكري البريطاني في المنطقة، أجاب بأنه على الحكومة البريطانية أن تكون حازمة معهم، وان لا تعطيهم سبباً للتفكير في احتمال أي تغيير في موضوع الانسحاب، وهذا ضروري بصفة خاصة لتفادي أي تراخ في جهوده الرامية لإنشاء إتحاد بين اماراتهم، وأضاف أنه ليس لديه اعتراض على تأجيل الانسحاب النهائي لعدة شهور، إذا اتضح أن هناك حاجة ماسة لذلك[3].

5.4 الموقف الكويتي من الانسحاب البريطاني:

توافقت وجهة نظر الكويت مع السعودية في ضرورة انهاء الوجود العسكري البريطاني في المنطقة بعد عام 1971م، حيث نجد أن الكويت قد اتجهت بعد أزمة عام 1961م مع العراق، إلى اقامة علاقات رسمية مع الاتحاد السوفيتي بدءاً من عام 1963م، إذ اشترت منه أسلحة لتقليل ضغط وخطورة الاتحاد السوفيتي المعادي، ولكسر الاحتكار الغربي لتوريد الاسلحة للكويت، كما انها قامت في عام 1971م بإلغاء معاهدتها مع بريطانيا في محاولة منها لإثبات انها لا ترتبط بأي علاقات

---

(1)أبو جاموس، الاستراتيجية الأمريكية، ص65-66

(2)الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، ص279

(3)الرشيدي، كاتب فهد بن براك: العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي 1961 2002م (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2013م، ص64. سيشار إليه لاحقاً بـ: الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية.

استعمارية، واتجهت ايضاً لشراء معدات عسكرية من الولايات المتحدة وأوروبا دائرة بذلك ظهرها لبريطانيا[1]. وسياسة الكويت هذه تظهر لنا ازدواجية العلاقة التي انتهجتها الكويت منذ استقلالها حيث بنت علاقات مع المعسكرين الشرقي والغربي وأخذت تحاول ارضاء الجميع.

ليس ذلك وحسب بل نجد أن الكويت قد شددت بعد اعلان بريطانيا نيتها عن الانسحاب من الخليج في عام 1971م على عدم التراجع عن هذا القرار، فقد صرح الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت بالإنابة على أنه ينبغي على الحكومة البريطانية الالتزام بإعلانها السابق بسحب جميع القوات البريطانية من الخليج بنهاية عام 1971م، وأضاف أن أي تأخير أو تراجع عن القرار سيؤدي إلى أعمال تخريب وسيزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة[2].

6.4 موقف السعودية والكويت من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث عام 1971م:

بدأت الحكومة الإيرانية وبتخطيط مدروس مطالبتها بالجزر العربية الثلاث قبيل الانسحاب البريطاني، فقد قال عباس جعلت بري وزيـر الخارجيـة الإيرانـي "إن السيادة على الجزر ليست موضوع نقاش وانها مسألة أساسية لسلامة إيـران، وأن إيران مصممة على وضعها تحت سيطرتها عند جلاء البريطانيين عن الخليج "[3].

ولم تكن معاهدة الحماية التي ربطت بريطانيا بأمراء ساحل الخليج العربي تنتهي حتى استولت القوات الإيرانية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وجزء من جزيرة أبو موسى، فقبل يوم واحد من انتهاء المعاهدة في الأول من كانون أول لعام 1971م، وقبل يومين من الاعلان الرسمي لقيام دولة الإمارات

---

(1)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص66.

(2)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص62.

(3)محمد، زهير قاسم: احتلال الجزر العربية الثلاث وأثرة على العلاقات الإماراتية – الإيرانية 1971م، مجلة سر من رأى، المجلد 8، العدد 29، السنة الثامنة، آذار 2012م، ص 131. سيشار إليه لاحقاً بـ: محمد، احتلال الجزر العربية الثلاث.

العربية المتحدة في الثاني من كانون أول، هاجمت قوة من الجيش الإيراني تقدر بـ 500 جندي من سلاح البحرية، جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى في الساعة الخامسة والنصف من يوم الاثنين الموافق 30 تشرين ثاني / نوفمبر 1971م، واستولت على الجزيرتين بالقوة كما انها احتلت نقاط مهمة من جزيرة أبو موسى(1).

ويبدو أن إيران قد هدفت من احتلالها لهذه الجزر قبل نشوء دولة الإمارات اضعاف احتمالية مطالبة الإمارات بالجزر بحجة أن الاحتلال تم قبل اتحاد الامارات العربية المتحدة، ومع ذلك أدت أنباء الاحتلال العسكري الايراني للجزر إلى قيام العديد من المظاهرات في إمارات رأس الخيمة والشارقة طالبت بانسحاب إيران وهاجمت مصالحها والمصالح البريطانية، كما قامت الإمارات بتقديم احتجاج للحكومة البريطانية لعدم تحملها مسؤوليتها تجاه هذا الاحتلال، وطالبت جامعة الدول العربية 21 كانون ثاني / ديسمبر 1971م ببحث موضوع العدوان، واتخاذ اجراءات ضد إيران كقطع العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية معها(2).

أما موقف الإمارات الرسمي فقد عبر عنه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة آنذاك، حيث قال " فإننا سنواصل العمل لاسترجاع جزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الوطن، وحقاً من حقوقنا الوطنية الراسخة "(3).

وما يهمنا هو موقف المملكة العربية السعودية والكويت من قضية الاحتلال الإيراني لهذه الجزر، حيث تشير معطيات الأحداث إلى اتفاق كل من السعودية والكويت على مساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، ورهنت المملكة والكويت علاقاتهما بإيران باستعادة الإمارات لجزره المحتلة، إذ نجد أن السعودية فور إعلان

---

(1)محمد، احتلال الجزر العربية الثلاث، ص132.

(2)المومني، محمد خالد ؛ شنيكات، خالد حامد: رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجـزر العربية " طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى "، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعيـة، المجلد 5، العدد1، 2012م، ص72. سيشار إليه لاحقاً بـ: المومني، رؤية شاملة.

(3)المومني، رؤية شاملة، ص72.

احتلال إيران للجزر عبرت في بيان رسمي عن دهشتها لاحتلال إيران للجزر، واستخدامها القوة في الاحتلال، وطالب البيان الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في موقفها حتى يسود السلام والاستقرار في المنطقة، وأعلنت المملكة أنها ستبذل جهودها في سبيل إيجاد حل سلمي للمشكلة عن طريق المفاوضات، لكن لم تتخذ السعودية موقف حازم ضد العدوان الإيراني على الجزر الإماراتية، كما أن رد الفعل الشعبي السعودي اتسم بالصمت في الوقت الذي قامت فيه احتجاجات رسمية وشعبية متعددة في بعض الدول العربية[1].

وعلى الرغم من محاولات السعودية لاستغلال علاقاتها بإيران آنذاك لحل مشكلة الجزر إلا أن إيران لم تعط اهتماماً لتلك المساعي، فعندما قام " عباس علي " وزير الخارجية الإيراني بزيارة للرياض في تموز / يوليو 1973م، أثار الملك فيصل بن سعود معه قضية الجزر، حيث أصر الملك على أن يتم حلها على نحو مرض لشيوخ الإمارات، لكن الوزير الإيراني، رد بقوله ان طهران لن تسمح لأي شخص لطرح مزاعم، حول ما تعتبره إيران " أرضاً خاصة بها "[2].

أما بالنسبة للكويت فقد جاء رد فعلها سريعاً على نبأ الاحتلال، حيث استدعى وزير الخارجية الكويتي، القائم بالأعمال الإيرانية في الكويت وأبلغه احتجاج الكويت على احتلال إيران للجزر الثلاث، كما قام مجلس الأمة الكويتي بعقد جلسة طارئة في 30 تشرين ثاني / نوفمبر عام 1971م وطالب فيها النواب حكومة الكويت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، إلا أن الحكومة الكويتية ترددت على الرغم من الغضب الشعبي الذي عم الشارع الكويتي، من قطع علاقاتها مع إيران، واتخذت بدلاً من ذلك قراراً رمزياً لإرضاء شعبها بسحب سفيرها من طهران[3].

وفي 11 كانون أول / 1971م عاد مجلس الأمة الكويتي لبحث مشروع قطع العلاقات مع إيران، والذي قد طرحه في جلسة 30 تشرين ثاني / نوفمبر، وأجاز المجلس بالإجماع قرار يدعو الحكومة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية

(1)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص404.

(2)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص69.

(3)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص168.

بإيران وبريطانيا وأمريكا، وفرض سلسلة من العقوبات على تلك الدول، منها تأميم اصولها في صناعة النفط في البلاد، واستخدام النفط كسلاح، وسحب الأموال الكويتية من بريطانيا، ووقف هجرة الإيرانيين للكويت، وإبعاد المهاجرين الإيرانيين غير الشرعيين، ودعم حركات التحرر الوطني في الخليج[1].

إلى جانب ذلك استمر الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت، يعلن مراراً استنكار الكويت للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، وبذل الجهد أينما كان ممكناً لحل مشكلة الجزر سلمياً.

وعلى صعيد العمل السعودي والكويتي المشترك، فقد تمثل في مشاركة الدولتين في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية سنة 1971م، والذي قـرر التأكيـد علـى عروبة الجزر الثلاث، وانها جزء من الوطن العربي بحكم الموقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية، وأن السيادة لأصحابها العرب، كما أكد المجلس علـى أن هـذا الاحتلال لجزء من الأراضي العربية بالقوة يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويخالف ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأكدت الدولتين مع بقية الأخوة العـرب على تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدوليـة وإدانتهـا لتنكرهـا لارتباطاتها، وضرورة إعادة إيران النظـر بمواقفهـا إذا أرادت إعـادة علاقاتهـا معها[2].

نلاحظ مما سبق أن الموقف السعودي الكويتي من إقدام إيران علـى احـتلال الجزر العربية الثلاث، تمثل بالدهشة والاستنكار في البداية، ثم بعد ذلـك حاولـت الدولتين ايجاد حل سلمي للمشكلة عن طريق الجامعة العربية، وعن طريق توجيـه النداءات لإيران لإنهاء الاحتلال، عدا ذلك لم تتخذ الدولتين حتى نهاية فترة دراستنا أي إجراء فعال ممكن أن يؤثر على إيران ويدفعها لإعادة الجزر العربية.

---

(1)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص67.

(2)المومني، رؤية شاملة، ص75.

7.4 دور السعودية والكويت في اتحاد الإمارات العربية 1968 – 1971م :

جاء إعلان بريطانيا في كانون ثاني / يناير 1968م عن عزمها على الانسحاب من الخليج العربي في أجل لا يتجاوز نهاية عام 1971م بعد وجود استمر لقرابة مائتي عام، عاملاً هاماً ومشجعاً لحكام إمارات الخليج الخليج العربي التسع وهي: البحرين وقطر وإمارات الساحل السبع (أبو ظبي ودبي وأم القوين ورأس الخيمة وعجمان والشارقة والفجيرة)، واستجابة لها التفكير سارع كل من حاكم أبو ظبي ودبي في 19 شباط / فبراير 1968م إلى توقيع اتفاقية نصت على قيام اتحاد فيدرالي بين إماراتيهما، ودعوة بقية إمارات الساحل الخمس وكذلك حاكمي قطر والبحرين للتشاور حول مستقبل إماراتهم، والاتفاق على عمل موحد، وقد لاقت هذه الدعوة ترحيباً من حاكمي قطر والبحرين(1).

نتيجة للاتفاق الأولي لحكام الإمارات التسع على العمل المشترك تم عقد اجتماع في دبي حضره حكام الامارات التسع في الفترة ما بين 25-26 شباط 1968م، وقد أسفر الاجتماع عن صدور "اتفاق دبي" الذي يقضي بقيام اتحاد بين الإمارات التسع باسم "اتحاد الامارات العربية"، على أن يعمل به من 30 آذار / مارس 1968م، وقد تبع إعلان اتفاق دبي سلسلة من المشاورات بين حكام الإمارات لعقد المجلس الأعلى للاتحاد، ونجح المجلس الأعلى للاتحاد من عقد اجتماعه الأول في أبو ظبي في الفترة 25-26 أيار / مايو 1968م إلا أن الاجتماع انتهى دون أن يتخذ الحكام التسعة أي قرار ايجابي وذلك بسبب الاختلاف بينهم على مجموعه من المسائل مثل توحيد النقد وإعداد شعار الاتحاد وعلمه ونشيده، وتحديد مبلغ مؤقت لمواجهة النفقات التأسيسية الأولية للاتحاد وأمانته العامة، وصدرت قرارات المجلس الأعلى بالإجماع وارتأى المجتمعون إلى ضرب موعد لاجتماع قادم يعقد في أبو ظبي في تموز / يوليو 1968 (2).

---

(1)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص429.

(2)الريس، رياض نجيب: صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربي بين 1968 – 1971م)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2004م، ص39-42. سيشار إليه لاحقاً بـ: الريس، صراع الواحات والنفط.

في هذه الأثناء كانت المملكة العربية السعودية والكويت تراقب ما يحدث بين الأشقاء مباركةً اتفاقية دبي في شباط / فبراير 1968م، حيث عبرت السعودية عن موقفها من الاتحاد في البيان المشترك الذي صدر بالرياض عقب زيارة حاكم قطر والذي جاء فيه تأييد الطرفان للاتحاد الذي قام بين إمارات الخليج، والذي من شأنه تأمين استقرار وأمن المنطقة، وقد أبدى جلالة الملك فيصل استعداد حكومته لزيادة التعاون الاقتصادي والفني والثقافي مع دول الاتحاد، كما جاء في البيان المشترك عقب زيارة الملك فيصل لدولة الكويت الصادر في 12 نيسان / ابريل 1968م، ما نصه " تدارس العاهلان مستقبل الأوضاع في الخليج، فإنتهياء إلى أن الاتحاد الذي قام بين إمارات الخليج من شأنه استمرار أمن المنطقة وسلامتها وضمان استقلالها واتفقا على دعم هذا الاتحاد "[1].

وعندما شعرت السعودية والكويت باختلاف حكام الإمارات التسع بعد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاتحاد في أيار / مايو 1968م، سارعت الكويت بالتدخل لمنع شقة الخلاف من الاتساع، حيث قام الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي بجولة خليجية في الفترة من 22-27 حزيران / يونيو، اجتمع خلالها مع حكام الإمارات التسع بغرض إزالة الخلافات القائمة بينهم، وقد أثمرت هذه الجهود عن عقد الحكام التسع لاجتماعهم الثاني في أبو ظبي في الفترة من 6-7 تموز / يوليو 1968م، وإجماعهم على اختيار الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للدورة وفقاً للتسوية الكويتية، وكان من أهم قرارات هذا الاجتماع تشكيل مجلس اتحادي مؤقت وتحديد اختصاصاته[2].

وعندما أثير في عام 1969م مسألة مطالبة إيران بالبحرين، وطلبت إيران بأن تجتمع بمبعوثين من البحرين في جنيف في محاولة لحل الموضوع، شاركت السعودية والكويت بدبلوماسيين في تلك الاجتماعات التي امتدت فترة زادت على ثلاثة أشهر، لكن دون أن تتوصل إلى شيء، ثم استطاعت الكويت أن تقنع بريطانيا بالبحث عن حل لمشكلة البحرين عن طريق الأمم المتحدة بحيث يرسل الأمين العام

---

(1)مهنا، في الخليج العربي، ص454.

(2)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص72.

للأمم المتحدة مبعوث خاص للبحرين يقوم بتقصي الحقائق وبمهمة ذات نوايا حسنة، يرفع بعدها تقريراً للأمين العام، ليرفعه بدوره لمجلس الأمن للموافقة عليه وإقراره، واستطاعت بريطانيا من اقناع إيران بالحل الكويتي تحت الضغط السعودي، حيث رفضت السعودية ما طرحته إيران من إجراء استفتاء في البحرين، وفعلاً قدم المبعوث للبحرين وأقام فيها ثمانية عشر يوماً، وصدر تقريره لمصلحة عروبة البحرين واستقلالها وكان ذلك في أيار / مايو 1970م، وبذلك استطاعت الكويت وبمساندة سعودية من حل مسألة البحرين مع إيران بالوسائل السلمية(1).

نعود لموضوع اتحاد الإمارات العربية، فبعد اجتماع تموز 1968م وحتى مطلع عام 1970م، تواصلت اجتماعات حكام الإمارات التسع، كـذلك تـم عقـد خمـس اجتماعات للمجلس الأعلى للاتحاد في الفترة من أيلـول / سـبتمبر 1968م إلـى حزيران / يونيو 1969م، إلا أن جميع هذه النشاطات لم تسفر عن اتفـاق لوضـع ميثاق نهائي للاتحاد، نتيجة لذلك اقترحت الكويت في كانون ثاني / ينـاير 1970م عقد مؤتمر قمة مصغر في الكويت، يحضره العراق والـسعودية بالإضـافة إلـى الكويت، ويستهدف هذا المؤتمر دفع الإمارات إلى اتفاق حول صيغة اتحادية تـوفر الاستقرار للمنطقة وتسهل الانسحاب البريطاني، إلا أن الـسعودية ردت باعتـذارها عن المؤتمر ما دام العراق سيحضر، لعدم رغبتها في الاجتماع مـع العـراق فـي الوقت الحاضر، وذلك لخلافات الحدود بينهم، وبـذلك اجهـضت محاولـة القمـة الكويتية(2).

وفي كانون ثاني / يناير 1971م اتفقت كل من السعودية والكويت على تشكيل وساطة سعودية – كويتية، لإيجاد مخرج لمسألة اتحاد الإمارات العربية، وعندما تقرر بدء الوساطة الثنائية لإعمالها، أرسل الملك فيصل في 14 كانون ثاني / يناير 1971م رسالة لحكام الإمارات العربية، جاء فيها " إلى حكام الإمارات العربية عند بدء الوساطة السعودية الكويتية.. وجدنا مع إخواننا في الكويت أنه من المصلحة أن يتوجه إليكم سمو الأخ نواف بن عبد العزيز مع الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية

---

(1)الريس، صراع الواحات والنفط، ص212-213.

(2)الريس، صراع الواحات والنفط، ص308-309.

الكويتي لينقلا إلى سموكم مرئياتنا مع إخواننا في الكويت بخصوص هذا الاتحاد الذي نعتبره الأساسية التي يرتكز عليها مستقبل أمن الخليج وازدهاره " [1].

وبعد أن تنقلت البعثة السعودية الكويتية المشتركة في الفترة من كانون ثاني إلى نيسان 1971م في إمارات الخليج، اقترحت الحلول التالية لقيام الاتحاد[2]:

1- أن تتساوى جميع الإمارات في التمثيل داخل المجلس الاتحادي خلال السنوات الأربع الأولى.

2- تكوين جيش اتحادي.

3- أن تسهم كل إمارة في الميزانية الاتحادية بنسبة 10% من دخلها.

4- أن تكون أبو ظبي عاصمة مؤقتة، وأن يحدد موقع العاصمة الدائمة في وقت لاحق.

5- أن يتولى الاتحاد مسؤولية الجمارك والموانئ.

وقامت حكومة الدولتين السعودية والكويتية بإرسال هذه المقترحات إلى حكام الإمارات التسع في 14 نيسان / ابريل 1971م، كما أرسلت نسخة منها إلى الممثل الشخصي لوزير الخارجية البريطاني في الخليج، وبعد عشرة أيام من تاريخ إرسال المقترحات بدأت كل من السعودية والكويت تتلقي ردود حكام الإمارات والذين كانت لهم وجهات نظر مختلفة واقتراحات متعددة لتعديل بنود مقترحات التسوية السعودية – الكويتية، وقد أظهرت ردود حكام الإمارات مدى الانقسام والتنافس بين إمارات الخليج التسع، وأثر القوى الإقليمية في التأثير عليها وخاصة إيران، وعلى الرغم من ذلك استمرت السعودية والكويت في وساطتهما إلى يوم إعلان البحرين استقلالها كدولة ذات سيادة في 14 آب / أغسطس 1971م، ثم تبعتها قطر بإعلان استقلالها في الأول من أيلول / سبتمبر 1971م[3].

---

(1)مهنا، في الخليج العربي، ص458.

(2)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص73.

(3)عبد العزيز، محمد الحسيني: حضارة الكويت ودول الخليج العربـي، ط2، منـشورات دار السلاسل، الكويت 1975، ص202. سيشار إليه لاحقاً بـ: عبد العزيز، حضارة الكويت.

وباستقلال البحرين وقطر أعلن رسمياً عن إخفـاق محاولـة إيجـاد الاتحـاد التساعي، وإخفاق الوساطة السعودية الكويتية في تذليل الخلافات وتقريب وجهـات النظر بين حكام الإمارات الخليجية حول نصوص اتفاقية الاتحاد، وبـدأت الأنظـار تتوجه إلى إمكانية قيام إتحاد سباعي بديل عن الاتحـاد التـساعي، وفعـلاً عقـدت الإمارات السبع اجتماعاً لها في دبي في 2 كانون أول / ديسمبر 1971م وتوصـل من خلاله الحكام إلى إتفاق لتكوين إتحاد جديد باسم " دولة الإمارات العربية المتحدة "، وتكون الإتحاد من ست إمارات حيث تم استثناء إمارة رأس الخيمة بسبب مطالبها بالمساواة مع أبو ظبي ودبي في عدد المقاعد في المجلس الوطني الاتحـادي، وتـم إنهاء المعاهدة الخاصة التي كانت تربط بين هذه الإمارات وبريطانيـا، وفـي 10 شباط / فبراير 1972م انضمت إمارة رأس الخيمة للاتحاد بعـد أن تنازلـت عـن مطالبها(1).

هذا وقد أثار إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ابتهاجاً لـدى الكويـت والسعودية، لأنها اعتبرت هذا الاتحاد تتويجاً لجهودهمـا المتواصـلة بـدعم هـذه الإمارات وتوجيهها نحو الاتحاد، ولو أن الـسعودية تحفظـت فـي البدايـة علـى الاعتراف بدولة الإمارات كعضو كامل في جامعة الدول العربية نظـراً للخلافـات بينهما حول ملكية واحات البريمي التي تم تسويتها بينهما عام 1974م.

8.4 وحدة الرؤى والمواقف السعودية – الكويتيـة تجـاه القـضية الفلـسطينية والصراع العربي الإسرائيلي:

وقفت المملكة العربية السعودية والكويت موقفاً ثابتاً تجاه القـضية الفلـسطينية وتأتي هذه المرحلة من 1961-1982م استمراراً لمواقفهم السابقة بدءاً مـن نـشوء القضية الفلسطينية، والمتمثلة في الدعوة إلى ضرورة استعادة الفلسطينيين لأراضيهم التي اغتصبها الصهاينة، وتكوين دولتهم وفق إرادتهم الحرة علـى كامـل الأرض الفلسطينية، وأصبحت هذه القضية ذات أثر فعال في سياسة الـدولتين الخارجيـة، لتأييدهما المطلق للشعب الفلسطيني، من منطلق أنهم أولو الحق في ديارهم تاريخيـاً

(1)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص432-433.

وقانونياً، بالإضافة إلى أنهم عرب ومسلمون، وقد شهد عقد السبعينات تزايد الاهتمام السعودي – الكويتي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي لدرجة كبيرة، حتى دفعت بعض الخبراء للحديث عن انتقال مركز هذا الصراع إلى الخليج، ودفعت آخرين للحديث عن ما تم تسميته بـ " الحقبة السعودية " في قيادة النظام العربي(1).

فعلى الصعيد المشترك شاركت كل من السعودية والكويت في مـؤتمر القمـة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية ما بين 5-11 أيلـول / سـبتمبر1964م، وأقرتا إلى جانب دول الجامعة إنشاء منظمة التحرير الفلـسطينية برئاسـة أحمـد الشقيري، وقد مثل السعودية في ذلك المؤتمر الأمير فيصل بن عبد العزيـز ولـي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ورصد المؤتمر للمنظمة مخصصات ماليـة تعينهـا على إقامة مؤسساتها الخاصة وجيشها الخاص، التزمت الكويت بدفع مبلغ مليـوني جنيه استرليني منها(2).

ثم اشتركت السعودية والكويت في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم مابين 29 آب / أغسطس – 2 أيلول / سبتمبر1967م، وأقر في هذا المـؤتمر مـساندة دول المواجهة في إزالة آثار العدوان، وخلال حرب تشرين أول / أكتوبر 1973م، اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت بتاريخ 17 تشرين أول / أكتوبر وكان جيشا مصر وسوريا وقد نجحا لأول مرة في تاريخ الحروب العربية الإسـرائيلية فـي فـرض معطيات جديدة على واقع الحروب العربية الإسرائيلية مما جعل المناخ مناسباً عربياً لاستخدام سلاح النفط، فقررت دول الخليج تخفيض الإنتـاج بنـسبة 5% تتـصاعد تدريجياً كل شهر، واعتبر إنتاج شهر أيلول 1973م القاعدة التي يتم التخفيض قياساً عليها، ولكن قرار المساعدات الأمريكية الكبير في اليوم التالي 18 تـشرين أول / أكتوبر لإسرائيل وبخاصة الأسلحة المتطورة التي غيرت اتجاه الحرب، رفع نـسبة الحظر خلال أيام إلى 22%، واتفقت الكويت والمملكة العربية السعودية على حظر تصدير النفط لأمريكا، ثم اتفق فيما بعد على حظر تصديره لهولندا التـي اتخـذت

---

(1)Pearson، Intreraction in an International Political Subsystem: The Middle : East، 1960-1964, PP94-95.

(2)العازمي، العلاقات السعودية الكويتية، ص83 .

موقفاً أكثر غلواً من أي دولة أخرى في تأييد إسـرائيل حيـث جابـت شـوارعها المظاهرات المعادية للعرب[1].

وهكذا استخدم النفط لأول مرة كسلاح سياسي، مما أدى إلى ارتفاع سعره بما يعادل أربع مرات ولقد بث الحظر الذي استمر لمدة خمسة شهور رعباً شديداً لدى الدول المستهلكة لاعتمادها على بترول العرب، وكان استمرار هذا الحظر وربطه بالصراع العربي الإسرائيلي يعني بشكل مباشر حصاراً اقتصادياً خانقاً لمجموعة هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[2]. وكانت الكويت قد خفضت إنتاجها من (3500) ألف برميل يومياً في شهر أيلول/ سبتمبر ما قبل الحرب، إلى (2600) ألف برميل يومياً بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر، في حين خفضت السعودية إنتاجها من (8600) ألف برميل يومياً، إلى (6300) ألف برميل يومياً[3].

أما على الصعيد الفردي حرصت المملكة العربية السعودية على الوقوف إلـى جانب الأشقاء الفلسطينيين ودول المواجهة بكل ما تستطيع، فعنـد انـدلاع حـرب أكتوبر عام 1973م لم تكتف المملكة باستخدام سلاح النفط، بل بادرت بـأمر مـن الملك فيصل بإرسال وحدات من القوات المسلحة السعودية لدعم الجبهة الـسورية، حيث لم تمض على الحرب أيامها الأولى حتى أذاع الأمير سلطان بن عبد العزيـز وزير الدفاع والطيران بياناً رسمياً أعلن فيه المشاركة السعودية الفعلية في جبهـات القتال قائلاً " وبعد استطلاع رأي الأشقاء أمر جلالة الملك فيـصل بوصـفه القائـد الأعلى للقوات المسلحة بدعم الجبهة السورية وذلك بتحريك قوات.. لأداء الواجـب المقدس في المعركة القائمة هناك ليمتزج العربي السعودي مع الداء العربية دفاعـاً عن الشرف والكرامة واسترداد الأرض وتحرير المقدسات الإسلامية "[4].

وبعد حرب 1973م سعت المملكة لإيجاد حـل سـلمي للقـضية الفلـسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المـستقلة

---

(1)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص82.

(2)الجهني، صراع النفط العالمي، ص 270.

(3)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص83.

(4)الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص78.

ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، فقدم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عام 1981م عندما كان ولياً للعهد مبادرة للسلام عرفت باسمه " مشروع الملك فهد للسلام "، حيث طرحها على مؤتمر القمة العربية الثانية عشر في مدينـة فاس المغربية في 25 تشرين ثاني / نوفمبر 1981م وتبنتها القمة العربية في جلستها الثانية بالمكان نفسه بعد عشرة أشهر فـي 9 أيلـول / سـبتمبر 1982م، لتـصبح مشروعاً عربياً، واعتمد المشروع المبادئ الآتية[1]:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م بما فيها القدس العربية.
2- إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعـد عـام 1967م.
3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميـع الأديـان فـي الأمـاكن المقدسة.
4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة.
5- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
7- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

أما دولة الكويت فإنها لم تكن أقل دعماً وتأييداً من المملكة في نصرة القـضية الفلسطينية، فقد كان الاهتمام الكويتي بخصوص القضية الفلسطينية كمحور للسياسة العربية واضحاً في البيان الرسمي الأول للكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحـدة بعد دخولها الهيئة الدولية عام 1963م، حيث صرح الشيخ صـباح لأحمـد وزيـر الخارجية قائلاً " بأن الكويت ترفع صوتها.. ضد العهد الحزين والظلم الجائر الـذي

(1)العازمي، العلاقات السعودية الكويتية، ص83 .

يعيش تحته الشعب الفلسطيني.. العدالة والاتجاه الإنـساني نحـو كارثـة فلـسطين يشكلان العلاج الوحيد "[1].

ومع ظهور بوادر حرب عام 1967م، أصدر الأمير الراحـل الـشيخ صـباح السالم مرسوماً أميرياً في 28 أيار / مايو 1967م يقضي بإرسال لـواء اليرمـوك التابع للقوات الكويتية للاشتراك مع الجيوش العربية الأخرى في حربها ضد العـدو الصهيوني، وقد وصلت القوات الكويتية إلى القاهرة يوم 30 أيار / مـايو 1967م، كما أنها أوقفت تصدير النفط لأمريكا وبريطانيا بعد اندلاع حـرب تـشرين أول / أكتوبر 1973م لتأييدهما لإسرائيل[2].

وعندما وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978م أوقفت الكويت التبرعات التي كانت تدفعها لها باعتبارها من دول المواجهة[3]، وذلك ضمن سياسة تشجيع دول الجوار الفلسطيني على الاستمرار في نصرة القضية العربية المركزية.

9.4 موقف السعودية والكويت من قيام الثورة الإيرانية:

في 23 أيلول / سبتمبر شهدت معظـم المـدن الإيرانيـة حركـات احتجـاج ومظاهرات واسعة، نتج عنها مصادمات دموية بين المتظـاهرين وقـوات الأمـن، وأسفرت عن مقتل 90 شخصاً، وأطلق المعارضة على ذلك اليوم اسم " يوم الجمعة الأسود "، ثم بدأت بعد ذلك الأحداث تتسارع في طهران وانضمت المعارضة الدينية إلى جانب المعارضة السياسية، وفي تشرين أول / أكتوبر بدأت الإضرابات العمالية والمعنية تأخذ طرقها إلى المصانع ومؤسسات الدولة وشركات النفط، وحاول الـشاه مواجهة الأزمة عن طرق إقالة الحكومة وتكليف حكومة جديدة لكـن دون جـدوى، وفي يوم 16 كانون ثاني / يناير 1979م غادر الشاه محمد رضا بهلول البلاد دون رجعة بعد أن كان قد أعلن أن مغادرته للبلاد ستكون لفترة مؤقتة، وفي 1 شـباط /

---

(1)United Nations, official Records Genral Assembly, Ny. 18th Session (September : 17-October 14,1963),P.11.

(2)العازمي، العلاقات السعودية الكويتية، ص84 .

(3)الأشعل، عبدالله: العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ط1، دار الـسلاسل، الكويـت 1990م، ص32-33. سيشار إليه لاحقاً بـ: الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون.

فبراير 1979م عاد الإمام أية الله الخميني للبلاد وكان يقيم في باريس، ليعلن في 11 شباط / فبراير 1979م عن قيام نظام حكم جديد في البلاد عرف باسم " الجمهورية الإسلامية "[1] ، وذلك بعد الاستفتاء العام الذي تم في البلاد ولقي تجاوباً شعبياً مـن قبل الجماهير الإيرانية وبأغلبية 98.2% من مجموع الأصوات[2].

وبذلك تحررت إيران رسمياً من نظام حكم الشاة، الذي شكلت إيران في عهده حلقة أساسية في سلسلة تحالفات الحرب الباردة من خلال سعي واشنطن إلى تنمية دور إيران العسكري لتجعلها تؤمن دور شرطي منطقة الخليج، وجعلها عامل ضمان رئيس لاستقرار الخليج، ولضمان استمرار تدفق النفط نحو الغرب، وكان الشاه راغباً في لعب دور شرطي الخليج ورفع مكانة إيران وتقوية مركزها، وقد أدى توافق المصالح الأمريكية والإيرانية هذه إلى تدفق الأسلحة الأمريكية إلى إيران[3].

من هنا غمر العرب فرحة واسعة، يوم الإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية، لأنهم تخلصوا من أحد أعدائهم الذي لطالما شاطرهم العداء، وبمجيء الخميني علقوا عليه الآمال بقيام أخوة عربية إيرانية تعمل متحدة لمواجهة أعداء العروبة والإسلام، وكان السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في طليعة اولئك الذين أبرقوا بتهنئة النظام الجديد في إيران وقد جاء في برقيته تلك قوله : " طريقنا إلى القدس قريباً إن شاء الله "، فرد عليه مندوب الخمينـي قائلاً : " إلى اللقاء فوق جبل المكبر بالقدس الشريف "[4]. هكذا استقبل العرب نظام الخميني، ولكن ماذا حدث بعد ذلك ؟!.

---

(1)الأجرب، حسين: جذور حرب الخليج، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمـان 1986م، ص18-21. سيشار إليه لاحقاً بـ: الأجرب، جذور حرب الخليج.

(2)الرشيدي، منصور عبد الرحمن: الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربيـة إقليميـا 2003-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2012م، ص51. سيشار إليه لاحقاً بـ: الرشيدي، الدور الجديد لمجلس التعاون.

(3)أبو جاموس، الاستراتيجية الأمريكية، ص67.

(4)الأجرب، جذور حرب الخليج، ص21.

بعد أقل من شهر من إعلان الجمهورية الإسلامية جاء رد ثوار الخميني على فرحة العرب وابتهاجهم للثورة الإيرانية، وعلى تهنئتهم للخميني، فخلال الاحتفال الرسمي الذي أقيم احتفالاً بإعلان الجمهورية الإسلامية في مدينة عبدان ضمن منطقة الأهواز العربية في 17 آذار / مارس 1979م خطب محمد مهدي موجهاً حديثه للعرب قائلاً " فيا إخواننا المسلمين العرب لا تغتروا بعربيتكم بمكيتكم بمدنيتكم، ويا أصحاب الرسول لا تغتروا لكونكم في بلد الرسول.. لنا خطوتان مباركتان، الخطوة الأولى أن نبني الجمهورية الإسلامية في إيران، نزيل الكوارث والعراقيل التي تحول بيننا وبين تحقيق أمنيتنا وهي الجمهورية الإسلامية، وبعدما كمل الأمر قمنا وثبتنا على أقدامنا سوف ينتقل المجاهدون المسلمون إلى القدس وإلى مكة المكرمة وإلى أفغانستان وإلى مختلف البلاد لتحقيق أمنية الرسول صلوات الله وسلامه عليه "(1).

هكذا احتفل أنصار الثورة الإيرانية، عين على إيران وعين على الخليج العربي، وهذا يعني أن وصول الخميني للسلطة لم يأتي بجديد تجاه العراق ودول الخليج، إذ استمرت نفس الرؤية الشاهنشاهية بالنسبة لدول الخليج العربي والعراق، بل بمجيئه تبدأ القلاقل والاضطرابات وأعمال التخريب في الخليج العربي، فماذا كان موقف السعودية والكويت تجاه هذه الثورة.

1- الموقف السعودي:

لم تتفاعل المملكة العربية السعودية في البداية مع مجريات أحداث الثورة الإيرانية، فقد صرح الأمير سعود الفيصل قبل الإعلان عن نجاح الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية بأيام وذلك بأن حكومته ليس لها سياسة بعينه تجاه التغيرات في إيران، إلا في حالة أن تؤدي مثل هذه التغيرات إلى تدخل أجنبي يكون من شأنه تغيير ميزان القوى في المنطقة(2).

---

(1)الغريب، عبدالله محمد: وجاء دور المجوس (الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية)، (د. ت)، ص344-346. سيشار إليه لاحقاً بـ: الغريب، وجاء دور المجوس.

(2)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص88.

وبعد نجاح الثورة الإيرانية، اعترفت دول الخليج العربي عامة ومنها السعودية بثورة الخميني، وأبرق زعماء أنظمة الخليج للخميني مهنئينه على نجـاح ثورتـه، وزار طهران وقم عدة وفود رسمية عربية وخليجية، فمن السعودية حمـل الأميـر عبدالله بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي رسالة من الملك خالد، إلى أية الله الخميني يهنئه فيها ويدعو إلى اتحاد الدول الإسلامية، ثم تلا تلك الرسالة قيام وفد يمثل المجلس الأعلى للمساجد بزيارة إيران في 15 نيسان / ابريل 1979م، وكان هذا الوفد يضم بالإضافة للعلماء السعوديين أعضاء من مختلف دول الخلـيج، وقد اجتمعوا مع الخميني في قم وهنأوه بنجاح ثورته، لكن الخميني قـابلهم ببـرود وكبرياء وقيل أنه شغل عنهم بأمور جانبيه، وتركهم جالسين وخرج[1].

هذا وقد صاحب الثورة الإيرانية تحرك ملحوظ لدى شيعة الخليج وخاصة في السعودية والكويت والبحرين، إذ أعطتهم الثورة إلهاماً، ومنحتهم قوة للتمرد على الأنظمة الحاكمة، فبعد فترة وجيزة من قيام الثورة الإيرانية، أسس بعض الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية " منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية "، وقد شملت هذه الأنشطة اعتداءات على دبلوماسيين سعوديين، والقيام بأعمال شغب محدودة داخل السعودية[2].

كما استغل الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية الحـوادث الداخلية التي وقعت في الحرم بمكة في غرة محرم 1400ه / 4 تشرين ثاني 1979م والتي تمثلت في قيام مجموعة من عناصر الجيش الـسعودي والحـرس الـوطني بمهاجمة واحتلال الحرم المكي، فقاموا بمظاهرات في المنطقة الشرقية من المملكـة العربية السعودية وقتلوا عدداً من رجال الأمن في القطيف، وقـد اسـتغلت إذاعـة طهران هذه المظاهرات فأخذت تطالب بإنصاف الشيعة، وزعمت أنهم يتعرضـون للإبادة والحرمان والتجويع، مما جعل السلطات السعودية تفسر ما حدث علـى أنـه مخطط إيراني لزعزعة الاستقرار في الخليج[3].

---

(1)الغريب، وجاء دور المجوس ص343 .

(2)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص464.

(3)الغريب، وجاء دور المجوس ص354.

وفي كانون ثاني / يناير 1980م أعلنت راديو طهران الناطقة بالعربية أن إيران أعدت مخططات لخلق قوى سياسية في تصدير الثورة الإسلامية، وعقب الشغب الذي حدث في المنطقة الشرقية في السعودية في شباط / فبراير 1980م، دعا راديو طهران بوضوح إلى الثورة ضد آل سعود(1).

وفي 21 آذار / مارس 1980م قال الخميني في خطاب له ألقاه ابنه نيابة عنه " يجب أن نبذل قصـارى جـهودنا لتصـدير ثورتنا إلى أجزاء أخـرى من العالـم وأن نتـخلى عن فـكرة حصـر الثورة داخل حدودنا "(2)، ثم توالت بعد تصريحات قادة النظام الجديد في هذه الفترة لتؤكد النهج العدواني التوسعي، فبنى صدر عندما كان رئيساً للجمهورية الإسلامية الخمينية والمعبر عن سياستها وقتها قال في تصريح له بتاريخ 24 آذار / مارس 1980م " ان إيران لن تنسحب من الجزر العربية الثلاث أو تعيدها وأن البلدان العربية : أبو ظبي، قطر، عمان، الكويت، السعودية، ليست مستقلة بالنسبة إلى إيران "(3).

نتيجة لتعاظم سلوك الثورة الإيرانية تجاه أنظمة دول الخليج، والنظام السعودي بصفة أساسية كونه كان مستهدفاً منها، يرى الدكتور محمد السعيد إدريس أن المملكة العربية السعودية، قد سلكت ثلاث وسائل لمواجهة الثورة الإيرانية وحربها السياسية، وهي(4):

1- القبول بتنسيق عسكري قوي مع الولايات المتحدة الأمريكية ودعم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بعد حالة الجفاء في العلاقات بين البلدين نتيجة للضغوط الأمريكية على السعودية للقبول باتفاق كامب ديفيد، حيث تقدمت الرياض بطلب عاجل بالمساعدة من واشنطن، فاستجابت له فوراً، بإرسال أربع

---

(1)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص464.

(2)الغزالي، عبد المنعم: مقالات وتقارير ودراسات عند العدوان الإيراني والطغيـان الخمينـي، مطبعة العمال المركزية، بغداد 1985م، ص 6. سيشار إليه لاحقاً بـ: الغزالـي، مقـالات وتقارير.

(3)الغزالي، مقالات وتقارير، ص6.

(4)إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص464-467.

طائرات حديثة جداً من طراز أواكس في 30 أيلول / سبتمبر 1980م، وذلك للمساعدة في توجيه الدفاع الجوي السعودي ضد أي هجوم إيراني محتمل.

2- استخدام سياسة نفطية تتسبب في إحداث أضرار ماليه فادحة لإيران وتعرقل قدراتها على استمرار الحرب والمواجهة، حيث لجأت المملكة إلى إغراق سوق النفط بكميات هائلة لتخفيض الأسعار.

3- اهتمام النظام الحاكم بإضفاء الشرعية الدينية عليه، من خلال تعزيز صورته كنظام مسلم، مصمم على تطبيق الشريعة الإسلامية وحماية الأماكن المقدسة.

2- الموقف الكويتي:

كان أية الله الخميني قد حاول الدخول إلى الكويت مع بداية انطلاق شرارة الثورة الإيرانية قادماً من العراق، وذلك في تشرين أول / أكتوبر 1978م، لكن السلطات الكويتية حالت دون دخوله، ليبعد مرة أخرى للعراق، وللتأكد من عدم دخوله البلاد كاف الشيخ جابر الأحمد الصباح وكيل وزارة الداخلية سليمان المشعان بالذهاب إلى الحدود العراقية الكويتية للإشراف على عملية المنع(1).

حيث في هذه الأثناء وبنما كانت الثورة الإيرانية تتعاظم، كانت الحكومة الكويتية حائرة ما بين معاداة الشاة وتقبل الخميني، لذلك اكتفت بمنع دخول الخميني لأراضيها واعتبار الثورة الإيرانية شأن داخلي لإيران، تتعامل معه حكومتها بالطريقة التي تراها مناسبة، هذا بالنسبة لموقف الحكومة أما بالنسبة لردود الفعل الشعبية الكويتية فقد اتسمت بالتأييد والمساندة للثورة، حيث أعجب الكويتيون في البداية بالإيرانيين وشعروا بالفخر لشجاعتهم وإرادتهم وعزيمتهم في إسقاط أعتى الأنظمة استبداداً في المنطقة، وصاحب تطورات الثورة تأثير غير متناه على الجماعات الشيعية في الكويت، إذ كانوا كأقلية يشعرون طوال تاريخهم بالاضطهاد والحرمان والخضوع للأغلبية السنية في الدولة(2).

وفي أيلول / سبتمبر 1979م قام أحمد عباس المهري – هو ابن السيد عباس المهري الذي عينه الخميني ممثلاً له في الكويت، كما أنه صهر الخميني وأحد

---

(1)الغريب، وجاء دور المجوس ص341.

(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص170.

زعماء جبهة الأهواز في عهد الشاه مع أنه كان يقيم في الكويت – بعقد ندوات في مساجد الشيعة في الكويت، وأخذ يثير من خلال ندواته قضايا سياسية واجتماعية مثل : المطالبة بإنصاف الشيعة، ونقد الحكومة وقضايا السكان، ونتيجة لتزايد شعبيته وتجاوب اليساريون والقوميون معه، وتزايد عدد الذين يحضرون ندواته الدورية، اضطرت السلطات الكويتية إلى اعتقاله لعدة أيام ثم قامت وزارة الداخلية بسحب جنسيات عباس المهري وابنه أحمد وخمسة عشر شخصاً آخرين من عائلة المهري وطردهم إلى إيران، وبعد ذلك منعت السلطات الكويتية المظاهرات، بل منعت الشيعة من دخول المساجد في غير أوقات الصلاة ومنعت الندوات[1].

وكانعكاس لازدواجية سياسة الكويت لاحتواء الهيجان الداخلي ولكسر جذورها الخارجية ولإقامة علاقات عملية أفضل والحفاظ على جسر الصلات للاتصال الرسمي مع طهران، زار وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد طهران في حزيران / يوليو 1979م كأول وزير خارجية خليجي يزور إيران، وأعرب الوزير عن ارتياحه لهذه الزيارة التي هدفت إلى بناء علاقات أفضل مع إيران، وفي نيسان / ابريل عام 1980م قام وزير الخارجية الإيراني صادق قطب زاده بزيارة الكويت مما ساهم في فتح قنوات الاتصال بين البلدين المجاورين[2].

وكاستجابة للتغيرات الإقليمية والأحداث الإيرانية بدأ النظام السياسي في الكويت يتبنى توجهاً إصلاحياً نحو المواطنين، فقامت الحكومة في شباط / فبراير 1980م بتشكيل لجنة قوامها 35 عضواً من أجل تنقيح الدستور ودعت إلى إجراء انتخابات مجلس الأمة المنحل من صيف 1976م، وقامت الحكومة بإعادة تشكيل المناطق الانتخابية بما يضمن زيادة العناصر التقليدية الموالية للحكومة في المجلس، ويقلل من العناصر المعارضة، كما قامت الحكومة بإعادة تنظيم قوى الأمن الداخلية نتيجة لاهتماماتها الأمنية الجديدة، فأبعدت الضباط الشيعة من المواقع الأمنية والعسكرية الحساسة[3].

---

(1)الغريب، وجاء دور المجوس ص351.

(2)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص92-93.

(3)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص174-175.

ح- دور السعودية والكويت في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي :

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة سياسية اقتصادية إقليمية، يضم في عضويته ست دول هي : المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والإمـارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة البحرين، وسلطنة عمان، ويهدف المجلس إلـى حفظ السلم في منطقته من خلال سياسة التهدئة، وتحقيق التنسيق والتكامل والتـرابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها، والبحث عـن تـسوية سلمية لمنازعات الاطراف الاخرى والمساهمة في تحقيـق الاسـتقرار والتعـاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة من خلال مساعي وبرامج المساعدات التي يقدمه، واستهدف المجلس في البداية مقاصـد اقتصـ ـ ـادية واجتمـ ـ ـاعية خالصـة ثم أضيـفت الأهـداف الامنـ ـية والتنسـيق السـياسي والدبلوماسـية لبرامـجه[1].

هذا ولم يكن إنشاء المجلس التعاون في أيار / مايو 1981م وليد اللحظة، وانما جاء نتيجة لمجموعة من العوامل والإرهاصات التي شـهدتها المنطقـة الخليجيـة خاصة، والعربية عامة، فبعد قرار بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج، وما تبعه من استقلال البحرين وقطر وقيام اتحاد الامارات العربية عام 1971م، تبلورت لدى دول الخليج فكرة توطيد أواصر العمل المشترك، كما أن التغيرات العربية وأبرزها التداعي والتآكل العربي وسقوط وحدة الأمن العربـي والحـرب الأهليـة اللبنانيـة ومعاهدة كامب ديفيد 1978م، وسقوط نظام الشاه في إيران عام 1979م وما تبعـه من توجه إيراني لإضعاف المنطقة الخليجية واحتياجاتها، كلهـا عوامـل أدت إلـى قناعة في أقطار الخليج العربي بأن الوقت يستدعي توافر تنظيم جماعي يكون عامل استقرار في المنطقة، وكانت الكويت والسعودية أول من تولد لديها الشعور بضرورة التوصل إلى صيغة مشتركة للعمل العربي[2].

وترجع الخطوات الأولى لإنشاء المجلس إلى عام 1975م، حينما كان الشيخ جابر الأحمد الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي آنذاك في زيارة إلى أبو

---

(1)الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص32-33.

(2)أحمد، تاريخ الوطن العربي، ص292-293.

ظبي في 16 أيار / مايو 1975م، بدعوة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، وبعد محادثات مطولة من الجانبين صدر بيان مشترك دعا في حينه إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين تجتمع مرتين في السنة الواحدة على الأقل(1).

وبعد عام على لقاء الشيخ جابر الأحمد الصباح برئيس دولة الإمارات، عـاد في شهر أيار / مايو 1975م ليدعو إلى وحدة الخليج بهدف تحقيق التعاون بين دول المنطقة في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد القائم على أسس سلمية ومتينة تخدم مصالح شعوب المنطقـة واستقرارها، وقد أصبح تصريح الشيخ جابر هذا بمثابة ركيـزة أساسـية لجميـع التحركات السياسية اللاحقة في سبيل التعاون، وعقد في نفس العام اجتماع في مسقط حضره وزراء خارجية دول الخليج العربي لمناقشة قضية أمن الخليج العربي إلا أن الاجتماع لم يسفر عن اجازات ذات أهمية(2).

وفي كانون أول / ديسمبر 1978م قام الشيخ سد العبدالله السالم الصباح ولـي عهد الكويت بزيارة إلى المملكة العربية السعودية والبحـرين وقطـر والإمـارات وعمان لمناقشة التعاون الخليجي، وأثمرت محادثاته التي أجراها مع هذه الدول إلى الدعوة لتحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلـى وحـدة دولهـم العربية التي تحتمها الروابط الدينية وآماني شعوبها في تحقيق مزيد من التقدم(3).

وفي الفترة من 14-16 تشرين أول / أكتوبر 1979م عقد في مدينة الطـائف وبمبادرة من المملكة العربية السعودية اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية الست، وناقش الاجتماع الدفاع المشترك والاستقرار السياسي لدول المنطقة، وذلـك علـى

(1)النبراوي، فتحيه ؛ مهنا، محمد نصر: الخليج العربي، منشأة المعارف، الاسـكندرية (د. ت)، ص449. سيشار إليه لاحقاً بـ: النبراوي، الخليج العربي.

(2)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص191.

(3)النبراوي، الخليج العربي، ص449.

خلفية التهديدات الإيرانية للدول الست، والتهديدات المحتملة لخطوط شحن النفط التي هي منبع استقرار وازدهار أنظمة دول الخليج[1].

غير أن بداية تبلور الفكرة بشكل نهائي في إنشاء مجلس التعـاون بـدأت مـع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان في تشرين ثـاني / نـوفمبر 1980م، وذلك عندما أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أميـر الكويـت الزعمـاء الخليجيين على التصور الكويتي لعمل خليجي مشترك في جميع المجـالات، واتبـع الشيخ جابر عمله هذا بإرسال وزير خارجيته صباح الأحمد لعرض التصور الكويتي الكامل على زعماء الخليج في جولة خاصة شملت جميع الدول الخليجية[2].

ومع بداية شهر كانون ثاني / يناير 1981م أرسلت الكويت مشروعها للتعاون الخليجي إلى جميع الدول العربية المعنية، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي فـي الطائف في الفترة من 25-28 كانون ثاني / يناير 1981م قام قادة الدول الخليجيـة بعقد مؤتمر قمة خليجية على هامش القمة الإسلامية حيث تم الإتفاق بينهم لأول مرة على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست، بما يضمن إبعاد منطقة الخلـيج العربية عن الصراعات الدولية والتهديدات الإيرانية[3].

وكان الملك فهد عندما كان ولياً للعهد آنذاك قد التقى بالشيخ صباح الأحمد، عند نهاية مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف، وتبادل الطرفان الاطروحات والآراء حول ضرورة تطوير التعاون الخليجي حول ضرورة تطوير التعاون الخليجـي، وطـرح الملك فهد فكرة ضرورة قيام مجلس أعلى للمسئولين الخليجيين، تبحث مـن خلالـه أطر التعاون والتنسيق بين دول، فتبلورت في ذهن الشيخ صباح من هـذه الفكـرة مشروعاً وحدوياً متكاملاً للتعاون بين مجموعة دول الخليج العربي[4].

---

(1)أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص192.

(2)النبراوي، الخليج العربي، ص450.

(3)رجب، يحيى حلمي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دار العروبـة للنـشر والتوزيـع، الكويت (د. ت)،، ص63-65. سيشار إليه لاحقاً بـ: رجب، مجلس التعاون.

(4)الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص121.

وفي 4 شباط / فبراير 1981م التقى في الرياض وزراء خارجية الدول العربية الخليجية الست لوضع هيكل تنظيمي لمشروع التعاون الخليجي المنشود، كما انهم ناقشوا مشروعاً تقدمت به السعودية لعقد اتفاقيات تعاون أمني ثنائي بينها وبين كل دولة من دول الخليج، وفي نهاية الاجتماع أصدروا بياناً أعلنوا فيه عن موافقتهم على إنشاء مجلس التعاون بين الدول الست نظراً لما يجمعها من عقيدة مشتركة وتشابه في الأنظمة، ووحدة في التراث، وتقارب في الحضارة، وتماثل في التكوين السياسي والسكاني[1].

وفي 25 أيار / مايو 1981م تم الإعلان رسمياً عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أثناء اجتماع رؤساء الدول العربية الست في مدينة أبو ظبي، وفي اليوم التالي لإعلان المجلس صدر بيان ختامي عن رؤساء دول الخليج يحدد الشكل الخارجي للمجلس، واتفق على أن يكون مقره في مدينة الرياض في السعودية وأن تكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول[2]، وفي أعقاب الاعلان عن إنشاء المجلس استغلت كل من السعودية والكويت علاقاتهما الخارجية في كسب تأييد الدول العربية والعالمية للمجلس، حيث قام وزير الخارجية الكويتي بزيارة إلى موسكو في أيار 1981م، والتي تربط الكويت بها علاقات دبلوماسية منذ عام 1963م، واستطاع الحصول على تأييد الاتحاد السوفيتي لقيام المجلس، حيث رأت موسكو أن من حق دول المنطقة الخليجية أن تعتمد على نفسها في الدفاع عن الخليج، أما السعودية فقد كانت تربطها دائرة واسعة من العلاقات الدبلوماسية وسبكة واسعة من التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية، كما أن السعودية لم تقطع علاقاتها بأمريكا وبريطانيا بعد حرب 1973م، وقد أكسبها ذلك كله مجالاً واسعاً للعب دور فاعل في الدفاع عن القضايا والمشروعات العربية ومنها مجلس التعاون[3].

(1)النبراوي، الخليج العربي، ص450.

(2)أحمد، تاريخ الوطن العربي، ص293 ؛ الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص196-197.

(3)الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص72-74.

مما تقدم نلاحظ أنه كان لكل من السعودية والكويت الدور الأوفر في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، فبعد أن لعبت الكويت والسعودية دوراً هاماً في محاولات انجاح تجربة اتحاد إمارات الخليج العربي عام 1971م، دفعها هذا النجاح للعب دور واسع في محاولات الوحدة العربية، ومن هنا جاء تطلعها لتطوير التعاون والتنسيق بين دول الخليج، فكان مجلس التعاون ثمرة جهد سعودي كويتي مشترك، إذ نستطيع القول بأنه إذا كانت فكرة المشروع كويتية، فإن ولادته ونشأته كانت سعودية.

الخاتمة

من خلال استعراض الأوضاع السياسية بين الكويت وإقليم نجد، ثم بعد ذلك مع المملكة العربية السعودية الثالثة؛ التي أسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، يمكن التوصل إلى العديد من الملاحظات لعل من أبرزها:

أولاً: إن تقسيم الحدود بين الكيانات العربية القائمة كان يخضع لنفوذ مشيئة الدول المهيمنة، ومنها الدولة العثمانية وبريطانيا، حيث قامت بريطانيا بتوقيع اتفاقية الحماية مع شيخ الكويت سنة 1899م، بالرغم من خضوع الكويت للسيادة العثمانية، وهذا يبرز التدخل البريطاني المبكر في منطقة الخليج، ورغبتها في توثيق علاقاتها مع الزعامات المحلية القائمة، فمن خل تواجدها في منطقة الهند، وإنشاء حكومة الهند الخاضعة للتاج البريطاني، وسعت نفوذها على امتدد سواحل المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، وقد سعت من خلال اتفاقية الحماية تثبيت أقدامها في منطقة الخليج، ومقاومة التغلغل العثماني، وبدأت هذه المحاولة لعزل قضاء الكويت عن ولاية البصرة العثمانية، ومن هنا برزت قضية الحدود، وبالرغم من سرية اتفاقية الحماية والإعلان عنها من جانب بريطانيا أنها تهدف لإقامة علاقات تجارية مع شيخ الكويت، إلا أن الدولة العثمانية اتخذت سلسلة من الإجراءات لإبقاء الكويت تحت التبعية العثمانية، وبخاصة أن كل من إقليم نجد والإحساء المجاورين للكويت كانا خاضعين للسيادة العثمانية؛ مما جعل كل من الطرفين البريطاني والعثماني يعملان على تعزيز موقفهما إزاء الكويت.

وينتهي الأمر بتوقيع الاتفاقية البريطانية العثمانية سنة 1913م، والتي أقرت بالسيادة العثمانية على الكويت دون وجود حاميات عثمانية، مع احتفاظ الدولة العثمانية ببعض المناطق، مثل: أم القصر، وصفوان وضمها إلى ولاية البصرة العثمانية، وعدم المساس بالامتيازات البريطانية المترتبة على اتفاقية الحماية، إلا أن الدولة العثمانية حرصت على إثبات الحدود بين الكويت وإقليم نجد العثماني.

وبقيت مسألة الحدود بين الكويت ونجد خاضعة للاعتبارات القبيلة واقتسام النفوذ على المواد الطبيعية من المياه والمراعي، وقد شهدت هذه الفترة التي أعقبت الاتفاقية نزاعات وحروب تارة مع أمير نجد الشمري، وبعد ذلك مع ابن سعود حتى تمكن من ضم الإحساء واسترداد نجد من ابن الرشيد، وقد أدى بروز ابن سعود ونفوذه إلى بعض التبدل في الموقف البريطاني من الكويت، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وتقلص النفوذ العثماني في منطقة الجزيرة؛ فقد قامت بمبادرة مؤتمر العقير وما أسفر عنه من توقيع اتفاقية العقير التي أدت إلى تراجع حدود الكويت مساحة (160) ميلاً، وإنشاء المنطقة المحايدة.

ويلاحظ أن مسألة الحدود كانت بيد بريطانيا والتي سعت لترتيب الأوضاع لخدمة مصالحها في كل من العراق والكويت والسعودية، من خلال استمالة الزعامات المحلية والكيانات السياسية الجديدة. وقد شكل التقسيم البريطاني المرجعية لحدود الدول فيما بعد.

وبالرغم من تراجع نفوذ بريطانيا في منطقة الخليج العربي، إلا أن ما أشرفت عليه من اتفاقيات وما رسمته من حدود بقي قائماً حتى بعد حصول الدول على استقلالها وسيادتها، ونشوء أوضاع إقليمية جديدة، وموازين قوى أثرت على الجيوسياسية في المنطقة، وبروز كيانات سياسية مؤثرة، وما رافق ذلك من أوضاع اقتصادية واجتماعية مع اكتشاف النفط، وأهمية المنطقة إستراتيجياً واقتصادياً لدى القوى العظمى مثل الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، والدول الأوروبية، ومن هنا جاء حرص الدول العظمى على إبقاء الكيانات القائمة، ودعم الاستقرار فيها لضمان تدفق النفط؛ لأن المنطقة تملك أكبر مخزون إستراتيجي للطاقة من البترول والغاز، كما أن تثبيت الحدود القائمة من شأنه الحيلولة دون الوحدة العربية التي

تضمن حماية المصالح والثروات، ومن هنا فإن هناك عدة عوامل أثرت على أوضاع الحدود، وبخاصة بين كل من السعودية والكويت، وهي:

1- الوجود العثماني: حيث كانت أغلب المناطق في شبه جزيرة العرب خاضعة للسيادة العثمانية، وكانت من خلالها تسعى إلى مد سيطرتها إلى مناطق مجاورة مستغلة الجانب الديني في تثبيت تبعيتها وأنها تسعى لمقاومة الوجود المسيحي الغربي.

2- التدخل البريطاني: والذي حاول استغلال الأوضاع من خلال اتفاقيات الحماية ومحاولة بسط النفوذ الاستعماري بعد الحرب العالمية الأولى، وإقامة علاقات مع الزعامات المحلية، سواء من خلال حكومة الهند، أو من وزارة الخارجية ووكئها السياسيين والمندوبين السامين.

3- دور الزعامات القبلية في مد سيطرتها من خلال المجال الحيوي واتي لم تتقيد بما ورد في الاتفاقيات، وتعاظم نفوذها وقوتها؛ مما مكنها من الظهور كقوى مؤثرة في تشكيل الكيانات السياسية في المنطقة.

4- إنشاء الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبد العزيز وجهوده في توحيد الجزيرة، وإنهاء الزعامات القائمة سواء في نجد أو الحجاز أو عسير.

5- دور أسرة آل صباح في الحفاظ على كيان الكويت والدفاع عن مصالحها ومحاولة التوفيق بين تبعية الكويت للدولة العثمانية وتوفير الحماية البريطانية لمصالحها.

6- الآثار المرتبة للحرب العالمية والأولى والثانية والتي ساهمت في انحسار بعض القوى التي خرجت مهزومة، وبروز قوى جديدة منتصرة.

7- بروز قوى جديدة في المنطقة أثرت على أوضاع الحدود في الكويت، مثل السعودية والعراق وإيران.

8- استقلال دولة الكويت والحصول على السيادة؛ مما مكنها من إقامة علاقة مع جيرانها تتماشى مع مصالحها.

9- إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي ساهمت في إقامة علاقة طيبة بين الدول الأعضاء، وساهم في إزالة الاحتقان حول مسألة الحدود بين الدول.

رغبة الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى حل مسائل الحدود الشائكة بالتفاوض التفاهم وبما يخدم مصالح هذه البلدان ويوحد مواقفها إزاء الأخطار الخارجية التي تتهددها.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

ابو العلآ، محمود طه,(1965م) **جغرافية شبه جزيرة العرب**، مطبعة لجنة البيـان العربي، ج1, ط1.

ابو العلآ، محمود طه(1972م) **جغرافية شبه جزيرة العرب**، مطبعة لجنـة البيـان العربي، ج2, ط2.

أبو جاموس، ماجده عودة الله(2005م) **الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخلـيج العربي لفترة ما بين 1970- 2004م**، عمان.

أبو حاكمة، أحمد مصطفى(1984م) **تاريخ الكويت الحـديث 1750-1965م**، ط1، دار ذات السلاسل.

أبو طالب، حسن، (1993م)، "منازعات الحدود العربية العربية"، **مجلـة الـسياسة الدولية**، القاهرة، العدد 111، يناير، ص؟؟.

الأجرب، حسين(1986م) **جذور حرب الخليج**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

أحمد، ابراهيم خليل(1987م) **تاريخ الوطن العربي الحـديث والمعاصـر**، جامعـة الموصل، الموصل.

إدريس، محمد السعيد(2000م) **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الأرشيف العثماني(1317) **استنانبول، وثائق قصر يلدز الهمـايوني**، دائرة رئـيس الكتاب، وثيقة رقم 4166، تاريخ 31 أغستوس 1315 ماليـة/ 6 جمـادى الأول.

أسيري، عبد الرضا علي(1992م) **الكويـت فـي الـسياسة الدوليـة المعاصـرة (انجازات.. إخفاقات.. وتحديات)**، ط2، الكويت.

الأشعل، عبدالله(1990م) **العلاقات الدولية لمجلس التعـاون**، ط1، دار الـسلاسل، الكويت.

المركز الجغرافي الملكي الاردني(2006م) **اطلس الاردن والعالم**.

الأعظمي، وليد حمدي (1991م)، **الكويت في الوثائق البريطانيـة 1752-1960م،** رياض الريس للكتب والنشر، لندن- قبرص.

أيزارد، مولى، (د.ت) **الخليج محاولات الغرب للتقرب إلى شبه الجزيرة العربيـة،** ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات في جمهورية مصر العربية، القاهرة.

البحيري، صلاح الدين وآخرون(1998م) **المخل إلى القـضية الفلـسطينية،** ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص173-178.

البزم، نضال، عبدالواحد مروان(2005م) **موسوعة جغرافية العالم،** دار الأسـرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

البندقجي، حسين حمزة(1977م) **جغرافية المملكة العربية السعودية،** مكتبة الانجلو المصرية،الطبعة الاولى.

بيراوي، محمود عبد اللطيف(1998م) **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية من عام 1936 – 1948م،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

الجهني، عيد بن مسعود(2001م) **صراع النفط العـالمي ومـستقبل نفـط الخلـيج العربي،** ط1، مركز الخليج العربـي للطاقـة والدراسـات الاسـتراتيجية، الرياض.

حاتم، نجاة عبد القادر، (آب 1966)، "مشكلة الحدود الكويتية العراقية"، **مجلة كليـة الآداب،** جامعة المنصورة، العدد 19، ص115.

حمزة، فؤاد (1968م)، **قلب جزيرة العرب،** الرياض.

الحميضي, ناصر بن عبدالله(1988م)، **مدينة القصب ارض الملـح،** ط1, مكتبـة الرشد، الرياض.

الخترش، فتوح عبد المحسن (1974م)، **تـاريخ العلاقـات الـسياسية البريطانيـة الكويتية، 1890-1921م،** الكويت.

الخصوصي، بدر الدين عباس (1979م)، "النشاط الروسي فـي الخلـيج العربـي 1887-1907م"، **مجلة دراسات الخليج والجزيـرة العربيـة،** عـدد 18، ص113-139.

الخصوصي، بدر الدين عباس (1988م)، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ج2.

دي لاسي أوليري(1990م) **جزيرة العرب قبل البعثة**، ترجمة وعلق عليه، موسى علي الغول، منشورات وزارة الثقافة (22)، المملكة الاردنية الهاشمية /عمان.

ديكسون، هـ. ر، (د.ت)، **الكويت منزلي**، بيروت.

ديكسون، هـ. ر، (1964م)، **الكويت وجاراتها**، ترجمة عبدالله الحاتم، بيروت.

ربيعي، عبدالله فؤاد،(1990) **قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة 1919-1939م وآثارها**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

رجب، عمر الفاروق السيد(1981م) **المدن الحجازية**، مكان النشر غير واضح.

رجب، يحيى حلمي (د. ت) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

الرحمن، حبيب(1999م) **حرب تحرير الكويت (جذورها ومقوماتها)**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص306-308.

الرشيد، عبد العزيز(1978م) **تاريخ الكويت، منشورات** دار مكتبة الحياة، بيروت.

الرشيدي، كاتب فهد بن براك(2013م) **العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي 1961 2002م (دراسة تاريخية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الرشيدي، منصور عبد الرحمن(2012م) **الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليميا 2003-2012م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

رضوان، محمد، (1999م)، **منازعات الحدود في العالم العربي**، أفريقيا الشرق، ص35.

رفله، فيليب ؛ مصطفى، أحمد سامي(1970) **جغرافية الوطن العربي**، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الريحاني، أمين (1964م)، **نجد وملحقاته**، ط3، بيروت.

الريس، رياض نجيب(2004م) **صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربي بين 1968 – 1971م)،** رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

الزركلي، خير الدين(1970م) **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز،** 4 أجزاء، ط1، دار القلم، بيروت، ج3.

الزهراني، محمد مسفر(1403هـ) **هذه بلادنا، لمحات عن منطقة بلاد الزهران،** العدد5, ط1.

الزياتي، أمل إبراهيم (1977م)، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي،** ط2، القاهرة.

السعدون، خالد محمود (1990م)، **العلاقات بين نجد والكويت، 1319-1341هـ/ 1902- 1922م،** ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

السعدون، خالد محمود(1983م) **العلاقات بين نجد والكويت 1902-1922م،** مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض.

سعودي، محمد عبد الغني(1967م) **الوطن العربي (دراسة لملامحه الجغرافية)**، دار النهضة العربية، بيروت.

سلوت، ب.ج, (2002م) **نشأت الكويت**، تقديم عبدالله يوسف الغنيم، ط1، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

السماك، محمد ازهر سعيد(1998م) **الجغرافية السياسية المعاصرة**، دار الامل للنشر والتوزيع، الاردن، اربد، ط1.

سمور، زهدي عبد المجيد (1985م)، **تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،** 2ج، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ج2.

السويدي، توفيق(1969م) **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،** ط1، دار الكتاب العربي.

سيف, محمود محمد(1996م) **جغرافية المملكة العربية السعودية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

الشريف، عبد الرحمن صادق(1977م) **جغرافية المملكة العربية السعودية**, دار المرية، ج 1، ط1، الرياض.

الشيخ، رأفت(2000م) **تاريخ العرب المعاصر**، ط3، عـين للدراسـات والبحـوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
صالح، محسن محمد(2012م) **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتهـا المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
الصباح، ميمون خليفة (1993م)، مشكلة الحدود الكويتية بين الـدولتين العثمانيـة والبريطانية (1899-1913م)، **حوليـات كليـة الآداب**، جامعـة الكويـت، الكويت، حولية 13، ص13.
الصباح، ميمونة خليفة (1983)، **العلاقات الكويتية النجدية في الفتـرة مـا بـين 1896- 1939م،** رسالة ماجستير غير منـشورة، كليـة الآداب، جامعـة الكويت، الكويت.
الصباح، ميمونة خليفة (1993م)، "مشكلة الحدود الكويتية بين الـدولتين العثمانيـة والبريطانية 1899-1913م)، **حوليات كلية الآداب**، جامعة الكويت، الحولية 13، الرسالة 82، ص15.
الطاهر، عصام(1996م) **الكويت... حقيقة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
العازمي، علي بن صبيح(2009م) **العلاقات السعودية الكويتيـة للفتـرة (1982-2007م)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
عبد العزيز، محمد الحسيني(1975) **حضارة الكويت ودول الخلـيج العربـي**، ط2، منشورات دار السلاسل، الكويت.
عبد الفتاح، فكرت نامق(1979م) **سياسة العراق الخارجية في المنطقـة العربيـة 1953-1958م،** دار الرشيد للنشر، بغداد.
العبد القادر، محمد عبدالله(2000م) **الحدود الكويتية العراقية**، ط1، مركز البحـوث والدراسات الكويتية، الكويت.
العجمي، ظافر محمد(2009م) الاعتداء على الصامته 20 مارس 1973م، **جريـدة الآن الالكترونيـــة،** 21 مـــارس. متــــوفر عبــــر: http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?cid=30&nid=30063
العـراق الكويـت: الجـذور الغـزو التحريـر.متـوفر عبـر: http://marefa.org/sources/index.php

العقاد، صلاح: البترول(1973م) **أثره في السياسة والمجتمع العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

العيدروس، محمد حسن(2002م) **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، دار الكتاب الحديث، الكويت.

العيدروس، محمد حسن، (2002م)، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات العربية.

الغادري، نهاد(د. ت) **السياسة الخارجية السعودية (الأهداف والأساليب)**، باريس.

الغريب، عبدالله محمد(د. ت) **وجاء دور المجوس (الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية).**

الغزالي، عبد المنعم(1985م) **مقالات وتقارير ودراسات عند العدوان الإيراني والطغيان الخميني**، مطبعة العمال المركزية، بغداد.

الفرحان، راشد عبدالله (1960م)، **مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية**، راجعه: عبدالله زكريا الأنصاري، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

فرغل، حسين خلف الشيخ (1970م)، **تاريخ الكويت السياسي**، بيروت، ج5.

فريث، زهرة ديكسون(د. ت) **الكويت كانت منزلي**، دار الكتاب العربي، بيروت.

الفريري, عبدالعباس فضيخ, الصالحي، سعدية عاكول، ولد الداه سيداتي(1999م) **جغرافية الوطن العربي /دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى.

الفيل, محمد رشيد(1985م) **الجغرافية التاريخية للكويت**، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية.

قاسم، جمال زكريا (1966م)، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، 1840-1914م**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة.

قاسم، جمال زكريا، (1973م)، ال**خليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية من 1914-1945م**، القاهرة.

قدوره، زاهية(1985م) **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت.

لوريمر، م.ج.ج. (1967م)، **دليل الخليج**، ترجمة ديوان حاكم قطر، القسم التاريخي، الدوحة، ج1.

مؤتمر جزيرة العرب"(1913م) **جريدة الإصلاح**، بيروت، عدد 198، 19 تشرين الثاني.

متولي، محمد (1977م)، **حوض الخليج العربي- الأوضاع السياسية والاقتصادية**، ط2، القاهرة، ج2.

متولي، محمد، ابو العلا، محمود(1982م) **جغرافية الخليج /الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية**، مكتبة الفلاح, الكويت, الطبعة الاولى.

محسوب, محمد صبري، آرباب، محمد ابراهيم، الغامدي, عبدالرحمن محمد (1999م) **دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية الجوانب الطبيعية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

محمد، زهير قاسم(1971م) احتلال الجزر العربية الثلاث وأثرة على العلاقات الإماراتية – الإيرانية، **مجلة سر من رأى**، المجلد 8، العدد 29، السنة الثامنة، آذار 2012م، ص 131.

محمود، فارس تركي(2009م) الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة، **مجلة التربية والتعليم**، المجلد 16، العدد 4، لسنة.

المختار، صلاح الدين (1957م)، **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها**، ج2.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم(1978م) **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة، الكويت.

مقاتل من الصحراء على متوفر عبر:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Monazma-Ta/sec06.doc_cvt.htm

مكلو غلن، زلي(1995م) **بن سعود مؤسس مملكة**، ط1، ترجمة: محمد شيا.

المنسي، عبدالله سراج عمر، (1994م)، **المواجهة العثمانية- البريطانية في الخليج العربي.**

مهنا، محمد نصر(2003م) في الخليج العربي المعاصر، مركز الإسكندرية للكتاب.

موسوعة معرفة، **العراق الكويت**: الجذور الغزو التحرير (أزمة الحدود العراقيـة – الكويتيـة مـن اسـتقلال الكويـت حتـى انـضمامها إلـى الأمـم المتحدة). http://marefa.org/sources/index.php

المومني، محمد خالد ؛ شنيكات، خالد حامد(2012م) رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية " طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى "، **المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 5، العدد1، ص72.

ناصر، نورا(2009م) استقلال الكويت... وتـاريخ مـن الأطمـاع، **جريـدة الآن الالكترونيـة**، 2009/2/25م. انظـر الرابط:http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=28760&cid=30

النبراوي، فتحيه؛ مهنا، محمد نصر (د. ت) **الخليج العربـي**، منـشأة المعـارف، الاسكنرية.

النجار، حسين فوزي (1953م)، **السياسة والإستراتيجية فـي الـشرق الأوسـط**، القاهرة.

النجار، مصطفى عبد القادر، البكاء، محمد عبد المطلب(1990م) **الكويت عراقيـة**، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد.

النشوان، عبدالحمن بن عبدالعزيز(2004م) **جغرافية المملكة العربيـة الـسعودية**، الدار المصرية السعودية، القاهرة.

نوفل، سيد (1969م)، **الخليج العربي أو الحدود الـشرقية للـوطن العربـي**، دار الطليعة، بيروت.

الهيتى، صبري فارس، صالح، انور مهدي(1986م) **جغرافيـة الخلـيج العربـي**، مطبعة جامعة بغداد.

ولسون، أرنولد (د.ت)، **الخليج العربي**، ترجمة عبد القادر يوسف، الكويت.

ولوتسكي، ف.ب (د.ت)، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفة البـستاني، موسكو.

وهبة، حافظ (1946م)، **جزيرة العرب في القرن العشرين**، القاهرة.

ب- المراجع الأجنبية:

Albaharna, H. M. (1975). **The Arabian Gulf States Their Legal and Political Status and their International Problems**, Librairie du Liban, Beirut, p. 42

Bertram, Thomas, (1938), **"Arab Rule Under Al-Busaid Dynast of Oman 1741-1937"**, Proceeding of the ritish Academy (27-53), pp. 37-43.

Bidwell, Dr. Roben (1971), The Affairs of Kuwait 1896-1905. Vol. 1 and Vol 2, **Foreign Office Confidential print**, London, Vol. 1, part II, p50-70, part III, p. 4-14.

Busch, Briton Cooper, (1967), **Britain and the Persian Gulf Califor**, pp. 196-199

F. O. 406/14, Consul Wratislaw to Acting Cnsul-General Melvill, No. 78, 25 Feb. 1899; F. O. 406/16, Government of India to Lord G. **Hamilton, telegraphic** No. 21, 8 Jan, 1902.

F. O. 406/14, Government India to Lord G. **Hamilton, Telegraphic**, No. 42, 18 Jan. 1899

F. O. 406/14, Government of India to Lord G. **Hamilton, Telegraphic** No. 52, 12 Feb. 1899.

F. O. 406/14, Government of India to Lord G. **Hamilton, telegraphic** No. 52, 12 Feb. 1899

F. O. 406/14, Lieutenant-Commander Maubray to Lieutenant-Colonel **Meade**, No. 26, 7 Nov. 1897

F. O. 406/14, Sir O'Conor to the Marquess of Salishbury, Secret, Constantintinople. No. 67, 22 Dec. 1897.

F. O. 406/15, Sir C. **Scott to the Marquess of Lansdowne**, No. 261, 25 Dec. 1901.

F.O. 406/14, **Consul General Loch to Government of India**, Baghdad No. 27, 22. Dec. 1897.

F.O. 406/14, Lieutenant-Commander Maubray to Lieutenant-Colonel **Meade**, No. 226, 7 Nov. 1897.

Gooch & Temperely. (1938**). British Documents on the origins of the war, 1898-1914.** Vol. X, part II, pp. 190-194, Huerwitz. Diplomacy on the Near and Middle East two vols, London, pp. 269-271.

Halliday, F., (1975), **Arabia Without Sultans**, Penguin Book, p. 272;

Pearson, **Intreraction in an International Political Subsystem**: The Middle East, 1960-1964, PP94-95

Phiby (1928). Arabia of the Wahabis, London, Constable Cltd, pp. 102-106; Jacob. H. (1923). **King of Arabia and Boon**, London, pp. 229-230.

Public Record Office F.O. 406114, **Foreign Office to India Office** Nomber 245, 25. Nov. 1897.

Slot, Ben, J., (2003), **Kuwait the Growth of Historic Identity**, Cambridge, p. 61.

United Nations, **official Records Genral Assembly**, Ny. 18th Session (September 17-October 14,1963),P.11.